الإعلام الفلسطيني والإنقسام

مرارة التجربة وإِمكانيات التحسين

تحرير

خالد الحروب وجمان قنيص

مواطـــن، المؤسســة الفلسـطينية لدراســة الديمقراطية
رام الله – فلسطين

٢٠١١

The Palestinian Media and the Split Between Fatah and Hamas

Edited by

Khaled Hroub and Juman Quneis

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian Institute for the Study of Democracy
P.O.Box 1845 Ramallah, Palestine
2011

ISBN 978-9950-312-63-0

This book is published as part of an agreement of cooperation with the Cordaid - The Netherlands

جميع الحقوق محفوظة

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين

هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥-٢-٩٧٢+، فاكس: ٠٢٨٥ ٢٩٦-٢-٩٧٢+

البريد الالكتروني: muwatin@muwatin.org

٢٠١١

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة كورد ايد – هولندا

تصميم وتنفيذ مؤسسة **ناديا** للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ – ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المحتويات

مقدمة ٥
خالد الحروب

القسم الأول: التغطية التلفزيونية ١٣

قناة الأقصى الفضائية وتغطية الإنقسام ١٥
جمان قنيص

هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية: ذراع في يد السلطة ضد خصومها ٢٩
محمد دراغمة

تغطية فضائية القدس لموضوع الإنقسام الفلسطيني الداخلي ٤٧
محمد أبو الرب

القسم الثاني: تغطية الصحف ٦٥

الإنقسام وصحافة "حماس" في غزة "فلسطين" و"الرسالة" .. نموذجاً ٦٧
خليل شاهين

الصحافة الورقية في الضفة الغربية والإنقسام ١٠١
غازي بني عودة

الإنقسام الفلسطيني في مرآة الصحافة الإسرائيلية ١٢٣
أنطوان شلحت

القسم الثالث: تغطية المواقع الإلكترونية ١٥٥

الإعلام الإلكتروني لحركة "حماس" والانقسام الفلسطيني ١٥٧
عماد الأصفر

الإعلام الإلكتروني لحركة "فتح" والإنقسام الفلسطيني ١٨٩
عزيز كايد

معالجة المواقع الإلكترونية "المستقلة" للإ نقسام الفلسطيني وكالة "معاً" .. نموذجاً ٢٠٣
نبهان خريشة

القسم الرابع: دروس وعبر وتوصيات للمستقبل ٢٢١

الإعلام الفلسطيني والإنقسام السياسي: دروس مستقبلية ٢٢٣
نشأت الأقطش

تعامل الإعلام الفلسطيني مع الانقسام: دروس وعبر وآليات للمستقبل ٢٣٣
هاني المصري

دروس مستقبلية حول معالجة الإعلام الفلسطيني للإنقسام ٢٥١
فريد أبو ضهير

مقدمة

الإعلام الفلسطيني والانقسام

تقديم الغرائزية الحزبية على المسؤولية الوطنية

خالد الحروب

"أبدع" الإعلام الفلسطيني الحزبي في تكريس الانقسام الفلسطيني بين "فتح" و"حماس"، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة عموماً، وظل يدفع مرارات ذلك الانقسام عميقاً في حلوق الفلسطينيين. عشية الانقسام الدموي في حزيران (يونيو) ٢٠٠٧، انطلقت فضائيتا "فلسطين" من رام الله، و"الأقصى" من غزة، في سباق لا أخلاقي مدهش نحو إنتاج قواميس من صفات التخوين، والتكفير، والإقصاء السياسي، وكأنهما كانتا تنتظران لحظة الانقسام بفارغ الصبر. لم يكن وضع الإعلام المُذاع أو المكتوب أفضل حالاً. لكن قصب السبق في الانحطاط الإعلامي المدوي كان من نصيب المواقع الإلكترونية الحزبية، والمدونات التي يُعد أهمها بالعشرات. بالكلمة والصوت والصورة عمل إعلام "فتح" و"حماس" بلا كلل على توسعة رقعة الانقسام السياسي، ومده أفقياً وقاعدياً، ونصب المتاريس المواقفية والإحلالية والإقصائية ضد الطرف الآخر.

منذ ذلك التاريخ المشؤوم وحتى اليوم، يمكن القول إن هذا الإعلام، وعلى اختلاف الدرجة أحياناً، وهبوط نسبي في منسوب السوء أحياناً

أخرى، ما زال أهم المتهمين ليس في قضية تمزيق الحدود الدنيا من التوافقات الوطنية فحسب، بل والاجتماعية والدينية أيضاً. اختلف الفلسطينيون كثيراً فيما بينهم على مدار عقود الصراع، شأنهم في ذلك شأن أي شعب آخر. لكن الاختلاف الفتحاوي/الحمساوي الأخير له ميزات خاصة، إحداها تتمثل في استغلاله لتكنولوجيا الإعلام الحديث وحرياته المفتوحة وسهولة استخدامه وتوظيفه. عصر الإعلام المعولم أتاح لهذا الصراع أن يتعولم لحظياً وتفصيلياً صوتاً وصورة.

في المشهد الأعرض للإعلام وأدواره في الصراعات، كانت السياسة محليها ودوليها قد أقرت له بموقع مركزي في التأثير في طبيعة الصراع ومفاقمته في أغلب الأحيان. بيد أن ذلك الموقع والتأثير تضاعفا بشكل هائل في العصر الحالي. فقد انفتح الأثير والأجواء لوسائل إعلام فضائي وإنترنتي، موفراً لها ظروفاً مدهشة كي تتخطى الحدود والمسافات، مستغلة رخص الكلفة، ومستهزئة بالرساميل الكبيرة التي اعتاد أن يحتاجها الإعلام التقليدي. إن كان ثمّة وصف يمكنه جمع الجوانب العديدة لهذا الإعلام الحديث، المتشعب والمكثف والمتواصل، فلربما كان نعت "الانفلات" هو أكثر ما يلتقط المشهد. وهو انفلات ترافق وعولمة حثيثة ومتعددة الجوانب، لم يعد بإمكان المجتمعات اللحاق بها وبما تفتحه من آفاق ومآلات، وهو ما دفع عالم الاجتماع الكبير أنتوني غيدنز لأن يعنون أحد كتبه عن عالمنا المتسارع بـ **عالم منفلت: كيف تشكل العولمة حياتنا؟** (Anthony Giddens, 2000).

وهنا لا حاجة لتوكيدات لفظية لما هو مرئيٌ عياناً في شواهد لا تُحصى يتبدى فيها الإعلام المنفلت اليوم متصدراً الحروب والنزاعات وأنواع الاقتتال. ينطبق هذا تقريباً على الحروب الكبرى التي شهدها العالم في العقدين الأخيرين، من حروب البلقان إلى حروب أمريكا في العراق وأفغانستان، انطباقه على الاحتراب الداخلي والتطاحن الطائفي في العديد من البلدان. ولا يتوقف السعار الذي يثيره الإعلام المعاصر المنفلت عند نطاق الحروب والصراعات العنيفة وحسب، بل مكنته الوسائل الحديثة والكثيفة من القيام، إن أراد، بإثارة التوترات الثقافية

والعنصرية والدينية. ففي زمن اللحظة المكثفة والمنقولة حياً عبر القارات آن حدوثها، صارت أعواد ثقاب التطرف سريعة الطيران إعلامياً، لتحط في قلب ما هو كامن تحت السطح من حرائق ثقافية ودينية وصراعية محتملة فتسعرها. مقال عنصري بغيظ، أو كاريكاتير سخيف، أو صورة سمجة، أو لقطة كاميرا لئيمة، أو تقرير متلفز مسطح كفيل بإخراج كل الغرائزيات الإثنية والدينية ودفع الألوف إلى الشوارع، وسقوط ضحايا، وإهراق دماء. الجديد في هذا ليس دور الإعلام التحريضي المشهود له تاريخياً، بل وسائله المخترعة الجديدة، بما أتاح تفاقم تأثيره واتساع مجال وصوله وتضاعف الخراب والعطب الذي يحققه. وإذا انفلت الإعلام التحريضي في سياقات مجتمعية تعاني من هشاشات ثقافية وسياسية واقتصادية بنيوية عميقة ومركبة، فلنا أن نتوقع تلاحقاً للدمار الذي يحدثه هذا الإعلام. ففي مجتمعات لا تزال تسودها مناخات النفي التوتري للآخر، وضمور التعددية، ورفض الديمقراطية المعلمنة، ولا تزال مشحونة بتصلب طويل الأمد في شراييها الطائفية والقبلية والدينية، تكون الغرائزية هي السمة الأبرز للإعلام المنفلت، وبخاصة في تمثّلاته التحريضية. وكي لا يُظن بأن هذا التوصيف عام يسم الإعلام كله، من الضروري التوكيد على أن الحديث هنا، وفيما سيلي، يدور حول الإعلام التحريضي على وجه التخصيص.

يطرح هذا من جديد المسألة التقليدية والنقاش المستدام عن الحرية الإعلامية وأمديتها، ومسؤولية العاملين فيها. وهي مسألة حساسة تستلزم تقرير موقف مبدئي، وتفترض وعياً أعم إزاء السياق الإجمالي للحداثة والتحديث. الموقف هو ضرورة الانحياز للحرية كمبدأ عام وتأسيسي، وبأوسع سقف ممكن، وبأشكالها وتنوعاتها، ومن ضمنها الإعلامية، والانتباه من الاغتيالات الجزئية لهذه الحرية التي قد تتم تحت مزاعم ومسوغات عديدة، بدعوى ضبطها وخشية "انفلاتها". أما الوعي الأعم، فهو الانتباه إلى حقيقة حداثية يجب الاعتراف بها، وعياً من ناحية، وترشيداً من ناحية أخرى، لاندفاعة الموقف المبدئي، وهي أن إيقاع التقدم في مفهوم من مفاهيم الحداثة العصرية، مثل حرية الإعلام، يُفترض أن يوازيه "تقدمات" في مفاهيم أخرى مساندة، أهمها تعمق ثقافة

الديمقراطية والمواطنة والقبول بالتعددية، والتحول نحو مجتمعات حديثة في العمق، وليس على السطح فقط. من دون حدوث تغيرات بنيوية في الثقافة التي من المفترض فيها أن تستقبل الحريات، إعلامية أو سواها، فإن تلك الحريات تنمو مشوّهة وسرعان ما تتحول إلى أسلحة فتك بالآخر، فردياً وكُتلوياً. ينطبق الأمر ذاته على فكرة الديمقراطية التي يتم تنزيلها شكلياً وفوقياً على بنيات طائفية وقبلية وإثنية، فلا تعمل سوى على إعادة إنتاج تلك البنى المتعفنة، ولكن في ثوب صقيل. إعلامياً، تكفي نظرة واحدة على طيف الفضائيات الدينية في المنطقة العربية وخطابات الإقصاء والتكفير التي تعج بها، لتقديم الدليل المرير على كيفية تحويل الحريات التكنولوجية إلى آليات لتعميق الدكتاتوريات الثقافية والغرائزية. يقود استزراع مفاهيم حداثيّة، مثل الحرية الإعلامية المفتوحة، أو الدمقرطة الانتخابية المنقوصة، من دون توازٍ مع عملية تحديث عميق وشامل إلى ردة فعل سلبية من قبل الجمهور، إذ تفقد هذه المفاهيم قوة جاذبيتها وجوهرها الحقيقي. وبالتالي، فإنها تصبح قيماً تقابل بالسخف والازدراء، ولا تستحث شعبية ضرورية تحميها وتجذّرها وتدافع عنها.

في السياقات الصراعيّة العربية تقدم تجارب الإعلام الحزبي شواهد مريرة (وعبقرية) في آليات استثمار الحريات التكنولوجية لتفريغ الغرائزيات السياسية بأبشع صورها، ولاغتيال الخصم السياسي معنوياً وأخلاقياً ودينياً ... والتمهيد والدعوة لتصفيته جسدياً. في بعض تلك السياقات، هناك عوامل خارجية تزيد من تعقيد الصورة واسودادها. هناك مثلاً عامل الاحتلال الإسرائيلي في الحالة الفلسطينية، والأمريكي في الحالة العراقية، وهو سياق احتلالي يشوه بالتأكيد التنمية الطبيعية لأي عملية اجتماعية أو سياسية أو ثقافية. لكن التوقف عند هذا العامل والاختباء خلفه وتحميله كل فظائع الإقصاء والتخوين والتكفير السياسي والديني الذي تقوم به جماعات "أهلية"، هو تهرّب من المسؤولية ليس إلا.

الانقسام السياسي والجغرافي والديموغرافي الفلسطيني أوكل أمر تعزيزه للإعلام الحزبي، الذي قام بالمهمة بنشاط ومثابرة. وكلاهما؛ أي الانقسام السياسي ثم الإعلام الحزبي التحريضي، أزاحا الستار عن

ما هو موجود من انقسام عمودي في البنية السياسية والأيديولوجية الفلسطينية في العقدين الأخيرين. والخطر الأكبر الماثل الآن يكمن في دفع ذلك الانقسام، وعن طريق الإعلام المسيَّس حزبياً، إلى الثقافة الشعبية، والهوية، والتوافقات الاجتماعية، وأنماط الحياة. فتواصل الانقسام يعني عدم لجم الإعلام التحريضي والإبقاء على فاعليته التدميريّة، وتعميق الهوة بين بيئتين سياسيتين واجتماعيتين. وهاتان البيئتان لا توجد الواحدة منهما بمعزل عن الأخرى، أي واحدة في الضفة، والأخرى في غزة تبعاً للانقسام الجغرافي، بل توجد كتلهما التمثيلية في كل من الجغرافيتين، وكل منهما تعاني من سيطرة الكتلة الأخرى الظافرة بحسب الموقع.

ليس من المتوقع في المدى المنظور إحراز شبه معجزة وتحقيق مصالحة بين "فتح" و"حماس" يتلازم معها ويليها افتراضاً تقليم أسنان الإعلام التحريضي التابع لهما. لذلك، فإن السؤال الصعب الذي يواجه الجميع هو: كيف، وحال الانقسام باقية على ما هي عليه، يمكن ترويض ذلك الإعلام وتنظيفه من خطابات التخوين والتكفير وما يتفرع عنها؟ كيف يمكن أن يعبر الإعلام الحزبي عن حزبيته وبرامجه السياسية المختلفة ويهاجم "الآخر الوطني" لكن في حدود المهنية والمسؤولية والصدقيّة؟

المساهمات التي يضمها هذا الكتاب تحاول أن تقدم إجابات عن ذلك السؤال الصعب، تأسيساً على قراءة تفصيلية وحالاتيّة لأداء الإعلام الفلسطيني خلال الانقسام وبعده. قُدمت هذه المساهمات في شكلها الأولي على شكل أوراق بحثية لورشة عمل نظمتها **"مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية"** في رام الله بعنوان "الإعلام الفلسطيني وتأثيره على الانقسام"، يوم ١٩ حزيران (يونيو) ٢٠١٠. وقد حاولت البحوث التي طُورت إلى فصول في هذا الكتاب أن تغطي أهم ثلاثة جوانب للإعلام الفلسطيني: تلفزيونياً، وصحافياً، وإلكترونياً، عن طريق تحليل المضمون لفترات من التغطية المُختارة، وهي الجوانب التي تشكل الأقسام الثلاثة الأولى للكتاب تلاها قسم رابع استهدف تحديداً الإجابة عن السؤال المسطر أعلاه. النقص الواضح في الكتاب يتمثل في عدم وجود فصل خاص بتغطية الإعلام المسموع، أي المحطات الإذاعية المختلفة.

في القسم الأول؛ "التغطية التلفزيونية"، تقدم جمان قنيص تحليلاً في أداء "قناة الأقصى" الفضائية التابعة لحركة "حماس"، ويقدم محمد دراغمة تحليلاً في أداء "تلفزيون فلسطين" التابع للسلطة الفلسطينية في رام الله و"فتح" بشكل أو بآخر. ثم يقدم محمد أبو الرب مقاربة ثالثة لأداء "تلفزيون القدس"، ومقره الرئيسي بيروت، الذي يعرف نفسه بكونه وسيلة إعلام مستقلة، لكن نقرأ في تحليل أبو الرب ما يشير إلى قرب هذا التلفزيون من "حماس" إن لم يكن تبعيته الكاملة لها. أداء تلفزيوني "الأقصى" و"فلسطين" خلال فترة الانقسام عكس الاستقطاب والغرائزية الحزبية التامة عند الطرفين على حساب الهم الوطني العام، ناهيك عن الموضوعية والمهنية التي كانت أول الضحايا المُداسة في خضم التطاحن الإعلامي والسياسي. الاستقطاب والانحياز أجهزا على كل مساحات الاستقلالية التي كان من الممكن أن تنشأ وتخلق فضاءات لإعلام مختلف. ولهذا، فإن معظم إن لم يكن كل الوسائل الإعلامية الفلسطينية التي تدعي الاستقلالية –و"قناة القدس" نموذج في جانب "التغطية التلفزيونية"– هي في الجوهر منحازة لطرف على حساب طرف، بشكل أو بآخر، ويمكن أن تقع تحت ما يمكن وصفه بـ **"الاستقلالية المنحازة"**. ومع ذلك تظل الوسائل الفلسطينية "المستقلة" كما تعرف على نفسها أفضل بكثير من تلك الحزبية التي لا تضبطها كوابح ذاتية أو خارجية. هذا مع الإشارة إلى النواقص الكثيرة في المهنية والموضوعية التي تسم وسائل الإعلام "المستقلة"، كما يشير أبو الرب في حالة "قناة القدس"، وزملاء آخرون في تحليلاتهم للوسائل الإعلامية في المجالات الأخرى (الصحافية والإلكترونية).

الانقسام بين معسكرين متمايزين في الإعلام المتلفز يمتد إلى الإعلام المكتوب. فنقرأ في القسم الثاني من الكتاب؛ "تغطية الصحف"، وفي مساهمة غازي بين عودة عن الصحف في الضفة الغربية أن صحيفتي **الأيام** و**الحياة الجديدة** في الضفة الغربية انحازتا بوضوح لا جدال فيه إلى "فتح" والسلطة الفلسطينية في رام الله، فيما انحازت صحيفتا **فلسطين** و**الرسالة** في قطاع غزة إلى "حماس"، من دون أدنى تردد، كما تشير ورقة خليل شاهين الى الدور السلبي للاعلام الحزبي عندما

يتحول الى إعلام تعبوي فئوي في سياق الصراع الداخلي وخطر ذلك على دور وآفاق تغطية الاعلام الفلسطيني. ثم نرى كيف تموقعت صحيفة القدس في موضع رمادي بعض الشيء، أرادت أن تراه مستقلاً ووسطاً، لكنه في المجمل العام قريب جداً من "فتح" والسلطة في رام الله. وهذا التموقع هو عملياً ما اتخذته "قناة القدس" لكن على الجانب الآخر، أي قريباً من "حماس".

في حين عالجت ورقة انطوان شلحت كيفية تعاطي الصحافة الاسرائيلية مع الانقسام الفلسطيني ودلالاته المختلفة على شتى الاصعدة من مفاوضات التشكيك في إمكان "حل الدولتين" وتجيير للانقسام بواسطة اعتباره فرصة للتفاوض تحقق انجازات شخصية لرئيس الحكومة الاسرائيلية.

في القسم الثالث؛ "تغطية الإعلام الإلكتروني"، يتكرر المشهد بمرارة وملل ومن دون أن نلحظ بروز أي اختراق عن قاعدة الاستقطاب، أو "الاستقلالية المنحازة". ونلحظ، وكما تمت الإشارة أعلاه، أن الإعلام الإلكتروني كان الأسوأ في تغطيته للانقسام والأكثر تحريضية، كما تدلل على ذلك مساهمة عماد الأصفر عن مواقع حركة "حماس"، ومساهمة عزيز كايد عن مواقع حركة "فتح". وتوكيداً لذات الخطوط العامة والعريضة من المشهد، يرصد نبهان خريشة تغطيات موقع "معاً" كنموذج للمواقع "المستقلة" ليصل إلى نتيجة تدعم تصنيف **"الاستقلالية المنحازة"**.

القسم الرابع من الكتاب؛ "دروس وعبر وتوصيات للمستقبل"، تضمن ثلاث مساهمات مهمة كتبها نشأت الأقطش، وهاني المصري، وفريد أبو ضهير. والمساهمون الثلاثة يكتبون من قلب الاهتمام الأكاديمي والسياسي والبحثي في المسألة الإعلامية الفلسطينية، وعلى خلفية انخراط طويل في متابعة المشهد الإعلامي الفلسطيني. والأفكار التي تقدمها هذه المساهمات تمتاز بأهمية بالغة، وهي برسم الالتقاط من قبل المعنيين والمهمومين والمؤثرين في توجيه السياسات العامة في فلسطين.

مقترح إقامة "المرصد الوطني الفلسطيني لمراقبة الأداء الإعلامي"

قبل اختتام هذا المدخل ربما من المفيد إعادة ترسيم الاقتراح الذي قدمه كاتب هذه السطور لورشة العمل ولاقى استحساناً وتشجيعاً من المشاركين، وهو تأسيس "المرصد الوطني الفلسطيني لمراقبة الأداء الإعلامي". ويقوم المقترح على فكرة ضرورة إنشاء هيئة مستقلة ذات صفة معنوية رفيعة، وتحظى باحترام جميع الأطراف، وهدفها مراقبة أداء وسائل الإعلام الفلسطيني، وبخاصة الأكثر تأثيراً. ويكون أحد آليات ومنتجات هذه المراقبة إصدار تقارير تنشر على الرأي العام الفلسطيني داخلياً وخارجياً تشير إلى مواطن التحريض التي تقوم بها هذه الوسيلة أو تلك، وذلك بهدف خلق رأي عام واسع ضد تعبيرات التحريض يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين الأداء الإعلامي وحقنه بدرجات إضافية من المهنية والموضوعية. يكون المرصد من ناحية الشكل والتأثير مماثلاً لهيئات الدفاع عن حقوق الإنسان، أو حرية الإعلام، يتجوهر عمله في الكشف والإعلان وخلق رأي عام، لكن شرط نجاح عمله هو **"الاستقلالية غير المنحازة"** وضمان أداء علمي رصين، ومراقبة إدارية من قبل شخصيات فلسطينية وعربية تحظى بالتقدير والاحترام من قبل كل الأطراف أو أهمها.

القسم الأول

التغطية التلفزيونية

قناة الأقصى الفضائية وتغطية الإنقسام

جمان قنيص

فضائية الأقصى جزء من شبكة الأقصى الفضائية المكونة من الفضائية، وصوت الأقصى، ومركز الأقصى للتدريب الإعلامي، ومدينة أصداء للإنتاج الفني والإعلامي، ووكالة شهاب للأنباء، وهي مؤسسات تابعة لحركة "حماس" إما بشكل مباشر وإما غير مباشر. كانت بداية التجربة من تلفزيون أرضي اسمه مرئية الأقصى العام ٢٠٠٥، قبل أن تصل "حماس" إلى الحكم. ثم أُطلقت الفضائية بعد ذلك بعام (أواخر العام ٢٠٠٦) على "نايل سات". وكانت "حماس" قد تولت عندها رئاسة المجلس التشريعي والحكومة. تعتمد قناة الأقصى في التمويل، وبحسب ما تقوله إدارتها، على "مساعدات مجموعة من الأغنياء الفلسطينيين،.. والأغنياء العرب"، و"مشاريع استثمارية".[١] ولا تذكر القناة في تعريف هويتها على موقعها الإلكتروني أنها تابعة لحركة "حماس"، على الرغم من أن فتحي حماد وزير الداخلية في الحكومة المقالة، والعضو عن حركة "حماس" في المجلس التشريعي، هو من يتولى رئاسة مجلس إدارة شبكة الأقصى.

تقدم فضائية الأقصى نفسها من خلال هوية إسلامية قبل أن تكون سياسية ووطنية فلسطينية. وهذا ما يتضح جلياً من خلال الشعار الذي تتبناه القناة "إعلام إسلامي، هادف، مقاوم". فهي تضع على عاتقها "نشر الفكر الإسلامي عبر برامجها المختلفة"، و"طرح قضايا

الأمة المصيرية والعمل على استنهاضها".[٢] كما تضع القناة أول أهدافها "الدعوة إلى الله عز وجل". وتقترب في برامجها الاجتماعية والدينية من التيار السني الوهابي السعودي، حتى إن بعضاً من البرامج الدينية أُنتجت من قبل مذيعين وشيوخ سعوديين. كما تبث فضائية الأقصى أناشيد بأصوات منشدين إسلاميين عرب مستهدفة بذلك الجمهور العربي الإسلامي، وهو الأمر الذي يعبر عنه شعارها المتمثل في قبة الصخرة وليس المسجد الأقصى، محاطة بقوس يشير –حسب القناة– إلى "الامتداد العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، الذي يمثل جدار الحماية الأقوى ضد كل المخططات الهادفة إلى تدنيس القدس والمسجد الأقصى وتهويدهما". لكن قناة الأقصى تعكس في برامجها السياسية والإخبارية فكر حركة "حماس" ورؤياها ومواقفها، وتعتمد في ذلك على اللعب على وتر المقاومة من خلال بث البرامج والأغاني واللوغوهات والأفلام التي تنتجها عن الشهداء والأسرى، الذين يضحون بحياتهم من أجل الوطن، على غرار ما تقدمه قناة المنار اللبنانية التابعة لحزب الله.

يؤيد الجمهور الفلسطيني قناة الأقصى بنسبة ٢٠٪ في الضفة و٢٠٪ في غزة، مقارنة بتلفزيون فلسطين الذي يؤيده الفلسطينيون في الضفة بنسبة ٣٩٪ وفي غزة ٢٧٪. ويُجمع الفلسطينيون على أن الإعلام الفلسطيني عزز الانقسام الداخلي.[٣] على مستوى دولي، قرر المجلس السمعي والبصري الحكومي في فرنسا في حزيران ٢٠١٠ وقف بث قناة الأقصى على قمر "يوتلسات" التابع لشركة فرنسية. وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قررت في آذار ٢٠١٠ وضع قناة الأقصى على لائحة المنظمات التي تدعم الإرهاب. لكن لم يُتوقع أن يؤثر ذلك على متابعة قناة الأقصى لأنها تبث على الإنترنت وأقمار أخرى.[٤]

هدف قناة الأقصى منذ تشكيلها العام ٢٠٠٥، حسبما يقول مدير تلفزيون الأقصى آنذاك رائد أبو داير، هو خلق بديل أو ند "لإعلام الحزب الواحد"، المتمثل بالإعلام الرسمي التابع للسلطة"، و"لإفساح المجال أمام أصوات جديدة يتوجب أن يسمعها الجمهور الفلسطيني"، و"العمل على إبراز الوجه الحقيقي لحركة حماس".[٥]

قراءة في خريطة البرامج

معظم برامج قناة الأقصى مباشرة، وتعتمد على التطورات الآنية والتفاعل مع الجمهور، من خلال المشاركات الهاتفية المباشرة. كما تخصص برامج عن قضايا القدس واللاجئين والأسرى. وتستعين القناة ببرامج وأغانٍ أُنتجت في دول الخليج. كما أن القناة تنتج الأفلام الوثائقية والدراما الاجتماعية. وتُعطى المساحة الكبرى لتغطية الأخبار في غزة. هناك برنامجان مخصصان لـ "الضفة"، وبرنامج واحد للمرأة وآخر للأطفال، وثالث للصحة.

وقد اختيرت لإعداد هذه الورقة عينة عشوائية من البرامج التفاعلية التي تعتمد على التواصل مع الجمهور حول قضايا الساعة، مثل "صدى الشارع" و"علامات استفهام" و"عين على الضفة"، بالإضافة على نشرات الأخبار التي بُثت في الفترة الممتدة ما بين الأول من كانون الثاني وحتى منتصف حزيران ٢٠١٠.

مدى مساهمة فضائية الأقصى في تعزيز الانقسام

لا يمكن القول إن قناة الأقصى ومنذ السيطرة العسكرية لـ"حماس" على غزة، سارت على النهج ذاته. لكن من المؤكد أن فضائيتي الأقصى وفلسطين لعبتا الدور الأبرز بعد سيطرة "حماس" على غزة في الدفاع الشرس عن موقفي "حماس" و"فتح" على التوالي، وهو دفاع وصفه البعض بالحرب الإعلامية. وأصبحت الفضائيتان طرفين أساسيين في الصراع، استخدمته "حماس" والسلطة لتبرير مواقفهما والتشويه في الآخر.

وفيما يتعلق بقناة الأقصى خلصت المبادرة العالمية لتعميق الحوار والديمقراطية "مفتاح"، في تقرير رصدت فيه فضائيتي فلسطين والأقصى بعد سيطرة "حماس" عسكريا على غزة، إلى أن "فضائية الأقصى شكلت رأس الحربة لحركة "حماس"، وكانت لسان حال الحركة ووسيلتها الإعلامية التي تروج لفكرها وسياستها، وهو أمر

متوقع، لكنها لم تتحلّ بالمهنية في التغطية وبالتوازن في عرض الروايات والعدالة في المصطلحات، فكان خطابها فئوياً وأشبه بالنص المقدس".[٦] واستغرق القناتين زمنٌ كي تخففا من حجم الدور الذي تلعبانه في الصراع. لذلك، لم تخلُ أي دعوة أو مبادرة للتهدئة من قبل الحركتين من بند عن وقف حملات التحريض الإعلامي. كما كانت الدعوات تنطلق من وقت إلى آخر من قبل المنظمات الأهلية والحقوقية والصحافيين المستقلين للمناداة بوقف التراشق الإعلامي بين القناتين.

وقد كانت النتائج الأبرز للاجتماع الذي ضم قيادات رفيعة المستوى من "فتح" و"حماس" في القاهرة بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في شباط العام ٢٠٠٩،[٧] تتعلق بالدعوات إلى التهدئة الإعلامية من الجانبين، وبخاصة أن دعوات جادة صدرت من الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية من أجل وقف حملات التحريض المتبادلة بين الجانبين. وعلى الرغم من ذلك، لم تتوقف القناتان عن شحن الأجواء بين السلطة و"حماس"، مبتعدتين بذلك عن المعايير المهنية للعمل الإعلامي. لكن، يمكن القول إن وتيرة التوتر خفت بشكل ملحوظ مقارنة بالأيام التي تلت استيلاء "حماس" على السلطة في غزة، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاهد الدامية، وأغاني التشهير، واستخدام بعض المصطلحات التي تخوّن الطرف الآخر وتجرّمه؛ مثل "التيار الخياني" و"الانقلابيون".

بالاعتماد على تحليل مضمون الحلقات ونشرات الأخبار المرصودة لهذه الدراسة، نستنتج أن فضائية الأقصى تساهم في تعزيز الانقسام بين الضفة وغزة، وبين "حماس" من جهة والسلطة و"فتح" من جهة أخرى. وتفيد نتائج رصد البرامج والنشرات وتحليلهما أن فضائية الأقصى تتبع سياسة برامجية وتحريرية تقود إلى لعب ذلك الدور في الانقسام. ويمكن تلخيص ملامح تلك السياسة بالنقاط التالية:

اعتماد مواضيع برامج الأقصى في مجملها على التطورات اليومية والآنية. لذلك، تأخذ تلك البرامج طابع البرامج المباشرة أو الموجات

المفتوحة التي تُخصص لمتابعة موضوع آنيّ في الغالب من خلال التفاعل مع الجمهور، عبر فتح المجال لاستقبال المكالمات المباشرة على الهواء، وإتاحة الفرصة للمشاهدين للتعبير عن آرائهم ومواقفهم، وليس من خلال التقارير أو المقابلات مع جميع أطراف القضية. وتُبث طوال تلك البرامج عادة صور ولقطات تثير مشاعر المشاهدين، وتُحفّزهم على تبني موقف معين لصالح "حماس". وقد تكون تلك الصور واللقطات بعيدة عن موضوع الحدث. وهناك العديد من البرامج التي تحمل هذه الصفات، مثل "صدى الشارع"، و"علامات استفهام"، و"للأهمية"، و"جسر الوصال"، و"عين على الضفة".

وتتمحور مضامين هذه البرامج في مجملها حول موضوعين رئيسيين:

الأول: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على كل الأصعدة؛ كالأسرى، والقدس، والاستيطان. ويتوفر لهذا النوع من المواضيع عادة الكثير من المواد الإعلامية بشكل شبه يومي، وتكون اللقطات والمَشَاهد غالباً صالحة لاستفزاز المُشاهدين وتحفيزهم على المشاركَة. وهذا يُظهر قناة الأقصى بصورة الإعلام المقاوم الذي لا يتوقف عن مراقبة ومتابعة انتهاكات الاحتلال بحق المواطنين. لكن الأمر الذي يعزز الانقسام هنا هو أن انتقاد الاحتلال نادراً ما يكون بمعزل عن انتقاد السلطة، وإبراز "نقاط التقاطع" بينهما. ويُعطى المشاركون عادة المجال والوقت لذلك النقد، وقد يتعدى ذلك إلى التشهير والتجريح والقدح والذم، فيما يُمنع المدافعون عن السلطة أو الداعون إلى عدم التشهير، من التعبير عن آرائهم، ولا يُعطون المساحة ذاتها من البرنامج. وتُستخدم من أجل تحفيز المشاركين صور معدة مسبقاً، يتواصل بثها كخلفية للشاشة طوال الحلقة حتى لو لم تكن لتلك الصور علاقة مباشرة بالموضوع.

الثاني: إجراءات السلطة ومواقفها. كثيراً ما تُخصص حلقات كاملة لانتقاد أعمال السلطة أو "فتح" أو حكومة سلام فياض. وتتخذ القناة من هذه المواضيع وقوداً لتلك البرامج.

تبدو قناة الأقصى في هذه البرامج وكأنها إعلام معارضة يراقب السلطة الحاكمة، ويرصد أي مواقف تتخذها، وأي فساد واستغلال للنفوذ. وتفيد الفضائية في ذلك من السمعة الشعبية السيئة للاتفاقات السياسية مع إسرائيل، وعملية التفاوض التي تترافق عادة مع انتهاكات إسرائيلية على الأرض. وقد أدى طرح قضايا حساسة بشأن السلطة وفتح من هذا القبيل إلى استفزاز الكثير من المشاهدين وخروجهم عن إطار التهذيب. فبالإضافة إلى كيل الشتائم للسلطة وفتح من قبل المشاهدين المناصرين لـ"حماس" مثل: "الخائن محمود عباس"، "أذناب إسرائيل"، "العميل سلام فياض"، أصبح من المألوف سماع كلمات بذيئة وشتم وسب المذيعين من قبل المدافعين عن السلطة و"فتح". فقد اتصل أحد المشاهدين وقال للمذيع "... كذا أختك". كما اتصل آخر وقال للمذيع "يلعن أبوك". وهناك متصل قال إن الفضائية و"حماس" "كلاب".

كما تفيد القناة من طابعها الديني الذي يتماشى مع الأغلبية المحافظة في غزة وبقية المجتمعات العربية. وتقدم القناة نفسها على أنها تمثل تلك الفئة الفلسطينية المتمسكة بالدين والثوابت الوطنية، مقابل فئة أخرى مفرطة ومتهاونة بالحقوق الفلسطينية. وكثيراً ما تُبرز القناة ارتباطها بالإخوان المسلمين. فقد بثت الفضائية مثلاً في ذكرى مقتل الشيخ حسن البنا ومضات عن مناقبه، وأناشيد تقرن صوره بصور الشيخ أحمد ياسين على خلفية صورة جماهير "حماس".

وتستعين القناة بالآيات القرآنية والعبارات الدينية وتعتمدها شعارات دائمة. وتركز على الأقصى والمساجد والمصاحف وبث الأناشيد الدينية، وتعطي قصص الشهداء مساحة من البث اليومي. وتلقى هذه الأمور ترحيباً من جمهور لا بأس به في الوطن العربي، الأمر الذي يمكن تقييمه مبدئياً بحجم المشاركات الكبير الذي يرد من فلسطين والدول العربية، وتحمل أغلب تلك المشاركات قناعة بأن فضائية الأقصى هي القناة التي تعبر عن أغلبية الشارع في مواجهة الفئة القليلة الأخرى التي تتبنى نهج المفاوضات.

التزام فضائية الأقصى بالخط السياسي للسلطة الحاكمة في غزة (الحكومة المقالة). وبسبب هذا، تتشابه فضائية الأقصى إلى حد بعيد مع القنوات الرسمية الحكومية في الدول العربية التي تحكمها أحزاب واحدة. هذا ما يُلمس عند مشاهدة قناة الأقصى إذا ما اعتبرنا أن الحكومة المقالة هي الحكومة التي تواليها فضائية الأقصى، وإذا ما اعتبرنا أن "حماس" هي الحزب الواحد الحاكم في غزة. وتعكس الفضائية سياسة وإرادة الحكومة المقالة وحركة "حماس"، وتعمل على تثبيتها وترسيخ شرعيتها من خلال إبراز دورها الإيجابي والترويج لإنجازاتها، وتضع ذلك على سلم أولويات برامجها وأخبارها، كما تحظر انتقادها أو انتقاد أعضائها.

حتى إن الفضائية لا تفترض أن يكون للحكومة سياسات خاطئة يوماً، فورد على موقعها الإلكتروني في وصفها لبرنامج "للأهمية" أن البرنامج "يعرض مشاكل وقضايا اجتماعية اقتصادية تواجه المواطن الفلسطيني؛ سواء جراء الإجراءات الصهيونية أو **ما يعتقد أنها** سياسات خاطئة من الحكومة، ونستضيف المسؤولين في الأستوديو للرد على تساؤلات المواطنين".[٨] كما تُعطي الفضائية مساحة واسعة من برامجها وأخبارها لوزراء الحكومة المقالة وأعضاء المجلس التشريعي من حركة "حماس"، وكتائب القسَّام الذراع العسكرية للحركة. فقد يُقطع البث لنقل حفل يرعاه رئيس الوزراء، أو أي نشاط للحكومة، أو مهرجان للحركة. ويُستضاف فتحي حماد في كل المناسبات، مرة كوزير للداخلية، ومرة كنائب في التشريعي، ومرة كرئيس شبكة الأقصى. كما يُستضاف ليتحدث عن ذكرى استشهاد عبد العزيز الرنتيسي. ويتكرر حضوره هو تحديداً بكثرة، وهو رئيس مجلس إدارة شبكة الأقصى كما أسلفنا. وقد أنتجت القناةُ أغنية عن إنجازاته على صعيد الأمن والداخلية. كما تبث القناة باستمرار البرامج والأناشيد والأفلام القصيرة التي تمجد شهداءها الذين سقطوا برصاص الاحتلال. وكذلك أولئك الذين سقطوا برصاص فلسطيني مثل محمد الشمالي الذي قُتل برصاص مقاتلي جماعة "جند أنصار الله" في أحداث المسجد الأحمر برفح في آب العام ٢٠٠٩.

غياب الحياد

يغيب الحياد عن قناة الأقصى. لأنه لا تتم استضافة آراء مختلفة عن "حماس" حول أيٍّ من المواضيع المطروحة، بل تتم استضافة الأشخاص المعبرين عن حركة "حماس" ومَن يتفق معها فقط، ونادراً ما يُستضاف ممثلو بعض الفصائل، لكن ليس "فتح" أو "الطريق الثالث". وينطبق الأمر على المحللين والباحثين الذين تتعمد الفضائية استضافة المقربين منهم من "حماس" مثل ياسر زعاترة، ومعن بشور. كما يتم فتح المجال لآراء المشاهدين الموافقة لموقف الحكومة المقالة و"حماس"، والمعارضة للسلطة والمنتقدة لها. فيما لا تُعطى أي وجهة نظر مخالفة المجال أو أي مساحة للتعبير حتى لو كانت تدعو إلى التهدئة. لا يقف المذيعون على الحياد. ولا يترددون عن التعبير عن مواقفهم وآرائهم الداعمة للحكومة. يقول مقدم برنامج "صدى الشارع": "أول أداة كانت حريصة عليها الحكومة والخيرون في غزة أنهم نظموا حملة الحفاظ على صلاة الفجر كأول خطوة لتحرير الأقصى". ويقول مقدم برنامج "القدس وعد السماء" للتعقيب على ما قاله مُشاهد عن إبعاد النواب المقدسيين: "كل ما تقوم به السلطة بحق الناس جميعاً في الضفة الغربية والقدس مستهجن ومستنكر لا شك". وقال مقدم برنامج "صدى الشارع" تعقيباً على مُشاهد قال إنه يحيي أهل غزة والرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض دون أن يشتم أو يجرح أحداً: "شكراً لك وإن كنت شخصياً لا أحيي جميع هؤلاء وكفلسطيني أحملهم المسؤولية (إبعاد النواب) شخصياً.. أعتبر ذلك". ورداً على أحد المشاهدين الذي دعا إلى أن تكون "الانتفاضة ضد حكومة دايتون ...". لم يوقف المذيع هذا التحريض بل حاول أن يغذيه وسأل: "كيف تعانون من حكومة دايتون؟" فأجاب المشاهد: "... الناس لازم تنتفض مش عشان القدس الناس لازم تنتفض علشان تطرد هذه الحكومة وعباس وحكومته الخائنة العميلة التي تبيع القدس والمسجد الأقصى المبارك".

غياب المعلومات

تغيب المعلومات عن مضامين معظم البرامج والتقارير الإخبارية، وتمتلئ بدلاً من ذلك بالشعارات. التقارير الإخبارية التي يُفترض أن تُفصل الأخبار تعج بالمواقف والأحكام المسبقة والعبارات التي تخاطب العاطفة.

سياسة تحريرية موجهة

تتبنى قناة الأقصى سياسة تحريرية مستلهَمَة من موقف حركة "حماس" وتوجيهات قادتها. لذلك، نجد أن مواضيع البرامج يتم انتقاؤها مسبقاً حسب التطورات الآنية والأولويات السياسية التي تخدم حركة "حماس". ويتم اختيار عناوين مواضيع الحلقات التي تصب لصالح موقف واحد. فمثلاً؛ اختير لإحدى حلقات برنامج "صدى الشارع" عنوان "من المسؤول عن انقطاع التيار الكهربائي عن غزة؟". واستشهد المذيع في بداية الحلقة بما نشرته صحيفة **معاريف** عن أن "حكومة فياض سرقت الأموال التي يخصصها الاتحاد الأوروبي لشركة توليد الكهرباء، وحولت الأموال لتسديد رواتب موظفيها القاعدين في بيوتهم في غزة، وأولئك العاملين في الضفة". ويضيف المذيع تعليقه: "طبعاً الاتحاد الأوروبي ذكر أنه يحول الأموال ولا يتأخر، لكن حكومة رام الله هي التي تقوم بتغيير وجهة هذه الأموال". وقد تلقى المذيع في البرنامج اتصالات تندد بعباس وفياض قال أحدهم: "نحن نحمل سلطة عباس وحسبنا الله عليهم"، فيما قال آخر: "نبشر سلطة عباس وعميل دايتون بالخزي في الدنيا".

كما اختير عنوان "هل تحقق مفاوضات ٤ شهور ما عجزت عنه ١٨ عاماً؟" لحلقة "علامات استفهام". وعلق المذيع على المفاوضات: "طبعاً حققت الفشل والوهم". واستضاف للتعليق على ذلك محسن صالح مدير مركز الزيتونة للدراسات، وعاطف عدوان عضو المجلس التشريعي عن "حماس". في الحلقة ذاتها سأل المذيع د. محسن صالح عن الخيارات المتاحة للمفاوض الفلسطيني والعرب: "جدلاً لو فرضنا أن المفاوضات بدأت بالفعل لمدة أربعة أشهر وانقضت وبالفعل لن يتحقق شيء".

وفي أوقات الخلاف بين السلطة و"حماس" تكثر البرامج التي تنتقد السلطة والموجات المباشرة للمشاهدين الغاضبين. لكن الأمر يتحول إلى انتقاد إسرائيل وممارسات الاحتلال عندما تهدأ الأمور بين السلطة و"حماس". كما ترتبط حدة التحريض على السلطة وحكومة فياض و"فتح" بسياسة "حماس" أيضاً. ويتم بناء على ذلك تصعيد أو تخفيف حدة التحريض والتشهير وانتقاد الآخر، من خلال زيادة أو تقليل مساحة البرامج المخصصة لمهاجمة الآخر، وكذلك المصطلحات المستخدمة في الأخبار. ففي فترة رصد البرامج لغايات إعداد هذه الورقة مثلاً، قلت الأغاني التحريضية والبرامج الحية والموجات المباشرة المخصصة لمهاجمة السلطة و"فتح"، مقارنة بالفترة التي تلت سيطرة "حماس" على غزة عسكرياً. كما خفت حدة المصطلحات الاتّهامية إلى حد بعيد، إذ تحولت من "التيار الخياني"، و"الطغمة الفاسدة" أيام سيطرة "حماس" عسكرياً على غزة، إلى: "أجهزة فتح"، "أجهزة عباس"، "وقائي عباس"، "حكومة فياض"، "حكومة فياض اللاشرعية"، "أجهزة فتح الأمنية"، "سلطة فتح"، "الرئيس المنتهية ولايته"، "المفاوضات الفتحاوية مع العدو".

الانتقائية في التعامل مع "فتح"

لا تضع فضائية الأقصى "فتح" في سلة واحدة، بل يتحدث المذيعون عن "الشرفاء في فتح"، ويفرقون بينهم وبين "التيار الخياني" في "فتح" الذي تظهر عند ذكره صور الرئيس محمود عباس ومحمد دحلان، بالإضافة إلى رئيس الوزراء سلام فياض. وتُظهر الفضائية الرئيس الراحل ياسر عرفات ومروان البرغوثي بصورة إيجابية دائماً.

الخلاصة

لا تزال القوى الفلسطينية السياسية ("فتح"، "حماس"، السلطة) هي الجهات التي تمتلك "أدوات" الإعلام وليس وسائله. لأن الأدوات

تستخدمها تلك الجهات متى شاءت وكيفما شاءت، لتنتقي المعلومات للجمهور بالشكل الذي تريد وبالقدْر الذي يخدم مصالحها وأهدافها. ولا ترتقي هذه الأدوات لأن تكون وسائل إعلام تنقل المعلومات من وإلى الجمهور دون تغيير شكل المعلومات، أو تحديد القدر الذي يصل منها إلى الجمهور، بغض النظر عن أي حسابات سياسية قد تصب في مصلحة جهة أو أخرى.

لم تتوقف أدوات الإعلام عن لعب دور أساسي في تعزيز الانقسام بين "حماس" من جهة، و"فتح" والسلطة من جهة أخرى. ولا تزال وسائل الإعلام تلك رهن إشارة تلك القوى التي ترسم أدق ملامحها من المصطلحات والسياسة التحريرية ودرجة التحريض والتصعيد.

فضائية الأقصى من أدوات إعلام "حماس" تجتذب مشاهديها عبر اعتمادها على البرامج الحية الآنية الناقدة لممارسات الاحتلال، فتبدو كإعلام مقاوم، ولـ "ممارسات السلطة" فتبدو كإعلام معارض. لكن فضائية الأقصى الموالية تماماً لحركة "حماس" والبعيدة كل البعد عن انتقادها أو الخروج من فلكها، تبدو شبيهة بوسائل الإعلام الحكومية العربية، التي تلتزم بسياسات الحزب الحاكم من ألفها إلى يائها، وتتماهى تماماً مع سياسته.

ترتبط فضائية الأقصى بالتيار الأكثر تشدداً في "حماس" المتمثل بوزير داخلية الحكومة المقالة فتحي حماد الذي يترأس مجلس إدارة شبكة الأقصى. وتلتزم فضائية الأقصى بسياسة "حماس"، وتنطق بلسانها من خلال استضافة قادتها ورموزها والمحللين والباحثين المقربين منها، بالإضافة إلى تمجيد شهدائها حتى أولئك الذين قُتلوا برصاص فلسطيني.

تفتقد القناة إلى معايير مهنية أساسية كالحياد، وامتناع الصحافيين عن الإدلاء بالآراء واتخاذ المواقف. فالمذيعون لا يتورعون عن الإدلاء بآرائهم وإبراز مواقفهم وقناعاتهم التي لوحظت في الحلقات المرصودة أنها داعمة ومطابقة لمواقف "حماس".

تختلف السياسة التحريرية لفضائية الأقصى ودرجة التحريض على "فتح" والسلطة حسب موقف "حماس" السياسي، فيزداد التحريض وحدة المصطلحات بازدياد تدهور علاقة "حماس" بالسلطة وتقل بتحسنها.

تعتمد برامج الأقصى على استثارة المشاعر، من خلال التركيز على قصص الشهداء وعرض مشاهد الدمار والقتل. وكثيراً ما يتم استخدام تلك الصور بالتزامن مع الحديث عن مفاوضات بين إسرائيل والسلطة من أجل جر المشاهد إلى إجراء مقارنة على الأرجح ستكون لصالح "حماس" التي تبدو كحامية للوطن والدين.

لا يمكن محاسبة فضائية الأقصى على انحيازها وعدم استقلاليتها، لأنها ولدت لتخدم رؤية حركة "حماس" ومنهجها، فلا يمكن مطالبة وسيلة الإعلام هذه بأن تكون على غير ما فُصلت لأجله، لكن أضعف الإيمان أن تُطالب بتخليها عن إذكاء نار الفتنة والانقسام.

الهوامش

[١] مقابلة مع رئيس مجلس إدارة شبكة الأقصى فتحي حماد، أجراها صالح النعامي، جريدة **الشرق الأوسط** اللندنية، ٢٥/١١/٢٠٠٧ عدد ١٠٥٨٩:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=37&article=447095&issueno=10589

[٢] **موقع قناة الأقصى**: http://www.aqsatv.ps/ar/

[٣] استطلاع للرأي أجراه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في آذار ٢٠٠٩:
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=33821

[٤] وقف بث فضائية الأقصى على يوتلسات:
http://www.shehab.ps/newsdetails.aspx?NID=5594&cat_ID=2

[٥] تلفزيون الأقصى .. إم تي في .. إسلامية وسوبر ستار على طريقة "حماس":
http://www.alwatanvoice.com/arabic/content-35557.html

[٦] تقارير الرصد الإعلامي "التغطية الإعلامية لما بعد سيطرة "حماس" على غزة عسكرياً في "تلفزيون فلسطين" و"فضائية الأقصى":
http://www.miftah.org/Arabic/Display.cfm?DocId=9255&CategoryId=11

[٧] ضم الوفد كلاً من: موسى أبو مرزوق ومحمود الزهار وعماد العلمي ومحمد نصر ونزار عوض وجمال أبو هاشم عن "حماس"، وأحمد قريع ونبيل شعث عن حركة "فتح"، صحيفة **الشرق الأوسط**، ١٤، شباط، عدد ١١٠٣٦:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11036&article=507032

[٨] موقع قناة الأقصى: http://www.aqsatv.ps/ar/

هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية: ذراع في يد السلطة ضد خصومها

محمد دراغمة

تأسست هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية مع قيام السلطة الفلسطينية العام ١٩٩٤ لتكون ذراعها الإعلامية. ومنذ ذلك الوقت، اتخذت هيئة الإذاعة والتلفزيون خطاً إعلامياً رسمياً، فكانت صدى لما يصدر عن السلطة. وارتبطت الهيئة من الناحية الإدارية بمكتب الرئيس، وبخاصة الأمانة العامة للمكتب التي كانت طوال هذه الفترة برئاسة الطيب عبد الرحيم. وحتى بعد تعديل النظام الأساسي للسلطة العام ٢٠٠٢، واستحداث منصب رئيس وزراء، ظلت هيئة الإذاعة والتلفزيون تابعة لمكتب الرئيس ولم تنتقل إلى وزارة الإعلام كما طالب الكثيرون. وبعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، وتولي محمود عباس رئاسة السلطة، حدث تغيير في مرجعية الهيئة، فأصبحت تتبع وزارة الإعلام التي وقف على رأسها في تلك الفترة الدكتور نبيل شعث في حكومة أحمد قريع. وبعد فوز "حماس" في انتخابات العام ٢٠٠٦، وتشكيلها حكومة برئاسة إسماعيل هنيّة عادت هيئة الإذاعة والتلفزيون من جديد إلى مكتب الرئيس بقرار رئاسي. وكانت واحدة من هيئات عديدة "رحلت" من الحكومة إلى الرئاسة للبقاء في حضن السلطة، والابتعاد عن حكومة تقودها حركة "حماس" المنافسة.

إنحياز مطلق للرواية الرسمية

انحازت هيئة الإذاعة والتلفزيون بصورة مطلقة للرواية الرسمية لمكتب الرئيس والسلطة الفلسطينية، وتدخلت الأمانة العامة للرئاسة في أدقٍ التفاصيل؛ ابتداء من الأخبار التي يبثها التلفزيون والإذاعة، مروراً بالتعيينات والترقيات، وانتهاءً بالإجراءات بحق مخالفي السياسة العامة للهيئة، التي وصلت في إحدى المرات إلى سجن أحد الموظفين "لأنه خرج عن سياسة الهيئة أو وشى به أحد زملائه".

كانت هيئة الإذاعة والتلفزيون تتبنى مواقف السلطة و"تيار الرئاسة" في حركة "فتح"، ولا تقف على الحياد. وكثيراً ما سارعت إلى تنظيم حملات إعلامية ضد كل من ينتقد السلطة، حتى لو كان مَن ينتقد هو مؤسسات حقوق الإنسان، أو نواب المجلس التشريعي، أو أي من الدول والحكومات المجاورة. فذهبت الهيئة في إحدى حملاتها وعلى لسان الإذاعي الراحل يوسف القزّاز إلى حد وصف أحد نشطاء حقوق الإنسان بأنه "عميل لإسرائيل". وهو المذيع ذاته الذي أطلق الوصف ذاته على أحد أعضاء المجلس التشريعي الذي انتقد السياسة الداخلية للسلطة، وهو النائب السابق حسام خضر. وكذلك الأمر بالنسبة للحملات على سوريا في فترات التوتر مع السلطة في عهد الرئيسين الراحلين حافظ الأسد وياسر عرفات.

لكن الحملات الأشد كانت من نصيب الخصوم الداخليين في أوقات الأزمات، وبخاصة حركة "حماس"، مثل أزمة العمليات التفجيرية في النصف الثاني من التسعينيات، التي ترافقت مع اعتقالات طالت قادة الحركة الكبار، ونشطاء الجهاز العسكري، ووصلت حد إطلاق مدير عام الشرطة اللواء غازي الجبالي تحذيراً من أنه سيقطع أيدي وأرجل المتطاولين على السلطة.

لكن لهجة هيئة الإذاعة والتلفزيون كانت "توفيقية" بين وجهات النظر الوطنية في أوقات التوتر مع إسرائيل، مثل "هبة نفق البراق العام ١٩٩٧"، و"اجتياحات مدن الضفة العام ٢٠٠٢"، و"أحداث اغتيالات القادة من الفصائل المختلفة في سنوات انتفاضة الأقصى".

وبعد تشكيل "حماس" الحكومة في آذار العام ٢٠٠٦، ابتعدت الهيئة عن الحكومة واقتربت أكثر من حركة "فتح". وأخذ بعض مذيعي الإذاعة ومراسليها "يتصيدون" الأخبار غير الحسنة عن الحكومة ووزرائها، وعن "حماس"، ويقدمونها للمشاهد والمستمع، حتى لو افتقرت لأبسط قواعد العمل الصحافي؛ مثل وجود مصدر موثوق ومعلوم للخبر. وبُني الكثير من تلك الأخبار على الإشاعة. وفي كثير من الأحيان كان المذيع يعطي لنفسه الحق في التعليق على الأخبار بصورة تحمل الكثير من الانتقاد والهجوم على "حماس" وحكومتها ووزرائها، مخالفاً بذلك قواعد العمل الصحافي والإعلامي التي تتطلب من الصحافيين توجيه أسئلة تهدف إلى الحصول على معلومات ومواقف الأطراف لتقديمها إلى الجمهور، وليس إطلاق الأحكام والشتائم والنقد[١].

الإنقسام

عندما وقع الانقسام في حزيران (يونيو) العام ٢٠٠٧، كانت الهيئة في ذلك الوقت في أسوأ حالاتها الفنية والمهنية والإدارية، حيث لا موازنات، ولا مقار لائقة، ولا برامج منتظمة، ولا استوديوهات، ولا أرشيف، ولا أطقم تعمل من غزة بعد أن استولت "حماس" على أجهزة تلفزيون فلسطين.

استنفرت السلطة مختلف أجهزتها الأمنية والإعلامية للدفاع عن مواقعها، ومن ضمنها هيئة الإذاعة والتلفزيون التي اتخذت موقفاً أكثر انحيازاً لحركة "فتح"، وأعلنت حالة طوارئ داخلية، وفتحت موجاتها من أجل التأثير في الحدث الذي أطلقت عليه "انقلاب حماس" وتداعياته، وليس تغطيته. وخرجت الهيئة في تلك الموجات والحملات عن الكثير من أسس العمل الصحافي والإعلامي، لأنها اتخذت موقف اللاعب، وليس ناقل الأخبار والمراقب للأحداث.

كان المذيعون يستخدمون مصطلحات سياسية أكثر منها إعلامية. وفي كثير من الأحيان كانت تُستخدم مصطلحات حربية مثل "ميليشيات الانقلاب" أو "ميليشيات حماس السوداء" أو "المجموعات المجرمة

والمارقة" ... الخ. وأتيح المجال في موجات البث لنشطاء وقادة "فتح" والسلطة لقول كل ما يريدون ضد "حماس"، دون مراعاة لأبسط قواعد المقابلة، أو المداخلة، أو التعقيب الهادف للحصول على المعلومات والحقائق والمواقف. وخُصصت مساحات واسعة لسرد القصص والأخبار عن "جرائم الميليشيات" و"قادة الانقلاب الأسود"، وغيرها من الأوصاف غير المستندة إلى أساس مهني.

وحرصت هيئة الإذاعة في تلك الفترة على بث الأغاني الفتحاوية القديمة، وأغاني جديدة للتنديد بـ"حماس" وممارساتها في غزة، مثل أغنية "يا صناع الفتن حلوا عن هالوطن". وهي بالمناسبة الأغنية ذاتها التي استخدمتها "حماس" في وسائل إعلامها للتنديد بحركة "فتح" وممارستها ضده "حماس"، علماً أن جذور الأغنية تعود إلى لبنان، ووضعت كلماتها وموسيقاها لمناسبة أخرى مختلفة عن المناسبة الفلسطينية وهي الاحتفال بتحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي.

وكثيراً ما بثت الإذاعة تقارير نُسبت إلى مصادر غير معلنة عن "جرائم" في قطاع غزة، وفي الوقت ذاته تجنبت تناول تلك الأنباء المتعلقة بإجراءات السلطة ضد نشطاء "حماس" في الضفة الغربية. وفي الحالات الصارخة التي كانت تصل أنباء تلك الإجراءات إلى الرأي العام عبر وسائل إعلام أخرى مثل وفاة معتقل من "حماس" في سجن للسلطة، كانت الإذاعة والتلفزيون تكتفي بالرواية الرسمية عن الحادث.

نتائج فترة الرصد

تم رصد البرامج الإخبارية للإذاعة والتلفزيون بشكل عشوائي في نيسان وأيار وحزيران ٢٠١٠. وهي الفترة التي شهدت تغيراً مهماً بعد أشهر على تولي السيد ياسر عبد ربه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئاستها العام ٢٠٠٩. بدأ المراقب يشعر بتغيير ملموس في نوعية وشكل البرامج المقدمة في إذاعة وتلفزيون فلسطين

بعد تولي عبد ربه رئاسة الهيئة. كان التغيير ملموساً في التلفزيون أكثر من الإذاعة. في التلفزيون، طال التغيير البرامج المنوّعة بدرجة أكبر بكثير من البرامج الإخبارية. وفي النقاشات الداخلية اتفق القائمون على الهيئة أن توحيد الفلسطينيين ثقافياً أسهل بكثير من توحيدهم سياسياً وجغرافياً، لذلك ظهرت برامج ذات طابع تثقيفي وطني عديدة، تنوعت من التاريخ إلى التراث إلى الجغرافيا، ووصلت حتى الشتات. كما ظهر برنامج فني جريء وناقد للوضع الفلسطيني برمته، بما فيه السلطة ومؤسساتها و"حماس" و"فتح"، هو برنامج "وطن على وتر"، الذي طالت انتقاداته الساخرة رئيس السلطة، ورئيس وزرائه، كما زعماء "حماس". وحظي التلفزيون من وراء هذا البرنامج الذي بُث في رمضان العام ٢٠٠٩ على نسبة مشاهدة عالية جداً، وصلت حتى الدول المجاورة.

ومن التغييرات التي أُدخلت على التلفزيون، والتي تُعتبر تحولاً عن نهجها المتبع أيام الانقسام، استضافة شخصيات من المعارضة السياسية للسلطة في رام الله، ولو بصورة محدودة جداً في بعض البرامج؛ مثل برنامج "عَلى المكشوف" الذي يقدمه ماهر شلبي، ويناقش فيه قضايا جدلية، وبرنامج "هؤلاء هم أسلافي" الذي يعده عماد الأصفر، والذي تناول شخصيات من المعارضة مثل فضل شرور من "الجبهة الشعبية –القيادة العامة"، وإسماعيل أبو شنب من حركة "حماس"، وشخصيات ثقافية وفينة مستقلة عديدة. أما التغيير في الأخبار والبرامج الإخبارية، فجاء أكثر حذراً، واقتصر على النواحي الشكلية المتمثلة بالتعاقد مع مذيعين جدد، وتحسين الصورة والصوت. لكنه لم يطل ناحية المضمون والمعلومات، فلم يسجل التلفزيون والإذاعة أي سبق أو اختراق في تغطية القضايا السياسية مثل المفاوضات، والتغيرات الداخلية. وبقيت مقاربته لحركة "حماس" تتسم بالاتهام والتشكيك والتغييب. لذلك، يمكن القول إن هيئة الإذاعة والتلفزيون على هذا النحو، يحكمها التوجه السياسي للقائمين عليها والعاملين فيها أكثر مما يحكمها أي منطق إعلامي أو مدرسة إعلامية بعينها.

أضرار متشعبة

تشير نتائج رصد الإذاعة والتلفزيون إلى أن الانقسام لا يزال يفرض نفسه عليهما. فبالإضافة إلى الانحياز لصالح السلطة وحركة "فتح"، يخل المذيعون في هيئة الإذاعة والتلفزيون بأبسط قواعد وأسس العمل الصحافي والإعلامي، وهو ضرورة نقل أهم المعلومات وأكثرها أثراً وتأثيراً، وإسنادها إلى مصادر حقيقية ذات صلة. فاعتمد أداء هيئة الإذاعة والتلفزيون على إطلاق الشتائم والأوصاف السلبية، واختلاق القصص، وبث أخبار دون ذكر مصادرها الحقيقية، مثل تلك القصص التي بثتها الإذاعة عن تورط قادة "كتاب عز الدين القسَّام" و"حماس" في علاقات جنسية، أو اختلاسات مالية، وصراعات بين "قادة الانقلاب" على المال والسلطة وغيرها. وحتى قبل أيام من إعداد هذه الورقة، وتحديداً يوم الثالث عشر من حزيران (يونيو) ٢٠١٠، قدم مذيع برنامج "نهار جديد"، وهو البرنامج الإخباري الأبرز في إذاعة صوت فلسطين، تقريراً عن تورط أحد قادة "حماس" البارزين (أيمن طه) في اختلاسات مالية، وخضوعه للتحقيق والاستجواب حول "ثروته المفاجئة" دون إسناد المعلومات إلى مصادر ذات صلة ومقنعة للمستمع.

ربما يقول البعض إن "حماس" ارتكبت انتهاكات صارخة بحق نشطاء "فتح" في قطاع غزة تراوحت، وفق ما وثقته مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في القطاع، بين إعدامات ميدانية أثناء السيطرة المسلحة على القطاع، وإطلاق النار على الأطراف، وصولاً إلى وفاة معتقلين "فتحاويين" في السجون ومراكز الاعتقال، لكن المشكلة أن هيئة الإذاعة والتلفزيون لم تقدم هذه الأخبار الموثّقة بقالب إخباري، ولو فعلت ذلك لكان أفضل لها ولمكانتها بين الجمهور، لكنها لجأت إلى أسلوب الرد والتعليق على الأخبار والشتم، وأحياناً الردح، الأمر الذي أفقد تلك الأخبار تأثيرها الموضوعي على الجمهور.

هيئة الإذاعة لم تكن في حاجة إلى المبالغة وإلى الشتم لإيصال رسائلها إلى الجمهور، فلو تابعت أخبار القطاع بموضوعية، ودون انفعال،

واتبعت أسس العمل الصحافي والإعلامي القائمة على جمع المعلومات وتقديمها وإسنادها إلى مصادر ذات صلة، لحققت أكثر من هدف في آن واحد، أهمها أن تكون مصدراً موثوقاً للمعلومات للجمهور، وهذا يوسع دائرة جمهورها ولا يقصره على الجمهور "الفتحاوي".

لكن ما حدث هو أن الهيئة عملت بأسلوب حربي انفعالي غير مستند إلى المعلومات، علماً أن المعلومات القادمة من القطاع وحدها كانت في تلك الفترة كافية لتقديم وجبة إخبارية يومية تخدم "فتح" وموقفها، ما أضر بالهيئة وسمعتها المهنية، وأبعد عنها الكثير من الجمهور وفق ما تظهره استطلاعات الرأي العام.

ومثال على ذلك، ما جاء في برنامج "نهار جديد" بتاريخ ٢٣ أيار (مايو) ٢٠١٠، حيث استضاف المذيع نزار الغول، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عبد ربة في حوار سياسي عن المفاوضات، ووجه له سؤالاً يحمل تعليقاً وموقفاً أكثر بكثير مما يحمله من السؤال الصحافي، إذ قال: "إسرائيل وحماس تقاسمتا تقرير أوتشا لهذا الشهر عن هدم المنازل، مشيراً في ذلك إلى قيام الحكومة المقالة بهدم عدد من البيوت التي أقيمت على أملاك عامة في غزة. أعاد المذيع السؤال بانفعال اتّهامي قائلاً: ألا يوجد أحد يمكنكم إرساله إلى "حماس" لتتوقف عن هدم المنازل مثلما تفعل إسرائيل؟

الجواب: الشخصيات المستقلة التي تتحدث مع "حماس" استنفذت نفسها ... الخ الجواب.

في الفقرة التالية يقول المذيع: "حماس" وإسرائيل تقاسمتنا هدم المنازل: تقرير للزميلة رحمة عبد الحق.

تبدأ رحمة تقريرها بذكر إحصاءات عن هدم إسرائيل للمنازل، وفق ما جاء في تقرير مكتب "أوتشا"، ثم تنتقل إلى "حماس" قائلة: "من جهة ثانية رصد مكتب أوتشا انتهاكات "حماس" بحق شعبنا من هدم منازل وإعدام ثلاثة مواطنين خارج القانون، ليبلغ عدد من أُعدموا منذ مطلع العام خمسة".

واختتمت رحمة تقريرها قائلة: "المؤسف أن "حماس" تستخدم الذرائع الإسرائيلية ذاتها، وهو البناء دون ترخيص".

يستضيف المذيع في الحلقة ذاتها من البرنامج محللاً سياسياً وهو عضو المجلس الثوري لحركة "فتح" بكر أبو بكر ويسأله، بصفته محللاً عن موقف لوكيل وزارة الخارجية في الحكومة المقالة أحمد يوسف أعلن فيه عن عدم معارضة "حماس" لدولة على حدود العام ٦٧. يجيب بكر أبو بكر قائلاً: "من مارس القتل، أقل ما يفعله هو ما يجري حالياً من هدم منازل وإعدامات. "حماس" تعاني من انكشاف قيمي. "حماس" تراجعت عن مشروعها وهي تلحق حركة "فتح" والسلطة .."، وبتاريخ ٢٥/٥/٢٠١٠، يقدم خالد سكر مذيع برنامج "نهار جديد" تعليقاً مطولاً قائلاً: "قطاع غزة يشهد انفلاتاً غير مسبوق، منع عقد ورشة للمنظمات الحقوقية، فرض الإقامة الجبرية على الناطق باسم فتح (فايز أبو عيطة)، ورفض كل المطالبات بإطلاق سراح الرجل (منذ أكثر من أسبوع)، وبان كي مون (الأمين العام للأمم المتحدة) يدين الاعتداء على مخيم صيفي للوكالة". ثم يوجّه جملة من الأسئلة إلى جميل سرحان منسق الهيئة المستقلة لحقوق المواطن في غزة، بعض هذه الأسئلة تناولت أحداثاً سابقة مثل حرق المخيم الصيفي، ووضع الإقامة الجبرية على الناطق باسم "فتح" فايز أبو عيطة. سرحان ألمح إلى تورط "حماس" في حرق المخيم الصيفي قائلاً: الفاعلون كانوا يركبون سيارات دخلت حديثاً إلى غزة (سيارات غلوي) ويحملون السلاح، وقد أغلقوا الطريق لمدة نصف ساعة ليعملوا كل هذا. من يمكنه حمل السلاح وإغلاق الطريق هكذا في غزة". لقاء مع ممثل "الجبهة الديمقراطية" طلال أبو ظريفة وتوجيه السؤال التالي له: "ما هو موقفكم مما تقوم به "حماس" من انتهاكات سافرة وغير مسبوقة؟".

وفي اليوم ذاته، استضاف البرنامج الإخباري "نهار جديد" خالد البطش أحد قادة حركة الجهاد الإسلامي للحديث عن موقف حركته المقاطع للانتخابات. يشار إلى أن هيئة الإذاعة والتلفزيون لا تقاطع حركة الجهاد الإسلامي. حاول المذيع استدراجه لإدانة ممارسات

"حماس". وحتى في سؤاله عن موقف "الجهاد" كان منحازاً. سأله: "هل تنتظر مؤسساتنا إلى حين حدوث مصالحة لا تبدو في الأفق؟ هل نرهن بناء مؤسساتنا بالمصالحة التي ترفضها "حماس" ولا يبدو في الأفق ما يشير إلى أنها ستقبلها؟". وفي كل هذه الحوارات لم يكن هنالك أحد من "حماس" للتعبير عن موقف الحركة.

في ٣١/٥/٢٠١٠، يوم الهجوم الإسرائيلي على "أسطول الحرية" في البحر الذي أسفر عن مقتل تسعة أشخاص وجرح العشرات، بث تلفزيون فلسطين موجة مفتوحة لمتابعة أخبار الهجوم الإسرائيلي: الموجة التي تتضمّن أخباراً وتقارير ومقابلات أعطت الأولوية للمؤسسة الرسمية مثل تصريحات الرئيس، وتصريحات الحكومة عن الحدث، والتحرك الرسمي؛ مثل اتصالات الرئيس محمود عباس مع الرئيس التركي وغيره من القادة، والاتصالات مع القادة العرب، ومع المؤسسة الدولية، ومع الإدارة الأمريكية. وتضمنت أيضاً مقابلات مع قادة "فتح" والسلطة والفصائل المنضوية تحت لواء المنظمة. لم تُجرَ مقابلات من أي نوع مع "حماس". لكن لا إدانة لـ"حماس" كما حدث في الحرب الإسرائيلية على غزة، وهذا يعود إلى التغيير في الرأي العام المتعاطف مع غزة تحت الحصار.

وفي يوم ١/٦/٢٠١٠، بث التلفزيون مقابلات أيضاً مع قادة "فتح" والمنظمة: محمد دحلان، ياسر عبد ربة، رياض المالكي، عماد الزهيري القائم بأعمال ممثل فلسطين في جنيف، عن تطورات الهجوم الإسرائيلي، وكذلك مقابلة مع محمد بسيوني من مجلس الشعب المصري (الحزب الوطني). لا حضور لحركة "حماس"، وتم تجاهل تصريحات إسماعيل هنيّة التي طالب فيها بوقف المفاوضات. ويوم ٦/٦/٢٠١٠، علق مقدم البرنامج نزار الغول على تصريح وزير الأوقاف إبراهيم الهباش الذي تحدث عن الحجاج وعن سيطرة جهة غير شرعية على قطاع غزة.

استضاف مقدم البرنامج نزار الغول عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" جمال محيسن، وسأله: "تواصل حكومة "حماس" اعتقال عدد من كوادر "فتح"، ومؤسسات حقوق الإنسان تتحدث عن المعتقلين السياسيين لدى السلطة وكأنه لا يوجد معتقلون فتحاويون في غزة".

جمال محيسن يرد قائلاً: "هناك سلطة وطنية في الضفة تمارس عملها وفق الدستور، وهناك حكومة غير شرعية في غزة. ما تقوم به "حماس" يقابل بالاستنكار، أما ما تقوم به الحكومة الشرعية هنا فهو حفظ الأمن". وحول الانتخابات يقول محيسن: "أنا متأكد من أنه سيتم الالتزام بقرار اللجنة المركزية بالكامل ... "حماس" مشاركة في الانتخابات عبر دعم مرشحين من فصائل أخرى فضلوا مصلحتهم التنظيمية على حساب المصلحة الوطنية، مستغلين الحالة الراهنة...".

يتضمن البرنامج تقريراً حول محاولة "حماس" السيطرة على الغرفة التجارية في غزة. جاء في التقرير ما يلي:

> "أكدت مصادر نية "حماس" السيطرة على الغرفة التجارية في غزة. وأشارت المصادر إلى أن "حماس" صادرت مئات الأوراق، وقامت بتصوير أخرى، واستدعت بشكل مستمر مدير الغرفة بسام رجا. المصادر تقول إن "حماس" تسعى إلى السيطرة عليها، والإمساك بالمؤسسات الاقتصادية في القطاع، كما فعلت بجمعية أصدقاء المريض".

يعتقد بعض الصحافيين في هيئة الإذاعة التلفزيون أن لديهم دوراً من موقعهم في إعلام السلطة وحركة فتح لمواجهة "حماس" والرد عليها وإضعافها بين الجمهور الفلسطيني.

لكن الحقيقة أن الرد على "حماس" من وجهة نظر فتحاوية هو دور منوط بالسياسيين في "فتح"، وليس بهيئة الإذاعة والتلفزيون التي يفترض أن يكون عملها هو السعي إلى الوصول إلى أوسع قطاعات ممكنة من الجمهور الفلسطيني، وتقديم المعلومات له بصورة منافسة تمكنها من البقاء مصدراً للمعلومات الموضوعية. لكنها غامرت بهذا الهدف لصالح موقف سياسي انفعالي، ففقدت مكانتها لصالح وسائل إعلام منافسة، وعملت في الوقت ذاته على تعميق الانقسام في الشارع كما في الإعلام.

فكيل الشتائم وترويج الإشاعات في وسائل الإعلام يؤديان غالباً إلى انفضاض الجمهور عن وسيلة إعلام وذهابه إلى أخرى منافسة. وتكفي

نظرة إلى استطلاعات الرأي العام لمعرفة أن أسلوب هيئة الإذاعة والتلفزيون في تقديم أخبار الانقسام كان أحد الأسباب الرئيسة وراء تدني نسبة مشاهديها ومستمعيها. وقد بلغ الضعف وعدم المهنية في هيئة الإذاعة والتلفزيون درجة دفعت الشاعر الراحل الكبير محمود درويش للتصريح ذات يوم بأنه يشعر بالخجل عندما يرى تلفزيون فلسطين. وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول إن مظاهر التغيير طرأت على هيئة الإذاعة والتلفزيون مؤخراً، أهمها توقف تلك التعبيرات التي ظهرت في المراحل الأولى من الانقسام مثل "الميليشيات السوداء"، و"قادة الانقلاب"، وغيرها، وحلت محلها تعبيرات مثل "الحكومة المقالة" في قطاع غزة.

لكن الانفتاح على المعارضة السياسية، وبخاصة "حماس" بقي محدوداً جداً. فحضور "حماس" في التلفزيون ضعيف جداً، وشبه غائب في الإذاعة. وما زالت الإذاعة حتى إعداد هذه الورقة تستخدم الأسلوب القديم في تناول أخبار حركة "حماس"، القائم على سرد قصص إخبارية نقدية وهجومية عن "حماس" بالاعتماد على مصادر غير موثوقة أو معادية أو غير ذات صلة أو ضعيفة. وهي مصادر يجري استبعادها أو عدم الاعتماد عليها في وسائل الإعلام المستقلة عند تناول موضوعات ذات صلة بـ"حماس".

وحتى في الحالات القليلة التي يستضيف فيها التلفزيون شخصيات من "حماس"، فإن الاستضافة تكون لأغراض تخدم خصمها، وهو حركة "فتح"؛ مثل البحث عن ثغرات في مواقف "حماس"، كموقفها من التوقيع على الورقة المصرية، أو كيل الاتهامات لـ"حماس"، بحيث يكون الضيف في البرنامج في موضع الدفاع بخلاف ضيوف "فتح" الذين يكونون في موضع مريح، ولا يتعرضون لأسئلة صعبة، بل يفتح لهم الهواء للتعبير عن مواقفهم بحرية وراحة مطلقة.

ويعترف القائمون على الهيئة بأن لديهم معايير للاستضافة في برامجهم حددها رئيس الهيئة السيد ياسر عبد ربة في أحد الاجتماعات مع مديري الهيئة قائلاً: "هذا التلفزيون لمنظمة التحرير، ومعيار التغطية والاستضافة

يقوم على قرب الموضوع والشخص من المنظمة وبرنامجها". وقد أقرت هيئة الإذاعة والتلفزيون استضافة شخصيات من "حماس" في مناسبات معينة بهدف "تنويع وتغيير الشاشة واستقطاب المزيد من المشاهدين" وفق ما يقوله مدير عام البرامج عماد الأصفر. لكن تطبيق هذا القرار ما زال خاضعاً للمعيار ذاته، وهو الاستجواب حول مواقف واتهامات موجهة للحركة وليس للتعبير عن مواقفها بحرية كما يجري في حال استضافة الشخصيات الأخرى من حركة "فتح"، أو من الفصائل الحليفة لها. ويخضع الأمر في أحيان كثيرة لمزاجية العاملين في الهيئة الذين يفضل بعضهم عدم استضافة أية شخصية من "حماس"، ومواصلة بث وتقديم تقارير نقدية وهجومية على الحركة مثل العديد من مقدمي البرنامج الإخباري الصباحي في الإذاعة "نهار جديد".

وفي الوقت ذاته، يفضل العاملون في الهيئة، وغالبيتهم العظمى من حركة "فتح"، ولا يخفون انحيازهم للحركة، استضافة شخصيات "فتحاوية" أو حكومية، أو من فصائل حليفة أو موالية لـ"فتح"، للحديث عن مواقف الحركة من مختلف القضايا المثارة، التي تصل في بعض الأحيان إلى أمور "فتحاوية" داخلية مثل انتخاب مكاتب حركية، والمكتب الحركي للصحافيين، وغيرهما، أو جهودها الداخلية الرامية إلى توحيد كتل ومراكز الحركة في انتخابات ما.

ويظهر الانحياز لحركة " فتح" في برامج ونشرات الأخبار في الإذاعة والتلفزيون، ليس في تغطية الأخبار ذات العلاقة بالصراع مع حركة "حماس" فحسب، وإنما في حال ظهور خلاف بين "فتح" وقوى أخرى مثل "الجبهة الشعبية" أو "حزب الشعب". وحتى عند ظهور خلاف بين نقابة العاملين في الوظيفة العمومية، وهي نقابة "فتحاوية" والحكومة برئاسة الدكتور سلام فياض، يمكن لمس الانحياز للنقابة على حساب الحكومة بصورة واضحة، وبخاصة في البرامج الإخبارية في الإذاعة. وأحياناً يمكن رصد كلمات فيها انحياز واضح من المذيع ضد الحكومة. ويظهر الانحياز هنا في القضايا التي يتم إبرازها، وتلك التي يتم إخفاؤها.

ويظهر رصد يومي للإذاعة والتلفزيون في الفترة من ٢٣/٥ إلى ٢٠١٠/٦/٨ أن "حماس" غائبة، وحضورها محصور في حالات الإدانة، أو عندما يكون موقفها ضعيفاً من قضية ما مقابل موقف السلطة وحركة "فتح" التي يطغى موقفها على أي موقف، ويعلو صوتها على أي صوت آخر في هذه المؤسسة. وفي برنامج "نهار جديد" يوم ٢٤/٥/٢٠١٠، يجري جمال عمران مقابلة مع عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، حول الانتخابات المحلية. يقول الأحمد في المقابلة: "حماس تستخدم أوراقاً مختلفة في الانتخابات، وستخوض الانتخابات بأسماء أخرى. حماس اتصلت مع فصائل أخرى في المنظمة، وأبلغتها أنها ستدعم مرشحيها من أجل إسقاط مرشحي فتح". البرنامج لا يستضيف أيًّا من قادة "حماس" للرد على هذه الأقوال كما تقتضي الأصول المهنية أو التغطية الإخبارية العادلة.

وفي الحلقة ذاتها، يستضيف المذيع أحمد عسّاف الناطق باسم "فتح" للتعليق على إضرام النار في مخيم صيفي للأونروا في غزة. قال عساف إن: "ميلشيات حماس هي المسؤولة عن إضرام النار في المعسكر، وإنها ترمي إلى إخراج الوكالة من غزة، كما أخرجت الـ (CHF)، وبنك فلسطين المحدود، وغيرهما. وفي تصرفاتها الفاشية هذه، "حماس" تقلد سلطات الاحتلال". وبالطبع، لم يُستضف أي متحدث من "حماس" للتعليق على هذه الاتهامات.

ويوم ٢٠١٠/٦/٨، يقدم المذيع خالد سكر تعليقاً في البرنامج الإخباري عن "المعيقات التي تضعها "حماس" في وجه الوفد الذي قرر الرئيس إرساله إلى غزة للمصالحة الوطنية، وإلى رفضها الورقة المصرية، ورغبتها في بقاء الأنفاق وعدم رفع الحصار عن شعبنا". ويضيف: "حماس رفضت كل الاقتراحات، وسعت إلى استغلال التعاطف مع قافلة الحرية وفتح معبر رفح، وهي رؤية قصيرة النظر، لأن التعاطف سرعان ما يذهب ويبقى شعبنا تحت الحصار".

ويوم ٢٠١٠/٥/٢٦، يقدم التلفزيون في برنامجه الإخباري الرئيس الساعة التاسعة مساء خبراً عن "أسطول الحرية" وهو الأسطول

الأكبر القادم إلى قطاع غزة: خبر عن تحرك الأسطول وعن الموقف الإسرائيلي منه، لكن لا حديث عن أي شيء في غزة. لا خلفية عن الحصار وآثاره، علماً أن ما يحمله الأسطول من بيوت جاهزة وأخشاب وغيرها من المواد غير المسوح لها في القطاع كافيه لتقديم متابعات عن الحصار وأهدافه. في وكالات الأنباء المستقلة، كان هناك حديث عن المسموح والممنوع من المواد، وعن حصار إسرائيل ومصر للقطاع بهدف إسقاط "حماس" أو إضعافها.

وتجدر الإشارة إلى أنه في معظم المحطات التي كان لمصر علاقة تقاطعت فيها مع حركة "حماس"، كانت هيئة الإذاعة والتلفزيون تنحاز لمصر ضد "حماس". في الجدار الفولاذي كان الضيوف والمذيعون والمراسلون يتحدثون عن حق مصر في حماية حدودها، ويدينون "حماس" التي تفتعل معركة مع الأخوة في مصر بدلاً من إسرائيل.

ويوم ٢٠١٠/٥/٢٧ في برنامج نهار جديد الذي قدمته سماح نصار، خُصص جزء مهم من البرنامج للانتخابات المحلية، دون استضافة أحد من "حماس". تركزت الأسئلة حول موقف "فتح" وحول تحالف المنظمة. استضافت بسام الصالحي الأمين العام لحزب الشعب وسألته عن موقف "حماس" قائلة: "هل لديكم اتصالات مع "حماس"؟ وما هي نيتها؟". السؤال جاء على خلفية أقوال عزام الأحمد في لقاء سابق بأن "حماس" تتصل مع بعض الفصائل بهدف دعمها لإسقاط مرشحي "فتح".

ويوم ٢٠١٠/٥/٢٨ في برنامج "على المكشوف" في تلفزيون فلسطين الذي يقدمه ماهر شلبي، والذي يعد أكثر انفتاحاً من كثير من البرامج الأخرى، يخصص حلقته للحديث عن المصالحة، وعن دور وكالة الغوث والمشكلات التي تواجهها في قطاع غزة. البرنامج المخصص لموضوع سياسي لا يستضيف سياسيين، وإنما محللون ومستقلون مثل الدكتور نشأت الأقطش، والدكتور إياد السراج رئيس لجنة الوفاق والمصالحة في غزة، ومحسن أبو رمضان منسق شبكة المنظمات الأهلية في غزة، وسامي مشعشع وعدنان أبو حسنة الناطقين باسم وكالة الغوث في الضفة وغزة. ويستضيف طلال أبو ظريفة من الجبهة الديمقراطية على الهاتف.

مقدم البرنامج الذي لا يستضيف في البرنامج أيَّ شخصية من "حماس" لسؤالها عن موضوع تشكل هي –حسب قوله في البرنامج– العقبة الكأداء أمام تحققه، وهو المصالحة الوطنية، يتعمد إدانة "حماس" في كل مفصل: فهو يقاطع المحلل نشأت الأقطش الذي يتحدث عن اتفاق "أوسلو"، ليقول له إن "حماس تعتقل وتمنع إطلاق الصواريخ شأنها في ذلك شأن حركة "فتح" والسلطة". ويقاطع طلال أبو ظريفة قائلاً: "موقف خالد مشعل يقترب أو يتطابق مع موقف "فتح" من الدولة على حدود الرابع من حزيران ٦٧". ويقاطع السراج قائلاً: "حماس لم تقم بأية خطوة تجاه المصالحة، وهي ترفض توقيع الورقة المصرية".

ويتحدث عن عقبات أمام المصالحة منها "الناس الذين حققوا ثروات في قطاع غزة في ظل الانقسام"، فاتحاً الطريق أمام ممثل "الجبهة الديمقراطية" القريبة جداً في مواقفها من مواقف حركة "فتح"، ليتحدث عن الشريحة الجديدة من الأثرياء من تجار الأنفاق الذين تتعارض المصالحة مع مصالحهم. ويختتم مقدم البرنامج بالمطالبة بأن يكون الشعب هو الحكم؛ أي بالدعوة إلى الانتخابات، وهو موقف "فتح" دون أن يكون هناك أحد ليمثل موقف "حماس" القائل إن الانتخابات يجب أن تكون ثمرة للمصالحة، علماً أن العمل الإعلامي الموضوعي يقتضي من المذيع توجيه الأسئلة من أجل الحصول على معلومات لتقديمها إلى الجمهور وليس لخدمة موقف سياسي على حساب موقف آخر.

ويوم ٢٠١٠/٥/٣٠ في برنامج "نهار جديد"، يبدأ نزار الغول فقرة خاصة عن "أسطول الحرية" قائلاً: "من المتوقع أن يصل أسطول الحرية اليوم إلى غزة، غزة التي تخضع لحصار جائر، ولحكم بطشي، لكن وسائل الإعلام تصور حملة التضامن الدولية مع شعباً في القطاع على أنها تضامن مع "حماس". نستضيف عضو المجلس الثوري لحركة فتح ديمتري دلياني ...".

مقدم البرنامج يعلق على تصريح للناطق باسم وزارة الداخلية في غزة إسلام شهوان بشان تأمين الأمن للمواطنين في أماكن الترفيه قائلاً:

"هذا التصريح محاولة لغسل أدمغة الرأي العام من أن الناس في غزة لا ينقصهم إلا الترفيه". وينتقل إلى موضوع آخر قائلاً: "ومن عقلية الهدم إلى عقلية البناء، فالبورصة الفلسطينية أعلنت أنها تسعى إلى استقطاب ٤٠ مليار شيكل من فلسطينيي الداخل للاستثمار فيها".

البرنامج يتضمن أيضاً مقابلة مع أمين سر المجلس الثوري لحركة "فتح" أمين مقبول، للحديث عن سياسة "فتح" في الانتخابات المحلية، وللرد على "الجبهة الشعبية" التي أعلنت أنها ستخوض الانتخابات وفق قوائم خاصة بها في كثير من المواقع.

البرنامج يورد خبراً عن انتخاب المكتب الحركي للصحافيين في القدس. ويفرد مساحة للحديث عن المكاتب الحركية في مقابلة مع عضو في المكتب الحركي المركزي.

البرنامج الصباحي في التلفزيون يتضمن مقابلة مع وليد العوض عضو المكتب السياسي لحزب الشعب حول "أسطول الحرية". المذيع ضياء حوشية يسأل: "وهل تمنع "حماس" الفصائل من المشاركة في استقبال الأسطول".

تصدر خبر "أسطول الحرية" نشرات الأخبار في وسائل الإعلام المختلفة، لكن في تلفزيون فلسطين جاء الخبر الرابع بعد سلسلة أخبار عن الرئيس ورئيس الحكومة. وكانت بداية الخبر ليس الأسطول، وإنما بيان صادر عن اللجنة التنفيذية يدين الإجراءات الإسرائيلية.

لا تقارير عن التحضيرات الجارية في غزة لاستقبال الأسطول، ولا الأوضاع الناجمة عن الحصار كما تبث وسائل الإعلام الأخرى.

> "حماس قامت من خلال وسطاء اقتصاديين بطرح ضم عدد من أعضائها إلى مجلس الغرفة التجارية، لكن الغرفة رفضت، وقالوا إذا أرادوا السيطرة عليها عنوة فليفعلوا".

وتمت قراءه مقال عبد الله عواد –كاتب من حركة "فتح"– في صحيفة **الأيام** ينتقد فيه حركة "حماس"، لا قراءة لمقالات أخرى في الفترة الإخبارية.

الخلاصة

هيئة الإذاعة والتلفزيون تتبع مواقف حركة "فتح"، وهي ذراع في يدها، تحركها بقوة للترويج لمواقفها، وإدانة مواقف خصومها.

صحيح أن هناك تغييراً في الشكل والنوع في شاشة تلفزيون فلسطين، لكن هذه المؤسسة ما زالت منحازة بقوة لحركة "فتح" والسلطة، وتلعب دوراً إعلامياً لخدمتها، الأمر الذي يجعلها مؤسسة "فتحاوية" أكثر منها مؤسسة للوطن والسلطة، ويحول دون أن تكون هذه المؤسسة مصدراً معلوماتياً للجمهور.

يتسم أداء أطقم الإذاعة والتلفزيون أيضاً بالضعف المهني والفني، وهذا يتطلب تغيير الكثير منهم، واستبدالهم بكفاءات جديدة، وإخضاع القائمين للتدريب المهني والفني. فيكفي الاستماع إلى تقارير المراسلين من الخليل، وطولكرم، وجنين، وقلقيلية، ورام الله، وغيرها لمعرفة الضعف الذي يعاني منه تلفزيون وراديو فلسطين، ولماذا لا تتحول هذه المؤسسة إلى مصدر للخبر الفلسطيني، ولماذا يتركها الجمهور ويبحث عن الخبر الفلسطيني لدى مؤسسات أخرى.

الهوامش

١ تقارير الرصد الإعلامي "التغطية الإعلامية لما بعد سيطرة "حماس" على غزة عسكرياً في "تلفزيون فلسطين" و"فضائية الأقصى":
http://www.miftah.org/Arabic/Display.cfm?DocId=9255&CategoryId=11

تغطية فضائية القدس لموضوع الإنقسام الفلسطيني الداخلي

محمد أبو الرب

في غمرة الانقسام الفلسطيني الداخلي، تصاعدت الاتهامات الموجهة للإعلام الفلسطيني ودوره في التحريض وتعميق الانقسام، عبر تغليب المصالح الفصائلية والحزبية على المصلحة الوطنية. وقد برزت في الفترة الأخيرة جملة من الدراسات التي تؤكد على خطورة الإعلام الفلسطيني في تعزيز حالة الانقسام.[١] ووصل الحد ببعض وسائل الإعلام إلى الترويج للقتل وبث مشاهد مباشرة لعمليات تنكيل بجثث مواطنين أحياء قبل إعدامهم، ومن ذلك تغطية فضائية الأقصى لاعتقال عناصر "حماس" لأحد كوادر كتائب شهداء الأقصى في غزة وهو سميح المدهون وتعذيبه ومن ثم قتله وبث الحادثة مصورة على الهواء. فيما مقابل ذلك اتهامات لتلفزيون فلسطين بتحريض المواطنين في قطاع غزة على سلطة حركة "حماس".

وزيادة على دور الإعلام الفلسطيني في تغذية الانقسام الداخلي، لعبت بعض وسائل الإعلام العربية دوراً في تعزيز حالة الانقسام، على اعتبار أن تعميق أحداث الانقسام وإبرازها ينطويان على نتيجة مفادها إشغال المواطن الفلسطيني عن القضية المركزية، وهي الصراع مع الاحتلال لصالح التركيز على أخبار الانقسام الداخلي، ويقع ضمن الكلام السابق انتقائية التغطية في القضايا المتعلقة بالانقسام، والسياق الذي توضع فيه الأحداث، إلى جانب انتقائية استضافة المتحدثين باسم الفصائل الفلسطينية الذين ساهموا ولا يزالون في التحريض الداخلي وتعزيز حالة الانقسام.[٢]

كما تصبح خطورة الإعلام في الترويج للانقسام مضاعفة حينما تتقاطع مصالح بعض وسائل الإعلام العربية مع الإعلام الحزبي، وقد أشار إلى ذلك صراحة وبمنهجية علمية رصينة الدكتور وليد الشرفا في كتابه دوائر **الإقناع في خطاب حركة "حماس"**، الذي ربط فيه بين رؤية حركة "حماس" للواقع الفلسطيني وانعكاس ذلك على إعلام الحركة، وكيف يتقاطع كل ذلك مع أكثر الفضائيات العربية إثارة للجدل وهي قناة الجزيرة.[٣]

تختص هذه الورقة البحثية في رصد وتحليل تغطية فضائية القدس لموضوع الانقسام الفلسطيني الداخلي، وكيفية تناولها للشأن الفلسطيني، والسياقات التي تحكم عملية التغطية، إضافة إلى طبيعة المواضيع التي تتعرض لها القناة وأولوياتها في التغطية.

وفي المجمل، يلاحظ على فضائية القدس اهتمامها بالخبر الفلسطيني اليومي، ومتابعة التطورات الحياتية للمواطن الفلسطيني بشكل مكثف، بما ينافس فضائيات فلسطينية وعربية أخرى، ومن ذلك الافتراض بأن فضائية القدس تقدم نفسها كفضائية فلسطينية، تقع في الوسط إذا ما قورنت بفضائيتي فلسطين أو الأقصى، وهذا هو الرأسمال الرمزي الذي تحاول القناة أن تبنيه يوماً بيوم مع المشاهد الفلسطيني بالدرجة الأولى، والمشاهد العربي بالدرجة الثانية.

منهجية الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تغطية فضائية القدس للخبر الفلسطيني المتعلق بالانقسام الداخلي، في سبيل اختبار افتراض مدى مساهمة هذه القناة في تعزيز وتغذية الانقسام الفلسطيني الداخلي أو الحد منه، وذلك من خلال تحليل طبيعة تغطيتها للحدث الفلسطيني، والسياق الذي تقدم فيه الأحداث. ولتحقيق الهدف السابق، تتبنى الدراسة منهجية تحليل الخطاب الإعلامي القائمة على تحليل تقنيات التغطية الإخبارية من حجب وإبراز وتسطيح وتعميق للأحداث، جميعها وفق منهجية تحليل

كيفية للسياق الذي تقدم فيه الأحداث في فضائية القدس. والقاعدة النظرية الأبرز التي تستند إليها الدراسة، يمكن اختصارها بمداخلة للمفكر الفرنسي ريجيس دوبريه مفادها، أنه ليس المهم في الإعلام ماذا تقول، وإنما كيف تقول.

رصدت الدراسة تغطية فضائية القدس للحدث الفلسطيني المتعلق بالانقسام الداخلي، وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين ١٥/٥- ٣٠/٥/٢٠١٠؛ أي أن الدراسة تحلل تغطية قناة القدس للأحداث التي تنطوي على أبعاد ذات صلة بالانقسام الداخلي، والسياق الذي قدمت فيه هذه الأحداث، أما الأخبار التي لا ترتبط بموضوع الدراسة فهي خارج دائرة البحث.

لمحة تعريفية بقناة القدس

تعرّف قناة القدس نفسها بأنها: "قناة تلفزيونية عربية تعنى بالشأن الفلسطيني .. مرخصة في لندن ولها مكاتب في قطاع غزة والضفة الغربية وبيروت ودمشق ... تملكها شركة راديو وتلفزيون القدس، وتبث باللغة العربية على مدار ٢٤ ساعة". أما رسالتها، فهي "إبراز أهمية فلسطين والقدس للأمتين العربية والإسلامية ومركزيتها ... والتأكيد على عدالة قضيتها ... وتصحيح الفهم تجاهها عربياً ودولياً .. والعمل على حشد الجهود والطاقات لدعمها ومساعدة أهلها .. وتوثيق أخبارها ووقائعها ... ضمن سياسة تحريرية متوازنة، تلتزم بمبادئ العمل الإعلامي وأخلاقياته".[٤]

شغل منصب مدير القناة السيد نبيل العتيبي، وهو أردني من أصل فلسطيني، قبل أن يحل مكانه مؤخراً مدير الأخبار السيد أحمد رمضان، وهو بريطاني من أصل سوري، وهو منتم للإخوان المسلمين، فيما شغل الإعلامي الجزائري د. يحيى أبو زكريا منصب مسؤول البرامج السياسية في القناة، قبل أن يتم إيقافه عن العمل جراء خلافات مع إدارة القناة.

بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٨، بدأت قناة القدس الفضائية بالبث من بيروت، ولها مكاتب في دمشق وغزة، إضافة إلى أن مقرها الرئيسي

وترخيصها في لندن. تحتل البرامج الإخبارية الحصة الأكبر من برامج القناة، فهناك ٤ نشرات أخبار رئيسة، و٨ مواجز إخبارية، إضافة إلى عدد من البرامج السياسية كـ"البوصلة" و"اتجاهات" و"نبض الشارع" و"حوار خاص".

استناداً إلى تصريح مدير عام القناة السابق، نبيل العتيبي، فإن القناة مملوكة من قبل شركة إذاعة وتلفزيون القدس المسجلة في لندن على اسم رجال أعمال وإعلاميين عرب وفلسطينيين، لكن الملفت للانتباه أن هذه الشركة أسست من أجل القناة، ولا يعرف من هم المستثمرون الذين يقفون خلفها. بعض المصادر؛ سواء من داخل القناة أو من خارجها، تشير إلى ملكيتها من قبل حركة "حماس" في الخارج، وتحديداً تبعيتها للمكتب السياسي لحركة "حماس" والسيد خالد مشعل شخصياً. وحسب الموقع الإلكتروني للقناة، فهي لا تعرِّف عن نفسها بانتمائها لحركة "حماس"، بل بالعكس تدعي أنها قناة لكل الفلسطينيين. وفي مقابلة مع صحيفة العرب القطرية، يقول العتيبي "تلتزم قناة القدس بمنهجية "الإعلام المسؤول" وليس إعلام الإثارة، وهي في سياستها تتبنى ثوابت الشعب الفلسطيني، وتجسد إرادته في التحرر والاستقلال.[٥]

تمتلك قناة القدس خطاباً إعلامياً أقرب إلى أسلوب خطاب قناة الجزيرة من حيث تقنيات التغطية الإخبارية، منه من الطابع التعبوي الحزبي كالذي تروج له قناة "الأقصى"، وكذلك فإن الذكاء الإعلامي في صياغة خطاب القناة ولد التباساً لدى كثير من الصحافيين الذين لم يستطيعوا تمييز توجهات القناة، بحسب عينة عشوائية من الصحافيين الفلسطينيين استطلع الباحث آراءهم، على الرغم من أن كثيراً من المؤشرات تدفع باتجاه افتراض تبعية قناة القدس لحركة "حماس"، وتحديداً "حماس" الخارج، وهذا ما سيتم اختباره خلال الصفحات التالية بالنظر إلى انتماء القائمين على القناة وتمويلها، والأهم طبيعة تغطيتها للحدث الفلسطيني الداخلي.

أشارت دراسة إسرائيلية ترجمها ونشرها المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية في مصر، وجاءت بعنوان **البنية التحتية**

الإعلامية لحركة حماس، إلى أن قناة الأقصى تقودها "حماس" الداخل، فيما قناة القدس تقودها "حماس" الخارج، وأنهما يمثلان جزءاً من البنية التحتية للإعلام الحمساوي. وخلصت الدراسة ذاتها إلى أن العدوان الإسرائيلي على غزة، واستهداف إسرائيل لفضائية الأقصى دفع "حماس" الخارج إلى التفكير بأهمية تطوير الإعلام الحمساوي، ومن ذلك فضائية تبث من الخارج وتديرها "حماس" الخارج.[٦]

على صعيد الانتماء الحزبي للعاملين في القناة، تشير المعطيات إلى أن المتنفذين في القناة هم في غالبيتهم من المنتمين لحركة "حماس" وحركة الإخوان المسلمين، ومن ذلك مدير القناة السابق نبيل العتيبي، والمدير الحالي أحمد رمضان، إضافة إلى مدير مكتب فضائية القدس في غزة الصحافي عماد الإفرنجي، وهو أحد الإعلاميين البارزين في قطاع غزة، والمنتمي لحركة "حماس"، والعضو في كتلة الصحافي التابعة لحركة "حماس" في غزة، والتي تشكلت بعد الحسم العسكري الذي نفذته "حماس" العام ٢٠٠٦ كمحاولة لمواجهة نقابة الصحافيين في رام الله التي تسيطر عليها فصائل منظمة التحرير.

والملاحظ أيضاً قيام المواقع الإلكترونية لحركة "حماس" بحملة ترويج واسعة للقناة قبيل انطلاقها. عن ذلك، كتب الدكتور أسامة الأشقر، المدير العام لمؤسسة فلسطين للثقافة، وهو أحد قيادات حركة "حماس" مقالاً بعنوان: القدس في الفضاء،[٧] قبيل انطلاق بث قناة القدس للتأكيد على دورها المستقبلي في خدمة القضية الفلسطينية والالتزام بالمشروع الوطني. كما يقدم الشيخ راغب السرجاني المنتمي لحركة الإخوان المسلمين برنامج "خط الزمن" على القناة كل ثلاثاء الساعة السابعة والنصف، إضافة إلى عبد الله السعافين مقدم برنامج"لقاء خاص"، وهو أحد طلبة الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت في الثمانينيات، وقد عمل سابقاً في قناة أبو ظبي الفضائية ثم في قناة الحرة. ولم يكن مفاجئاً أن تطالب الحكومة المقالة في غزة بإطلاق سراح المعتقلين من قناة القدس لدى الشرطة في رام الله في بداية العام ٢٠٠٩، وكان اعتقال طاقم قناة القدس على خلفية اتهامات له بالانحياز لحركة "حماس" والتشهير بالأجهزة الأمنية.

أما على صعيد تمويل فضائية القدس، فالقناة لا تحوي أية إعلانات على اعتبار أنها قناة غير ربحية أو غير مربحة حتى الآن، وهي مدعومة مالياً بشكل كامل، الأمر الذي يطرح تساؤلاً مشروعاً حول مصلحة الجهة التي تمول القناة، وكيف تخدم هذه القناة مصالح الممولين؟ أحد الإعلاميين العاملين في القناة، وفي اتصال مع الباحث، رفض تأكيد أو نفي تمويل حركة "حماس" لقناة القدس، معتبراً في الوقت ذاته أن انتماء الصحافي ليس مؤشراً كافياً على توجهات القناة على الرغم من أنه لا يخفي صراحة أن الانتماء السياسي لبعض الصحافيين يؤثر على طريقة وكيفية تقديمهم للحدث، وبخاصة تلك المرتبطة بالانقسام الفلسطيني الداخلي.

تغطية فضائية القدس للشأن الفلسطيني

تركز القناة بشكل كبير على تغطية أخبار القدس والاعتداءات الإسرائيلية على المدينة ومقدساتها، كما تخصص جملة من اللقاءات المتكررة مع رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الشيخ رائد صلاح للحديث عن الاعتداءات الإسرائيلية، إضافة إلى تركيزها على بث تقارير وبرامج من داخل المخيمات الفلسطينية في الداخل والخارج؛ محاولة استهداف هذه الفئة من الجمهور الفلسطيني.

الشعار الرئيس الذي تتبناه القناة هو "نافذتك على فلسطين"، وهو ما يؤشر على أن القناة بشكل أساسي موجهة لفلسطينيي الخارج، فهي تحاول أن تضعهم على شرفة ينظرون من خلالها إلى فلسطين، وتحديداً الاعتداءات الإسرائيلية على القدس، وإجراءات تهويدها، أما فيما يخص تغطيتها لقضايا الانقسام الداخلي الفلسطيني، فمن المهم السؤال عن طبيعة الرؤية التي تقدمها هذه النافذة على فلسطين، وهو ما سيتم التوقف عنده خلال الصفحات التالية.

وسعياً من القناة لتأكيد شعارها بأنها نافذة على فلسطين، اتخذت القناة من ذكرى استشهاد الرئيس ياسر عرفات موعداً لانطلاقتها بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١١، في إشارة إلى أنها قناة الوحدة الوطنية، لكن الفهم

الآخر لاختيار التوقيت هو أنه إشارة ذكية من القناة لكسب أكبر عدد من المشاهدين، فلو اختارت القناة ذكرى استشهاد القيادي في "حماس" أحمد ياسين، لكانت الرسالة فهمت بشكل مختلف.

وفي سياق الحديث عن تغطية القناة للانقسام الداخلي الفلسطيني، ومن خلال عملية الرصد اليومية، تفترض الدراسة أن قناة القدس تركز على أخبار الاعتقالات السياسية واتهامات حركة "حماس" للأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، فيما لا تركز القناة على الأخبار المتعلقة بالاعتقالات السياسية في قطاع غزة.

تستخدم القناة عدداً من المصطلحات التي تعبر عن سياساتها العامة، ومنها: استخدام اصطلاح الكيان الإسرائيلي، وليس دولة إسرائيل أو غيرها من المصطلحات. وتبرر القناة ذلك بأن المصطلح ذاته هو الذي استخدمته مبادرة السلام العربية في توصيف إسرائيل.[٨] كما لا تستخدم فضائية القدس وصف الحكومة المقالة في غزة، وإنما تستخدم صيغ مثل: الحكومة الفلسطينية في غزة، وزير الداخلية في حكومة غزة ... الخ، ويمثل ذلك مؤشراً على توجه القناة، بحيث أن غالبية الفضائيات تستخدم الوصف "القانوني" لحال "حكومة غزة" وهو الحكومة المقالة في غزة. كما أن أي اجتماع لنواب حركة "حماس" في المجلس التشريعي في غزة يصدر كخبر في الفضائية وتحت مسمى "المجلس التشريعي" يصدر بياناً أو يشرّع قانوناً، على الرغم من أن غالبية وسائل الإعلام لا تتعامل مع اجتماعات كهذه وما يصدر عنها تحت مظلة المجلس التشريعي، وهذا أيضاً مؤشر جديد على توجه القناة.

شواهد من تغطية القناة لموضوع الانقسام الداخلي

في تحليل تغطية فضائية القدس ودورها المحتمل في تعزيز الانقسام الداخلي، يصعب الحكم على التغطية الإخبارية من جانب كمي، واعتماد مقولات "سطحية" من قبيل أن القناة تنقل ما يحصل فعلاً؛ أي أنه حينما تعتقل الأجهزة الأمنية في الضفة أحد كوادر حركة "حماس"، فالإخبار

حينها يكون عن حدث قد حصل، ومن الصعب الترويج لمقولات من قبيل أن نشر الخبر يعني أن القناة تساهم في تعميق الانقسام الداخلي، فالكلام في سياق كهذا هو ليس أكثر من وجه نظر. والأسلوب الأنسب في عملية الرصد والتحليل في موضوع شائك وذي حساسية عالية كالانقسام الفلسطيني الداخلي هو أسلوب المقارنات؛ أي كيف تغطي القناة أحداثاً في غزة، مقابل تغطيتها أحداثاً مشابهة في الضفة؟ والأهم هو السياق التي توضع فيه الأحداث في عملية التغطية الإخبارية.

من الشواهد الأولية على تغطية القناة وفقاً لعملية الرصد، أنها تحجب وتسطح الأخبار المتعلقة بالاعتقال السياسي في غزة في مقابل إبراز وتعميق[٩] أخبار الاعتقال السياسي في الضفة الغربية، ومن ذلك أن قناة القدس لم تغطِ خبر اعتقال الأجهزة الأمنية في الحكومة المقالة لمحافظ خان يونس أسامة الفرا يوم الأربعاء ١٨/٥ في ساعات المساء، ولم يذكر الخبر في أي من النشرات الإخبارية، في الوقت الذي تبرز القناة خبر اعتقال القيادي في "حماس" محمد غزال في نابلس، وتورده على صيغة خبر عاجل، ويستمر عرض الخبر لمدة تزيد على الدقيقة، إضافة إلى عرضه على الشريط الإخباري. وفي تطورات الخبر، فقد تدخلت كتلة المستقلين وتم الإفراج عن المعتقلين في الضفة وغزة خلال أقل من ٢٤ ساعة، لكن المفارقة أن قناة القدس تورد خبر الإفراج عن القيادي في "حماس" ولا ذكر لخبر اعتقال محافظ خان يونس والإفراج عنه، وكأن شيئاً لم يكن!

كما نشرت القناة بتاريخ ٢٣/٥ الخبر التالي: "حركة "حماس" تتهم السلطة الفلسطينية في رام الله باعتقال ٢٠ من أنصارها". ولكن الصيغة الأخرى للخبر، وهي اتهامات حركة "فتح" لحركة "حماس" بالاعتقال السياسي في غزة لا ترد إطلاقاً على القناة. وبتاريخ ٢٤/٥، نشرت فضائية القدس على شريطها الإخباري أيضاً الخبر التالي: "الأجهزة الأمنية في الخليل تواصل اعتقال زوج الصحافية لمى خاطر". والملاحظ أن الخبر ليس بصيغته الأولى فهو صيغ بشكل توكيدي لخبر سابق، إضافة إلى مشروعية التساؤل عن القيمة الإخبارية لخبر ينشر على

فضائية يتحدث عن اعتقال الأجهزة الأمنية لزوج صحافية! والملاحظ أيضاً أن صياغة أخبار الاعتقال السياسي في القناة قد اختلفت عما كانت عليه في السابق، فقد كانت بعض الأخبار تكتب أحياناً بصيغة "حركة "فتح" تعتقل فلاناً من عناصر "حماس"، أو "فتح" تعتدي، ولكن وبعد احتجاج ومتابعة من مكاتب القناة في فلسطين كان يتم تعديل الخبر إلى صيغة: "الأجهزة الأمنية في رام الله تعتقل..."

وفي موضوع آخر متعلق بتغطية قناة القدس للخبر الفلسطيني، تتوقف الدراسة عند قضية هدم الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة في غزة لعدد من منازل المواطنين في رفح بتاريخ ١٩ / ٥، في مقابل تقرير حول إهمال رسمي في مدينة يطا في الضفة. لم تعط قناة القدس خبر هدم المنازل أولوية في نشراتها الإخبارية، بل على العكس من ذلك جاء الخبر والتقرير في نهاية النشرة. المهم في تغطية الموضوع هو السياق الذي وضع فيه الخبر، وهو كالتالي: أن بلدية رفح قامت بهدم البيوت لأنها مقامة على أراض حكومية، موضحة أنها هدمتها تمهيداً لبناء مدينة تعليمية عليها. المواطنون المتضررون قالوا إنهم يمتلكون عقوداً رسمية تثبت ملكيتهم تلك الأراضي".

لم يشر التقرير السابق إلى أن هنالك ما يزيد على ٤٠٠ بيت مهدد بالهدم. وفي التقرير أيضاً إشارة إلى أن الصراع حول الأراضي الحكومية لم يأتِ منذ عهد "حماس"، وإنما هو ممتد على طول عمر السلطة. وبعد انتهاء التقرير تستضيف القناة رئيس سلطة الأراضي في غزة إبراهيم رضوان، الذي يؤكد في اللقاء على الملكية الحكومية للأراضي، وأن السكان كانوا ضحية تجار جشعين على حد وصفه، وأن المشكلة تعود إلى خلاف مع مختار عائلة برهوم الذي باع الأراضي، ولا تسأله المذيعة عن ذنب السكان الذين اشتروا الأراضي، وعلى الرغم من ادّعائه برفع دعاوى قضائية على التجار الذين باعوا الأراضي، فليس هناك توضيح لسبب الهدم في ظل عدم انتهاء القضية ومحاكمة المسؤولين عنها. لم تسأله المذيعة أيضاً عن مصير السكان الذين هدمت بيوتهم، وأين سيقيمون بعد هدم منازلهم؟ وكيف سيعوضونهم في ظل الحصار

ومنع دخول مواد البناء؟ وكذلك، فإن الضيف، وفي بداية اللقاء، يقول حرفياً: "أبشر المواطنين في تلك المنطقة أننا عقدنا في صباح اليوم اجتماعاً لمناقشة الموضوع، وخرجنا بتوافق أنه يجب أن يكون هنالك سعي حثيث وإجراءات حازمة لمنع التعدي على الأراضي الحكومية..."، تتجاهل المذيعة مجدداً سؤاله عن البشرى التي عرضها على السكان، وكيف سيتم التعامل مع ما يقارب ٤٠٠ منزل تصنف على أن فيها تعدياً على الأراضي الحكومية ومهددة بالهدم؟ لا سؤال أيضاً عن أية سلطة أو سيادة في ظل الحصار!

أما في الموضوع المتعلق بالإهمال الرسمي لمدينة يطا، فقد جاء التقرير كالتالي: "يشكو سكان مدينة يطا من إهمال السلطات المعنية بالمدينة، وهم يطالبون بتصنيف منطقتهم كمنطقة تطوير، نظراً لما فيها من كثافة سكانية عالية، في وقت يهدد الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة المزيد من الأراضي المحيطة بالمدينة..."

لغرض المقارنة بين الخبرين، فإن خبر "يطا" قدّم من زاوية معاناة الناس ومطالبهم، لكن خبر هدم البيوت في غزة قُدم من وجهة نظر بلدية رفح وسلطة الأرضي هذا أولاً، ثم في خبر الضفة ربط بين الإهمال ومطالبة السكان وبين تهديد الاحتلال بمصادرة الأراضي، ما يعطي نتيجة مباشرة بالقياس بأن الإهمال الرسمي يساعد على تهويد الأرض، لكن في حالة هدم البيوت في رفح لا إشارة إلى الحصار الإسرائيلي وتأثير هدم المنازل على معاناة الناس، وربطها بتثبيت السكان على أرضهم في ظل الحصار، وبخاصة أن مدينة رفح مدينة حدودية.

وبلغة تقنيات تحليل الخطاب، قامت القناة بتسطيح الجانب الإنساني في خبر هدم منازل في رفح، مقابل إبراز الموقف الرسمي للحكومة المقالة في غزة. وعلى العكس من ذلك خبر الإهمال الرسمي في مدينة يطّا، فقد قامت القناة بإبراز معاناة المواطنين وتعميق الحدث من جانب ارتباط الإهمال الرسمي بتهويد الأرض من قبل الاحتلال الإسرائيلي، فيما تم تسطيح وحجب هذه الجوانب تماماً في خبر رفح.

وفي خبر آخر، وفي سياق تغطيتها لقضية اغتيال القيادي في "حماس" محمود المبحوح، عرضت قناة القدس على شريطها الإخباري بتاريخ ٥/١٧ نفي حركة "حماس" خبراً أوردته صحيفة **الشرق الأوسط** مفاده أن دبي بصدد استدعاء قياديين من "حماس" للتحقيق معهما بتهمة التورط في اغتيال المبحوح، لم تعط القناة أهمية لخبر الصحيفة، ولم تخصص لمناقشته أيًّا من برامجها، فَي مؤشر على تسطيح الخبر وحجبه، وقد جاء الخبر على الشريط الإخباري على النحو التالي: "حماس تنفي ما أوردته صحيفة الشرق الأوسط بشأن اغتيال المبحوح وتقول إنه محض افتراء".[١٠]

من أبجديات العمل الصحافي في حالة الخبر السابق ذكر نص الخبر الأصلي من قبل الصحيفة، ومن ثم ذكر نفي الخبر من قبل حركة "حماس"، لكن عدم ذكر الخبر من مصدره يعني أن القناة تلقائياً تتفق مع نفي الخبر وتعتبره محض افتراء كما ورد في تصريح "حماس"، ولا تبرير لحجب الخبر إلا اعتبار أن القناة تتفق على أنه افتراء، وأنها ليست بصدد نشر الافتراءات. ولغرض المقارنة، يورد الباحث خبر اعتذار القناة الثانية الإسرائيلية من أبناء الرئيس عباس عن اتهامات سابقة كاتهام القناة ضدهم حول امتلاكهم حصة في شركة الوطنية موبايل، وقد كان للخبر في حينه وقع سياسي كبير، وبخاصة سياق الحدث وتزامنه مع أزمة تقرير جولدستون،[١١] واعتبار أن تأجيل التصويت على التقرير جاء بصفقة اقتصادية مع السلطة ولفائدة أبناء الرئيس عباس.

لم تورد قناة القدس خبر اعتذار القناة الإسرائيلية الثانية بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٠، أو حتى كسب أبناء الرئيس للقضية التي رفعوها على القناة الإسرائيلية أمام المحكمة العليا الإسرائيلية، والتي دفعت القناة للاعتذار، على الرغم من أن قناة القدس ذاتها كانت قد اهتمت بنشر الاتهامات التي أذاعتها القناة الإسرائيلية في حينه، وسعت إلى إبرازها ضمن نشراتها الإخبارية، وقد نجحت في توظيفها جماهيرياً وإدانة الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية، واتهام القيادة الفلسطينية بتقديم تنازلات مقابل مكاسب شخصية.

من أبجديات الأخلاقيات الصحافية، أنه في حال نشر معلومات تبين لاحقاً أنها غير صحيحة، تقوم وسيلة الإعلام بنشر اعتذار وتصويب للمعلومات بالأهمية نفسها والحيز نفسه الذي حصلت عليه عملية النشر الأولى، لكن ذلك لم يحصل في حالة تغطية قناة القدس للموضوع سابق الذكر، ولا بد من التساؤل هنا: لماذا لم تنشر قناة القدس خبر صحيفة الشرق الأوسط حول توجه دبي للتحقيق مع بعض قيادات "حماس" بتهمة اغتيال المبحوح فيما اكتفت القناة بنشر نفي حركة "حماس" الخبر، في الوقت الذي نشرت فيه خبر اتهام القناة الإسرائيلية أبناء الرئيس عباس، ولم تنشر اعتذار القناة عن عدم صحة الخبر؟

وعلى صعيد برامج القناة، فقد خصصت القناة حلقة برنامج "في البوصلة"،[١٢] بتاريخ ٢٤/ ٥ للحديث عن الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، وقد استضافت الحلقة القيادي في "حماس" موسى أبو مرزوق للتعليق على الموضوع. والملاحظة الأولية على الحلقة أنها لم تتضمن من يمثل وجهة النظر الأخرى المقابلة لـ"حماس". الملاحظة الأخرى هي على توجهات مقدم الحلقة نزيه الأحدب، فبينما كان أبو مرزوق يقدم مداخلته عن أسباب عدم مشاركة حركته في الانتخابات، يقاطعه المذيع قائلا: "أصلاً لو جمعنا ما اعتقل من مناصريكم بحسب بياناتكم في الضفة ربما لا توجد الآن كوادر قادرة على تحريك العمل الانتخابي لصالح "حماس" في الضفة"، فيما يضيف أبو مرزوق على كلام المذيع قائلاً: "ولا توجد أيضاً حرية لـ"حماس" لتمارس أي نوع من الدعاية والاتصال بالجماهير..."!

من الواضح من مداخلة المذيع توجهاته الشخصية، فمداخلته وقوله إنه لا توجد عناصر من "حماس" تستطيع أن تقوم بالدعاية الانتخابية لها في الضفة كانت بمثابة تدعيم موقف أبو مرزوق الذي لم يخطر بباله أن يتحدث عن استنتاج كهذا، فيما المذيع يساعده ويدعم مداخلته. وضمن الحلقة يسأل المذيع ضيفه أبو مرزوق عن موقفه من هدم المنازل في رفح، ولكن بصيغة فيها نوع من المواربة فيقول: "كثيرون انتقدوا حرص "حماس" على تطبيق القانون"، فيجيب الضيف بأنه ليس مع

هدم المنازل ويعتبر قرار البلدية خاطئاً. تعكس صياغة السؤال السابق السياق الذي توضح فيه الأحداث، أي أن الانتقادات الموجهة لـ"حماس" لهدم المنازل في غزة هي اتهامات بسبب حرص "حماس" على تطبيق القانون، في تجاهل واضح للبعد الإنساني ومعاناة الناس الذين هدمت منازلهم؛ أي أن صيغة السؤال نقلت الحدث من سياقه الإنساني إلى سياقه القانوني. كما تجاهل مقدم البرنامج معارضة أبو مرزوق قرار هدم المنازل وأهمية مثل تصريح كهذا، ولم تورد القناة موقف أبو مرزوق على شريطها الإخباري. والملاحظة الأخرى أن الضيف أبو مرزوق قلل من قضية هدم المنازل بالقول إن ما هدم فقط منزلان، على الرغم من أن وسائل الإعلام والتقارير التلفزيونية أشارت إلى أن الهدم طال ما يزيد على ٢٠ منزلاً، في حين أن هناك ما يقارب ٤٠٠ منزل مهددة بالهدم، لكن مقدم البرنامج يختار الصمت ولا يصحح كلام الضيف.

أما برنامج "نبض الشارع" على قناة القدس بتاريخ ٢٣ / ٥، فقد جاء تحت عنوان "القدس بين السلطة واليونسكو"، وذلك للاستماع لآراء المشاهدين حول تأجيل مندوب السلطة الوطنية استصدار قرار من اليونسكو حول الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، بحيث أتاح مقدم البرنامج "علاء الصالح" للمتصلين موجة مفتوحة لانتقاد السلطة وشتمها دون مقاطعة، فقد أتاح لأحد المتصلين ما يزيد على ٤ دقائق للكلام على الهواء، وهذا وقت قياسي مقارنة ببرنامج مفتوح. وللمقارنة، لم تخصص قناة القدس برنامج "نبض الشارع" للحديث عن هدم الحكومة المقالة منازل المواطنين في رفح، أو التوقف عند موقف القيادي في "حماس" أبو مرزوق الرافض لقرار الهدم، والسؤال المطروح مجدداً: من الذي يحدد القضايا التي تستحق أن تكون نبض الشارع والقضايا التي لا تستحق؟

خاتمة

جاءت هذه الدراسة بافتراض أن قناة القدس تلعب دوراً في تغذية الانقسام الفلسطيني الداخلي، وقد اتضح صدق الفرضية من خلال تحليل عينة دراسية لتغطية القناة للحدث الفلسطيني، ومقارنة تغطية

القناة أحداثاً في الضفة الغربية مع تغطيتها أحداثاً مشابهة في غزة. وقد تبين من خلال عملية التحليل قدرة القناة على توظيف تقنيات الخطاب من إبراز وحجب وتسطيح وتعميق للأحداث بما يتناسب والسياق الذي ترغب القناة في تقديم الأحداث من خلاله.

وعلى سبيل الاستخلاص، كان من الواضح سعي قناة القدس إلى إبراز الأخبار المتعلقة بالاعتقال السياسي في الضفة في مقابل حجب الأخبار المتعلقة بالاعتقال السياسي في غزة، كما تسعى القناة إلى تسطيح أخبار متعلقة بهدم الحكومة المقالة في غزة عشرات منازل المواطنين في غزة، وتنسب ذلك إلى تطبيق القانون، فيما تتحدث عن إهمال السلطة لمدينة يطا.

وكان ضمن عينة الدراسة أيضاً سعي القناة إلى حجب خبر أوردته صحيفة **الشرق الأوسط** حول نية حكومة دبي التحقيق مع بعض قيادات "حماس" في قضية اغتيال المبحوح، واكتفت القناة بإيراد نفي حركة "حماس" لصحة الخبر، وعند مقارنة الخبر السابق بخبر مشابه نشرته القناة نقلاً عن التلفزيون الإسرائيلي لاتهامات لأبناء الرئيس عباس بامتلاك حصة في شركة الوطنية موبايل، يتبين أن القناة سعت إلى إبراز الخبر بصيغته الأولى، في مقابل حجب خبر اعتذار القناة الإسرائيلية ذاتها بعد قرار قضائي إسرائيلي بعدم صحة ما نشر، وبذلك تكون القناة وقعت في إشكال مهني فتح الباب واسعاً أمام السؤال عن المعايير التي تحكم عمل القناة في نشر أخبار على حساب حجب أخبار أخرى.

يصعب في نهاية الدراسة تقديم توصيات لقناة القدس من قبيل مطالبتها بانتهاج سياسية أكثر اقتراباً من الموضوعية، وربما يكون ذلك من قصور الرؤية أن تقدم الدراسة مثل هذه التوصيات؛ نظراً لأن قناة القدس تسير في سياسة معينة تحكمها متغيرات عدة، منها الجهات الممولة، والانتماء السياسي والأيديولوجي، وبالتالي فإن سياسة القناة محكومة بطبيعة العلاقات القائمة داخل البنية الناظمة لعلاقة المتغيرات السابقة –التمويل والانتماء السياسي والأيديولوجي– التي ينتج خلالها خطاب القناة.

الهوامش

[١] انظر: تقرير **"التغطية الإعلامية لما بعد سيطرة "حماس" على غزة في تلفزيون فلسطين وفضائية الأقصى"**. (٢٠٠٨). وحدة الرصد الإعلامي في مؤسسة مفتاح– رام الله. انظر أيضاً: غازي بني عودة وزياد عثمان. (٢٠٠٨). **الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين**. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

[٢] للمزيد حول دور الفضائيات العربية في تعزيز الانقسام الداخلي، انظر: محمد أبو الرب (٢٠١٠). **الجزيرة وقطر: خطابات السياسية وسياسات الخطاب**. القدس: دار أبو غوش للنشر والتوزيع.

[٣] انظر: وليد الشرفا (٢٠١٠). **دوائر الإقناع في خطاب حماس**. رام الله: معهد العالم العربي للدراسات والبحوث المسحية "أوراد".

[٤] الموقع الإلكتروني لفضائية القدس: http://www.qudstv.com/aboutus.aspx

[٥] **صحيفة العرب القطرية**، ٢٠٠٨/١١/٩.

[٦] انظر: "البنية التحية الإعلامية لحركة حماس". مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. مصدر إلكتروني. استرجع بتاريخ: ٢٠١٠/٦/١٢
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=113246

[٧] انظر: الموقع الإلكتروني لشبكة فلسطين للحوار التابع لحركة "حماس"، استرجع بتاريخ: ٥–١٠–٢٠١٠:

http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=315160

وأيضاً: الموقع الإلكتروني لوكالة PNN:

http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=41477&Itemid=45

[٨] نظراً لنقص المعلومات والأبحاث المنشورة حول قناة القدس، لجأ الباحث إلى الحصول على بعض المعلومات حول سياسة القناة من مصدر من داخل القناة رفض نشر اسمه، ويتحفظ الباحث هنا عن كشفه؛ احتراماً لرغبته.

[٩] تقنيات الإبراز والحجب والتسطيح والتعميق وغيرها هي من أداوت منهج تحليل الخطاب الإعلامي.

للمزيد انظر: بيير بورديو . (٢٠٠٤). **التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول**. ترجمة: درويش الحلوجي، ط١. دمشق: دار كنعان.

وأيضا: ج. ب. براون. و ج. يول. (١٩٩٧). **تحليل الخطاب**. ترجمة وتقديم: محمد الزليطني ومنير التريكي. الرياض: جامعة الملك سعود.

[١٠] انظر: الشريط الإخباري لقناة القدس بتاريخ ١٧/٥/٢٠١٠.

[١١] تقرير جولدستون، هو تقرير أممي أجراه القاضي جولدستون وفريقه بتكليف من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للبحث في انتهاكات حقوق الإنسان بعد العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية العام ٢٠٠٨، الذي أدان فيه كلاً من إسرائيل و"حماس" بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وكان لأزمة تقرير جولدستون وقع كبير بعد قرار تأجيل التصويت على التقرير من قبل المجموعة العربية والإسلامية في مجلس حقوق الإنسان، وفي حينها أثير إعلامياً الربط بين قرار التأجيل وموافقة السلطة على ذلك مقابل منح إسرائيل لشركة الوطنية موبايل ترددات البث للعمل في الأراضي الفلسطينية.

[١٢] انظر: برنامج "في البوصلة" على قناة القدس بتاريخ ٢٤/٥/٢٠١٠.

المصادر والمراجع

أبو الرب، محمد. **الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطاب**، القدس: دار أبو غوش للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

براون، ج. ب. و ج. يول. **تحليل الخطاب**. ترجمة وتقديم: محمد الزليطني ومنير التريكي، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩٧.

بني عودة، غازي وزياد عثمان. **الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين**. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٨.

بورديو، بيير. **التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول**. ترجمة: درويش الحلوجي، ط١، دمشق: دار كنعان، ٢٠٠٤.

الشرفا، وليد. (٢٠١٠). **دوائر الإقناع في خطاب حماس**. رام الله: معهد العالم العربي للدراسات والبحوث المسحية "أوراد".

وحدة الرصد الإعلامي في مؤسسة مفتاح– رام الله، ٢٠٠٨ **التغطية الإعلامية لما بعد سيطرة "حماس" على غزة في تلفزيون فلسطين وفضائية الأقصى**. .

مصادر أخرى

فضائية القدس.

صحيفة العرب القطرية: ٩/١١/٢٠٠٨.

http://www.qudstv.com

http://www.alzaytouna.net

http://www.paldf.net

http://arabic.pnn.ps

القسم الثاني

تغطية الصحف

الإنقسام وصحافة "حماس" في غزة "فلسطين" و "الرسالة" .. نموذجاً

خليل شاهين

تستند هذه الورقة إلى تقرير (ينشر قريباً) قمت بإعداده مع فريق من الباحثين الميدانيين، لصالح مؤسسة "فلسطينيات"، حول ظاهرة التحريض في سياق الصراع الداخلي في التغطية الإعلامية لعدد من وسائل الإعلام الفلسطينية خلال الفترة الواقعة بين ٩ حزيران/يونيو و٩ تموز/يوليو ٢٠٠٨، ثم خلال يومي ٢٧ و٢٨ تموز/يوليو (تفجير الشاطئ)، تلتها فترة أربعة أيام من ٣– ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨ (أحداث الشجاعية الدامية)، عن طريق رصد وتحليل مضمون الخطاب الإعلامي في طيف واسع من التغطيات الإخبارية والتقارير الصحافية والبرامج والتعليقات والمقالات في عينة مختارة من وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، العامة والحزبية والمستقلة (صحف، محطات تلفزة، وكالات أنباء، مواقع إلكترونية) خلال الفترات التي يرصدها التقرير.

اعتمدت منهجية العمل في إعداد هذا التقرير على تحليل المضمون، بالاستناد إلى استمارات تم تصميمها وفق أبرز المعايير الدولية فيما يتعلق بأشكال التحريض المباشر وغير المباشر في الخطاب الإعلامي كما وردت في عينة الرصد، دون التركيز على الجانب الكمي إلا بمقدار خدمته لتحليل المضمون، طالما أن التقرير لا يسعى إلى تحديد أية وسيلة

إعلام مارست منسوباً أعلى من التحريض، بل التنبيه إلى خطر هذه الظاهرة على دور وآفاق تنمية الإعلام الفلسطيني. وتم اختيار ثلاث فترات زمنية للرصد والتحليل لإظهار مدى تأثير الصراع الداخلي من حيث منسوب احتدامه أو تراجعه على التغطية الإعلامية، وعلى الحريات العامة، وفي المقابل مدى انحراف وسائل الإعلام، لاسيما العامة والحزبية، عن المعايير المهنية في العمل الإعلامي باتجاه استخدام خطاب تحريضي يسهم في تأجيج الصراع وزيادة حدة الاستقطاب الداخلي.

وتظهر فترات الرصد الثلاث هذا التأثير الملحوظ للصراع على الأداء الإعلامي، وتحول بعض وسائل الإعلام إلى منابر منحازة بشكل غير موضوعي وتروج الخطاب السياسي التحريضي، دون تمحيص في مدى دقة المعلومة التي تقتضي تقصياً إعلامياً مهنياً للتحقق منها قبل تقديمها للجمهور، بل ودون بحث عن الحقيقة التي تحجبها عن عمد تصريحات مضللة تصدر عن هذا الفريق أو ذاك. فالفترة الأولى التي تمتد شهراً كاملاً بين ٩ حزيران/يونيو و٩ تموز/يوليو ٢٠٠٨، تميزت بتراجع منسوب الصراع وخطاب التحريض كونها الفترة التي تلت إعلان الرئيس محمود عباس عن مبادرته للحوار الداخلي وإنهاء الانقسام، وجولات الحوار بين حركتي "حماس" و"فتح" في كل من اليمن والسنغال، وما أشاعه ذلك من أجواء وتصريحات متفائلة من طرفي الصراع الداخلي، فيما تميزت فترة الرصد الثانية خلال يومي ٢٧ و٢٨ تموز/يوليو باحتدام الصراع الداخلي مجدداً عقب "تفجير الشاطئ"، الذي حدث في غزة، وأودى بحياة خمسة من "كتائب القسَّام" وطفلة، واتهمت "حماس" وحكومتها حركة "فتح" بالوقوف وراءه، في حين نفت الأخيرة ذلك وعزت الانفجار إلى صراعات داخل "حماس". أما الفترة الثالثة، فتشمل أربعة أيام حافلة بالتحريض وتبادل الاتهامات بين ٣ و٦ آب/أغسطس، وهي الفترة التي شنت فيها حركة "حماس" هجوماً دموياً استهدف منازل العشرات من أفراد عائلة حلّس الموالين لحركة "فتح" في حي الشجاعية بمدينة غزة، ما أدى إلى سقوط عشرات الضحايا بين قتيل وجريح، وترافق مع شن حملات اعتقال سياسي متبادلة ودهم مؤسسات في كل من الضفة والقطاع.

أدى الانقسام الداخلي واللجوء إلى استخدام السلاح في محاولة لحسم الخلافات الداخلية وتعزيز مواقع القوة والنفوذ على مستوى السلطة والمجتمع الفلسطيني عموماً، إلى زيادة حدة الاستقطاب الداخلي بين الفصيلين الأساسيين المتصارعين في "حماس" و"فتح" بشكل بات فيه من الصعب على بعض وسائل الإعلام، لاسيما الرسمية والحزبية، أن تنأى بنفسها عن الانخراط في أتون هذا الاستقطاب، حتى باتت كأنها تستسلم لسطوة السياسيين المتصارعين وتتحول في أيديهم إلى أدوات فعالة في تأجيج الصراع الداخلي، وبخاصة في تبنيها لأسوأ ما حفلت به خطابات السياسيين المتصارعين من مصطلحات تحريضية تحض على تأجيج الفتنة وانتهاك حقوق الإنسان والحريات العامة.

كما أسهم احتدام الصراع الداخلي بين حركتي "فتح" و"حماس" منذ فوز الأخيرة في الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦، في احتجاز عملية تنمية وسائل الإعلام الفلسطينية وتطوير المعايير والقدرات المهنية لدي الإعلاميين الفلسطينيين، التي كانت جارية منذ قيام السلطة الفلسطينية وحتى اندلاع الصراع الداخلي على قاعدة الدفع باتجاه تطوير قانون المطبوعات والنشر للعام ١٩٩٥ المطبق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعزيز مهنية وسائل الإعلام والعاملين فيها على الرغم من التأثيرات السلبية للصراع الدائر مع الاحتلال الإسرائيلي وما يفرضه من قيود تحد من فاعلية عوامل التنمية المستدامة في الإعلام الفلسطيني.

مفاهيم وتعريفات

لأغراض تحليل المضمون في مجال ممارسة التحريض الإعلامي، اعتمدت "فلسطينيات" مفاهيم وتعريفات تم الالتزام بها خلال عمل فريق الرصد، بحيث تتلاءم مع خصوصية حالة الصراع الداخلي الفلسطيني، علما أن هناك تصنيفات وتعريفات منتشرة على نطاق عالمي أوسع بشأن التحريض في حالات النزاع (الطائفي أو العرقي) لا تنطبق جميعها على حالة الصراع الفلسطيني الداخلي. لذلك، تم اعتماد المفاهيم والتعريفات في عملية الرصد على النحو التالي:

التحريض: عندما يتضمن محتوى الرسالة أو المادة الإعلامية دعوة مباشرة أو غير مباشرة إلى القتل أو إلحاق الأذى بالطرف الآخر في الصراع الداخلي، و/أو أن يتضمن حضاً على البغض والكراهية ضد الآخر.

نزع الشرعية: ويشمل إنكار وجود الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك إنكار شرعية وجود مؤسساته ودوره وممارساته؛ سواء أكان المقصود مجموعة سياسية أم دينية أم مؤسسات.

الحط من الكرامة الإنسانية: ويشمل تقديم الطرف الآخر في الصراع الداخلي بشكل غير إنساني، والحط من كرامته البشرية، و/أو إنكار حقوقه الإنسانية بغض النظر عن مواقفه السياسية، و/أو التعامل مع الآخرين كمجرد أرقام أو أشياء مفرغة من البعد الإنساني.

أشكال أخرى من الانحياز: وتشمل انحرافات مهنية في التغطية الإعلامية تصب في صالح التحريض على الآخر، مثل تشويه مواقف الطرف الآخر في الصراع، أو تحريفها بسلخها عن سياقها العام، أو تجاهل عرضها في انتهاك لحق الجمهور في الاطلاع، أو عدم الموضوعية والتوازن في عرض الأحداث والآراء، أو الافتقار للشمولية في نقل المعلومات وتمحيصها وتحليلها، أو نقل الاتهامات المتبادلة دون تحقق من صحتها، أو القذف والتشهير بالطرف الآخر باستخدام معلومات مشكوك في مصداقيتها وصحتها، أو ممارسة الرقابة الذاتية بما يحجب وصول معلومات للجمهور.

الإنقسام والمشهد الإعلامي الفلسطيني

شهد المجال الإعلامي الفلسطيني اتّساعاً وتعددية أفقية كبيرة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤، بحيث بات يتكون عشية اندلاع الصراع الداخلي الدموي في أعقاب الانتخابات التشريعية العام ٢٠٠٦، من ثلاث صحف يومية في الضفة الغربية، ورابعة حزبية (حماس) في قطاع غزة، وصحيفة أسبوعية حزبية (حماس) في غزة،

وعدد كبير من محطات البث المرئية والمسموعة، إضافة إلى وكالة أنباء عامة هي وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، ووكالتين مستقلتين هما "رامتان" و"معاً"، وبعض الوكالات الصغيرة، وعدد كبير من المواقع الإلكترونية غير الخاضعة لأية رقابة أو مساءلة حول محتوى ما تنشره. كما ينكشف الجمهور الفلسطيني على عدد كبير من محطات التلفزة الفضائية، التي تولي اهتماماً لتغطية الشأن الفلسطيني، ويعمل لديها مراسلون محليون في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة "الجزيرة" و"العربية".

والصحف اليومية الأربع هي: **"القدس"** و**"الأيام"**، وهما صحيفتان مستقلتان خاصتان، و**"الحياة الجديدة"** التي تحظى بدعم جزئي من السلطة الوطنية الفلسطينية وتصنف كصحيفة شبه رسمية (منعت "حماس" توزيع هذه الصحف في القطاع بين فترة وأخرى، وبخاصة **"الأيام"** و**"الحياة الجديدة"**، فيما تمنع سلطات الاحتلال منذ عام ونصف العام وصول جميع صحف الضفة إلى القطاع)، و**"فلسطين"** التي تصدر عن حركة "حماس" في غزة، وتمنع السلطة الفلسطينية توزيعها في الضفة منذ حزيران ٢٠٠٧. كما تصدر "حماس" صحيفة "الرسالة" الأسبوعية في غزة، ويمنع توزيعها في الضفة.

هناك فجوة واسعة جداً بين وضع الحريات الإعلامية من جهة، والتشريعات ذات العلاقة بالحريات في الأراضي الفلسطينية من جهة أخرى، حيث ترتكب الانتهاكات ضد الصحافة على الرغم من وجود بيئة قانونية تكفل حرية العمل الإعلامي والحريات العامة. ويضمن القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، الذي صادق عليه الرئيس الراحل ياسر عرفات في ٢٠٠٢/٥/٢٩، ووثيقة إعلان الاستقلال المعتمدة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها مرجعية عليا للسلطة الفلسطينية، الحريات العامة وحقوق الإنسان وحرية التعبير، كما يمنع القانون الأساسي الرقابة على وسائل الإعلام. وتنظم وسائل الإعلام الفلسطينية وفقاً لأحكام "قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٥"، الذي صدر بموجب مرسوم رئاسي من الرئيس الراحل ياسر عرفات عقب تأسيس السلطة الفلسطينية، وقبل انتخاب المجلس التشريعي

(البرلمان) في العام ١٩٩٦، ولكنه لم يشمل الإعلام المرئي والمسموع، الذي شهد خلال السنوات الماضية تطوراً وتوسعاً كبيرين، من دون أن يكون الإطار القانوني المنظم لعمله قادراً على استيعاب هذه التطورات.

وعلى الرغم من أن القانون الأساسي يكفل حرية التعبير، فإن قانون المطبوعات والنشر يقوم بدور سلبي ومقيد للعمل الصحافي، كما أنه لم يتم تبني قانون حق الوصول إلى المعلومات حتى الآن. ولم يقم المجلس التشريعي الذي أصابه الشلل بفعل تداعيات الصراع الداخلي المتفاقم منذ بداية العام ٢٠٠٦، بمراجعة ودراسة ومراقبة مدى انسجام قانون المطبوعات والنشر مع القانون الأساسي، وكذلك مع المواثيق الدولية الناظمة للإعلام، أو تلك التي تكفل حرية الرأي والتعبير، حيث تنطوي بعض مواد قانون المطبوعات والنشر على تباين يصل إلى حد التناقض أحياناً، ففي حين تتحدث المادة (٤) عن حرية الصحافة والنشر، تذهب المادة (٧) إلى الامتناع عن نشر ما يتعارض مع "النظام العام"، وبذلك تبقي الباب مفتوحاً أمام السلطة لتحدد من وجهة نظرها ماهية "النظام العام" وضروراته، وتتخذ في ضوء ذلك الإجراءات التي تراها ملائمة لمنع التعرض للنظام العام، الأمر الذي يفرغ الضمانات التي ينص عليها القانون الأساسي من مضمونها، وهو الأمر الذي ازداد سوءاً في ضوء الانقسام الداخلي ووجود حكومتين تتنازعان على الشرعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وانفلات الأجهزة الأمنية التابعة لكل منهما باتجاه تنفيذ حملات اعتقال سياسي طالت العديد من الصحافيين، إضافة إلى منع إعلاميين ومراسلين صحافيين من العمل، وإغلاق مكاتب إعلامية ومصادرة معداتها في كل من الضفة والقطاع على خلفية الموقف من الصراع الداخلي، أو كيفية تغطية تطوراته. وجرى ذلك دون أية مساءلة للأجهزة التي تنفذ اعتقالات خارج نطاق القانون في ظل غياب المجلس التشريعي وإدارة الظهر لقرارات القضاء، ومن ضمنها قرارات بالإفراج عن معتقلين في الضفة صدرت عن محكمة العدل العليا الفلسطينية ولم تجد طريقها للتنفيذ، فيما وظفت "حماس" وحكومتها في غزة المحاكم أحياناً لاستصدار قرارات تقضي بمنع توزيع صحف واعتقال صحافيين على خلفية قضايا نشر، كما حدث مع صحيفتي **"الأيام"** و**"الحياة الجديدة"**.

"حماس" والإعلام

أولت حركة "حماس" اهتماماً كبيراً لتوظيف دور الإعلام في خدمة مواقفها الأيديولوجية والسياسية، منذ ما قبل سيطرتها على قطاع غزة. لكن هذه السيطرة شكلت دافعاً قوياً للاهتمام بشكل أكبر بالجانب الإعلامي، وربما أسهم ذلك في إبراز وجود تباين، يصل أحياناً إلى حد التناقض، بين مقتضيات كل من الأيديولوجيا والسياسة بالنسبة لحركة قفزت من مستوى الدعوة إلى الحكم، قبل أن تمتلك رؤية وبرنامجاً للحكم، مع كل ما يترتب على ذلك من ارتباك في السياسة الإعلامية للوسائل الإعلامية الحزبية التابعة لحركة "حماس". ومع ذلك، يمكن القول إن هذه الوسائل بدأت في الفترة الأخيرة تعكس تطوراً يغلّب السياسي على الأيديولوجي في الخطاب الإعلامي الساعي، كما "حماس" نفسها، إلى الانفتاح على عالم خارجي يقر بدور الحركة كلاعب سياسي رئيسي، لكنه لا يقر بشرعية حكمها في قطاع غزة.

وفي سياق اهتمام "حماس" بدور الإعلام، صدرت صحيفة **"فلسطين"**، "اليومية السياسية الشاملة"، في مدينة غزة، عن شركة الوسط للإعلام والنشر المساهمة المحدودة الربحية. وحصلت الصحيفة على ترخيص صدور من وزارة الإعلام بتاريخ ١٦/٩/٢٠٠٦، وصدر العدد الأول من الصحيفة يوم ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧.

وحسب موقع الصحيفة الإلكتروني، فإنها تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها: توفير الخدمات الصحافية لأول مرة في قطاع غزة الذي خلا تاريخياً من وجود صحف يومية تصدر من داخله، والمساهمة في رفع مستوى التفكير والمعرفة لدى أبناء الشعب الفلسطيني، من خلال دراسة الوضع الفلسطيني بصورة علمية وواعية والتعمق في معرفة توجهاته والقضايا التي تشكل له محوراً مركزياً. وتعتمد مضامين صحيفة **"فلسطين"** على المحددات والملامح الآتية: احترام الرأي والرأي الآخر، والبعد عن تجريح الأفراد والهيئات والمؤسسات، والاعتماد على الأدلة والبراهين والوثائق، وعدم الاتهام الجزافي وغير الموثق، ومراعاة أصول وأخلاقيات وقواعد العمل الصحافي وقوانين

الصحافة الفلسطينية المرعية والمعمول بها، وترسيخ معاني الوحدة الوطنية الفلسطينية والحوار والاحترام المتبادل، وتنظيم أدب الخلاف، والدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني والثوابت الوطنية والمساهمة في الحفاظ عليها. وقد جاءت نتائج عملية الرصد لمحتوى ما تنشره الصحيفة، لتؤكد أنها لا تلتزم حتى بمعظم هذه المحددات المنشورة على موقعها.

وجاء إصدار صحف من قبل "حماس" (صحيفة **"فلسطين"** اليومية، إضافة إلى صحيفة "الرسالة" الأسبوعية)، في إطار جهد إعلامي أوسع، حيث تعتبر فضائية "الأقصى" كذلك إحدى وسائل الإعلام التابعة لشبكة الأقصى الإعلامية، التي يترأس مجلس إدارتها النائب عن حركة "حماس" فتحي حماد. واتسع النشاط الإعلامي للشبكة بشكل كبير ومتسارع منذ سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة، بحيث باتت تضم عدداً من المؤسسات الإعلامية، هي: فضائية "الأقصى"، المحطة التلفزيونية الأرضية "مرئية الأقصى"، إذاعة "صوت الأقصى"، مركز الأقصى للتدريب والتطوير الإعلامي، مدينة أصداء للإنتاج الفني والإعلامي، ووكالة شهاب للأنباء.

ويكتسب امتلاك "حماس" وسائل إعلامية خاصة بها أهمية كبيرة في نظر النائب فتحي حماد، "في ظل الحرب الإعلامية التي تتعرض لها من العديد من الأطراف". وبرأيه، فإن "الإعلام الجيد هو متطلب سابق لنجاح أي حركة سياسية وأي نظام حكم، فالاستثمار في هذا المجال أمر بديهي، لأننا معنيون بنقل أفكارنا وتصوراتنا للناس"، كما قال في لقاء نشرته صحيفة **"الشرق الأوسط"** بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٥. لكنه لا يوضح طبيعة مصادر تمويل كل هذه المؤسسات التابعة لشبكة الأقصى الإعلامية، ومن ضمن ذلك حجم هذا التمويل و"العلاقة المالية" بين حركة "حماس" والشبكة، بما فيها الفضائية.

ورداً على اتهام فضائية "الأقصى" بأنها "بوق للتحريض وللفتنة، وأنها تعمل على تسويق رؤية "حماس" من دون موضوعية ولا

مهنية"، يقول حماد في اللقاء ذاته: "هذا غير صحيح مطلقاً، وحتى أعفي نفسي من الخوض في الإجابة عن هذا السؤال، فأنصحك بأن تشاهد قناة الأقصى وفضائية فلسطين التابعة للرئيس "أبو مازن"، وتقارن بعد ذلك ... نحن نعمل وفق منهج محدد ولا نحيد عنه ... أما فيما يتعلق بتسويقنا لرواية "حماس"، فهذه تهمة لا نردها، حيث إن حركة "حماس" والحركة الإسلامية بشكل عام تعرضت لغبن تاريخي في مجال الإعلام، فالكل يهاجمنا ويحرص على تشويه سمعتنا، فهل من المستغرب أن ننصف ذواتنا. وأهم ما نحاول التركيز عليه هو القضية المرتبطة باسم الفضائية، وهي المسجد الأقصى وما يتعرض له من ممارسات إلى جانب كل مظاهر العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، هذا ما يعنينا، وتلك أولويتنا. وبكل تأكيد فإننا نحاول من خلال جميع وسائلنا الإعلامية تعرية وفضح الذين يبدون الاستعداد للتنازل عن ثوابتنا الوطنية ويفرطون بقضيتنا. لذلك، تجد الحملة علينا من الاستسلاميين في السلطة وفي إسرائيل والإدارة الأميركية، وتعرضنا لمضايقات من قبل إسرائيل وأميركا".

وعلى الرغم من أن حماد يقر بتبعية الفضائية لحركة "حماس"، وبأن تسويقها لرواية الحركة "تهمة لا ترد"، فإن مسؤولين في الفضائية يذهبون إلى حد الادعاء بأنها قناة "خاصة" مع الإقرار بتقاضي الرواتب من "حماس"! ففي مقابلة أجراها فريق الرصد لصالح تقرير مؤسسة "فلسطينيات" مع رئيس قسم الأخبار في فضائية "الأقصى"، نافذ أبو لبدة، قال: "نحن فضائية خاصة، هناك فرق بيننا وبين تلفزيون فلسطين لأنه تابع للسلطة، أما نحن فغير تابعين لحكومة أو سلطة. وعلى الرغم من أننا نتقاضى رواتبنا من "حماس"، فإنه ليس بالضرورة أن ننشر كل ما تريده "حماس"، لا ننشر شيئاً من دون دليل، ونحن أيضاً نتطلع إلى الشارع وماذا يريد أن يشاهد ويسمع، نحن لدينا الحرية في الفضائية، ولنا قراراتنا الخاصة كفضائية. وهذا لا يعني أن تتدخل "حماس" بعملنا، وحتى لو تدخلت لا نقبل، مع أننا فعلياً نتقاضى رواتبنا منها وتابعون لها بشكل أو بآخر".

كان عمر فضائية "الأقصى" نحو سبعة أشهر عندما سيطرت "حماس" بقوة السلاح على قطاع غزة، مع ما رافق ذلك من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حيث لعبت الفضائية دور رأس الحربة في "التعبئة الحربية" وتبرير اللجوء إلى السلاح لحسم الخلافات الداخلية والتحريض والتشهير ضد الرئاسة والسلطة وأجهزتها الأمنية والعديد من قادة وكوادر حركة "فتح"، إلى حد بث صور اقتحام عناصر الحركة و"القوة التنفيذية" لمقار الرئيس والسلطة والأجهزة الأمنية، وصور مهينة لاعتقال أفراد من هذه الأجهزة وهم نصف عراة، فضلاً عن تكرار بث المشهد الدموي المريع لعملية التنكيل والقتل والسحل بحق سميح المدهون أحد كوادر "فتح" في ٢٠٠٧/٦/١٥.

ومنذ ذلك الحين، تبنت وسائل الإعلام التابعة لحركة "حماس" خطاباً إعلامياً تعبوياً وتحريضياً يفتقر إلى الحد الأدنى من احترام معايير العمل المهني، وركز على محاولة إضفاء "الشرعية" على الحكومة المقالة في غزة ومجمل الإجراءات التي اتخذتها والتشكيلات الأمنية التي استحدثتها، مقابل نزع الشرعية عن إجراءات وقرارات الرئاسة وحكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية. وعكس هذا الخطاب الإعلامي مسوغات ومفردات الخطاب السياسي الحزبي لحركة "حماس".

وفي هذا السياق لمنحى الإعلام الحزبي لحركة "حماس"، بما في ذلك **"فلسطين"** و**"الرسالة"**، حفل الخطاب الذي قدمته، حتى في فترات "التهدئة الإعلامية"، بمصطلحات وتعبيرات ذات طابع تحريضي وتشهيري واتهامي وتخويني دون توفر أدلة تعزز مصداقية الاتهامات في أحيان كثيرة، ومن هذه المصطلحات: جوقة المطبلين حول الرئيس، أجناد الضلال، تيار دايتون، حكومة فياض اللاشرعية، المنفلتون، فلول التيار الخياني أو الهارب أو العميل، أذناب الاحتلال، المرتزقة، المستسلمون، أجهزة عباس فياض، الانقلاب على الشرعية، اختطاف، وغير ذلك الكثير.

وفيما يلي ملخص لبعض نتائج عملية الرصد فيما يتعلق تحديداً بصحفيتي **"فلسطين"** و**"الرسالة"** ومدى طغيان الخطاب السياسي الحزبي على الأداء الإعلامي للصحيفتين.

هدأ الصراع .. فتراجع التحريض!

في ٢٠٠٨/٦/٩، اليوم الأول لرصد التغطية الإعلامية في التقرير، بدت الصحف الفلسطينية كأنها تستعيد توازنها في خطاب يحاول الابتعاد "نسبياً" عن التحريض، لاسيما أن هذا التاريخ كان أول أيام امتحان الثانوية العامة (التوجيهي)، وقد توجه لتأديته أكثر من ٧٧ ألف طالب وطالبة موحدين في الضفة الغربية وقطاع غزة، في خطوة "توافقية" بين حكومة تسيير الأعمال برئاسة سلام فياض في رام الله وحكومة إسماعيل هنيّة المقالة في غزة، الأمر الذي بدد مخاوف الآلاف من أسر الطلبة من أن يطال شبح الانقسام وحدة امتحان الثانوية العامة على مستوى الأراضي الفلسطينية. كان النبأ ساراً للجمهور على صدر الصفحات الأولى أو التقارير الداخلية للصحف اليومية الأربع وصحيفة **"الرسالة"** التي صدر عددها في اليوم ذاته أيضاً، وجميعها عبرت عن الاستبشار خيراً بأن تمتد "وحدة الامتحان" إلى "وحدة الوطن".

لكن أجواء التفاؤل التي انعكست على التغطية الإعلامية كانت قد سبقت هذا اليوم، بإعلان الرئيس محمود عباس عن مبادرة للحوار الوطني الشامل وإنهاء الانقسام، ووقف الحملات الإعلامية المتبادلة، وبجلسات الحوار في اليمن، ومن ثم صدور بيان يوم ٢٠٠٨/٦/٨ وقعه كل من حركتي "فتح" و"حماس" في ختام لقاء مشترك استضافته السنغال، وهو اليوم نفسه الذي عقدت فيه اللجنة الخاصة التي كان شكلها الرئيس لمتابعة استئناف الحوار الوطني الشامل اجتماعها الأول في رام الله. وقد غطت الصحف الثلاث الصادرة في الضفة الغربية هذه التطورات، لاسيما لقاء السنغال واجتماع لجنة المتابعة وزيارة الرئيس عباس إلى السعودية لدفع جهود الحوار الداخلي، على صفحاتها الأولى، بشكل إيجابي بعيداً عن لغة التحريض، على الرغم من الانحياز في عناوين صحيفتي **"الأيام"** و**"الحياة الجديدة"** لصالح إبراز موقف الرئاسة، مع عدم تجاهل موقف "حماس" في متن النص، كما نشرت الصحف الثلاث صورة للقاء الرئيس وملك السعودية، خلافاً لصحيفتي حركة "حماس" في غزة (**فلسطين** و**الرسالة**) اللتين أكدتا في تغطيتهما على

أهمية انطلاق الحوار ولكن مع "التشكيك" في نوايا وجدية الرئيس وحركة "فتح"، ومع استمرار التحريض في صحيفة **"الرسالة"** على وجه الخصوص.

وجاءت العناوين الرئيسية في صحيفتي **"فلسطين"** و**"الرسالة"** يوم ٦/٩ على النحو التالي:

"فلسطين"

لم تنشر على صفحتها الأولى أيًّا من الأخبار السابقة، واكتفت بنشر خبر في أسفل الصفحة تضمن تصريحات لعضو المكتب السياسي لحركة "حماس" أسامة حمدان شكك فيها بنوايا الرئيس إزاء الحوار، واعتبر أن لقاء السنغال "كان اختباراً للمبادرة التي أطلقها الرئيس ... للحوار الفلسطيني الوطني، وهو اختبار أكد عدم صدقية هذه الدعوة ...". كما تضمن الخبر تصريحات نقلاً عن "مصادر فلسطينية رفيعة المستوى" لم يكشف النقاب عنها، حملت مسؤولية "فشل حوار السنغال" إلى "إصرار الرئيس عباس على الشروط ذاتها المسبقة للحوار".

وجاء هذا الخبر تحت عنوان:

حمدان: الرئيس عباس ليس جاداً في دعوته للحوار مع "حماس" (ص: ١)

وفي صفحتها الثانية، أوردت خبراً عن اجتماع لجنة المتابعة، مشيرة في سياقه إلى أن حركة "حماس" "رفضت التعليق على عمل اللجنة"، ومع ذلك أضافت أن الحركة "اعتبرت ذلك محاولة للهروب من متطلبات الحوار"، الذي "يجب أن يكون بين "فتح" و"حماس" وليس بين "حماس" ومنظمة التحرير الفلسطينية".

"الرسالة"

اعتمدت "الرسالة" خطاباً إعلامياً مشوشاً، يشيد بأجواء الحوار ووقف الحملات الإعلامية المتبادلة من جهة، لكنه يواصل شن الحملات

الإعلامية المضادة والتحريض ضد السلطة وحكومة فياض، ومن أسمتهم "أمراء الأجهزة الأمنية" السابقة في غزة من جهة أخرى!

وأوردت الصحيفة على صفحتها الأولى إشارة إلى تقرير مفصل نشرته على الصفحة الخامسة تحت عنوان:

بناء على دعوتي عباس وهنية .. وقف الحملات الإعلامية يمهد الأرضية الخصبة لإنجاح الحوار الفلسطيني (ص: ١، وص: ٥)

وأشار التقرير إلى أن "حركة حماس التزمت بالخطاب الإعلامي الوحدوي لتهيئة الأجواء وبدأت بمبادرة أعلنها رئيس الوزراء (المقال) إسماعيل هنية لوقف الحملات الإعلامية"، على الرغم من "مواصلة انتهاك الحريات الإعلامية بحظر فضائية الأقصى ومنع توزيع صحيفتي **فلسطين** و**الرسالة** في الضفة المحتلة، وكذلك استمرار الدور التحريضي الواضح عبر المواقع الصفراء والتشكيك في مدى نجاح مبادرة الحوار ...".

ونقل عن النائب فتحي حماد، رئيس شبكة الأقصى الإعلامية، قوله "نحن في مرحلة التحليق على مستوى العالم، ولا يمكن أن ننزل إلى مستوى الشتائم والتحريض ...".

وعلى الرغم من ذلك، نشرت "الرسالة" في الصفة الثالثة من العدد نفسه، الحلقة الثانية من تقرير بعنوان:

بعد عام على الحسم ... هل تتوقف خطط دايتون – ابرامز وتطوى صفحة أمراء الأجهزة الأمنية؟

ووصف التقرير القادة الأمنيين في قطاع غزة قبل سيطرة "حماس" عليه بـ "أمراء الأجهزة الأمنية"، متهما إياهم بالقيام بدور خطير "ضمن خطة أميركية لإسقاط "حماس" في قطاع غزة". كما استخدم في وصفهم مصلح "التيار الانقلابي" في حركة "فتح".

خلال الأيام التالية، استمرت حالة "التهدئة الإعلامية" بتأثير "التهدئة السياسية" بين أقطاب الصراع الداخلي، وتصعيد الاعتداءات الإسرائيلية

الدموية ضد قطاع غزة، وواصلت الصحف التركيز على الاعتداءات الإسرائيلية وأجواء الحوار وجهود المصالحة الداخلية، على الرغم من استمرار نشر أخبار وبيانات حول عمليات الاعتقال السياسي، ولكن مع التزام الصحف الثلاث في الضفة باستخدام مصطلح "عناصر حماس" وليس "عصابات" أو "مليشيات حماس" في وصف الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة في غزة، علماً أن استخدام هذا المصلح يشير في الوقت ذاته إلى عدم اعتراف بشرعية هذه الأجهزة التي استمر وصف عمليات الاعتقال التي تقوم بها بعمليات "اختطاف". ولا بد من التنويه في المقابل إلى بدء تداول مصطلحات وتوصيفات أقل حدة وتحريضاً بفضل سياسة تحرير سعت إلى الابتعاد عن المصلحات التحريضية، من نوع استخدام "شرطة الحكومة المقالة".

وفي المقابل، استخدمت صحيفة **"فلسطين"** مصطلح "أجهزة أمن السلطة" أو "الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة"، كما يظهر في العنوان التالي:

"حماس" تدعو الأجهزة الأمنية إلى إطلاق سراح الأسير المحرر شكري الخواجا (**فلسطين**، ١٣/٦، ص: ٤)

لكن **"فلسطين"** تجاهلت تماماً أية إشارة إلى الاعتقالات التي كانت تتواصل في غزة، في حين نشرت صحيفة "الأيام" في اليوم ذاته تقريرين اتسما بالتوازن، الأول حول الجهود المبذولة لوقف الاعتقال السياسي في كل من الضفة والقطاع، تحت عنوان:

غزة: استمرار الجهود لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين في الضفة والقطاع (**الأيام**، ١٣/٦، ص: ٥).

أما التقرير الثاني، فكان عبارة عن تغطية إخبارية للمؤتمر العام لكتلة الصحافي الفلسطيني في غزة (حماس)، تحت عنوان:

غزة: كتلة الصحافي ترفض تكريس الانقسام وتؤكد ضرورة توحيد البيت الفلسطيني (**الأيام**، ١٣/٦، ص: ٤).

جاء التصعيد العسكري الإسرائيلي في ظل هذه الأجواء ليسهم في إعادة توجيه الخطاب الإعلامي نحو التركيز على ممارسات الاحتلال والصراع معه، مقابل تراجع التحريض الداخلي. وقد صدرت الصحف في الضفة والقطاع يوم ٦/١٣ وعلى صدر صفحاتها الأولى العناوين التالية:

"القدس"

١٤ شهيداً و٤٥ جريحاً في القطاع .. وعشرات الصواريخ على البلدات الإسرائيلية

"الأيام"

استشهاد ٧ مواطنين بينهم رضيعة وإصابة خمسين بجراح في انفجار هائل دمر بيتاً في بيت لاهيا

استشهاد ٦ مقاومين في قصف على جباليا واشتباك في بيت لاهيا

"الحياة الجديدة"

١٤ شهيداً وعشرات الجرحى في يوم دامٍ بقطاع غزة

"فلسطين"

١٢ شهيداً في غزة بينهم سبعة في انفجار منزل سكني

وفي استمرار للتوجه ذاته في "التهدئة الإعلامية"، ركزت الصحف تغطيتها على أنباء الجهود المصرية للتوصل إلى تهدئة بين إسرائيل وحركة "حماس" وبقية الفصائل في قطاع غزة، فيما احتلت عمليات التوسع الاستيطاني في الضفة والاعتداءات الإسرائيلية في القطاع العناوين الرئيسية في الصحف التي واصلت الترويج في تغطيتها الإخبارية والمقالات المنشورة فيها للحوار الوطني والجهود المبذولة لإنجاحه.

وبدت "التهدئة الإعلامية" واضحة في تغطية الصحف للزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس إلى رام الله ولقائها مع الرئيس محمود عباس يوم ٢٠٠٨/٦/١٥، الذي صادف الذكرى السنوية الأولى للاقتتال الداخلي الدموي الذي انتهى بسيطرة "حماس" على قطاع غزة، حيث تم إبراز موقف الرئيس المطالب بوقف الاستيطان، بالترافق مع استمرار إبراز التصريحات الإيجابية من طرفي الصراع الداخلي بشأن الحوار الوطني، وهو أمر انطبق على صحف الضفة المحسوبة على تيار منظمة التحرير، كما انطبق على صحيفة **"فلسطين"** الحمساوية، في حين واصلت صحيفة **"الرسالة"** حملات التحريض.

ففي اليوم التالي لزيارة رايس، صدرت صحيفتا **"فلسطين"** و**"الرسالة"** يوم ٦/١٦ وعلى صدر الصفحة الأولى لكل منهما العناوين التالية:

"فلسطين"

الرئيس عباس يعتبر الاستيطان أكبر عقبة في طريق التسوية ويؤكد التزامه بخارطة الطريق

"الرسالة"

هنية: ابدأوا الحوار وقد نفاجئكم بخطوات لم تكن في حسبانكم

محللون: هناك أصوات داخل "فتح" تحارب الحوار

حكومة هنية تستهجن الحملة الإعلامية ضدها وضد حركة "حماس"

"حماس": لم نتلق أية دعوة رسمية للحوار ونستهجن تصريحات الرئيس عباس

وعلى الرغم من "استهجان" الحملة الإعلامية ضد حكومة هنية و"حماس"، حفلت الصفحات الداخلية لعدد **"الرسالة"** بتقارير عدة

مكرسة للتحريض وكَيل الاتهامات ضد الرئاسة و"فتح" وحكومة سلام فياض، ويمكن استعراض عناوين بعض هذه التقارير كما وردت في عدد واحد من الصحيفة على النحو التالي:

- التهدئة والحوار.. تحرك في نفس المكان (ص: ٢)

ومما جاء في التقرير: "إذا كانت جهود التهدئة تتحرك مكانها، فإنه من غير المتوقع أن تتحرك جهود الحوار بشكل أسرع، فالقضايا مرتبطة ببعضها، وبحسب المراقبين لن يستطيع رئيس السلطة محمود عباس أن يقدم على خطوات جدية في طريق الحوار –طبعاً إذا كانت هناك نوايا حقيقية لتحقيق ذلك– قبل الانتخابات الأميركية ...".

- أبو مرزوق: الاحتلال غير قادر على مواجهة "حماس" والملف الأمني هو عقدة الحوار (ص: ٢).

ومما جاء في التقرير: ودعا أبو مرزوق (موسى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس) رئيس السلطة محمود عباس، و"من يحيطون به"، إلى "عدم وضع شروط وخلط القضايا ووضع العصي في الدواليب"، مشدداً على ضرورة أن يكون الحوار مباشراً وغير مشروط.

وفي تحريض ضد الرئيس، نقل التقرير عن أبو مرزوق قوله إن "الفائز الأكبر من عقد هذا الحوار هو أبو مازن ... فالرئيس أمامه فترة زمنية قصيرة، وخلال السنوات الأربع التي قضاها رئيساً لم يقدم أي إنجاز للشعب الفلسطيني ولم يحقق شيئاً يذكر"

- مصادر: الرئيس السنغالي يثني على صدقية "حماس" ويتهم "فتح" بإفشال الحوار (ص: ٥)

ونسب ما جاء في هذا التقرير المنقول عن صحيفة **"القدس العربي"** الصادرة في لندن، إلى "مصادر فلسطينية مطلعة" لم تكشف هويتها، نقلت عن الرئيس السنغالي تصريحات يتهم فيها حكمت زيد، ممثل

"فتح" في حوار دكار "بالتعنت، وعدم الصدق، ومحاولة قطع الطريق على أي اتفاق يمكن التوصل إليه بين الحركتين"، في حين امتدح "حماس" لأنها "كانت صادقة، وتصرفت بمسؤولية عالية في ذلك اللقاء". كما نقل عنه قوله للوفدين خلال الحوار "تبين لي أن حكومة إسماعيل هنية، من حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، هي حكومة شرعية، بصفتها حكومة تصريف أعمال، وأن حكومة سلام فياض غير شرعية".

● "فتح" تتهم فياض "بسرقة" ٤٠ عاماً من منجزات الحركة (ص: ٥)

وجاء في هذا التقرير المنسوب إلى صحيفة **"الراية"** العمانية، أن فياض يتعرض إلى ضغوط هائلة من قيادات "فتح" الشابة التي تتهمه "بالسيطرة على الأوضاع السياسية والمنجزات التاريخية التي حققتها حركة فتح". وأضاف "تعتبر تلك الشخصيات أن ما يسعى إليه فياض يعتبر انقلاباً أبيض عليها عن طريق حشد الدعم الأميركي والإسرائيلي له ولحكومته ".

وتابع التقرير نقلاً عن فياض أنه "لن يسمح لحركة "فتح" بالسيطرة على الحكومة، ولن يسمح أيضاً بحلها إلا بإرادته هو شخصياً ووفق ما يراه مناسباً، ويجب أن يكون اختيار الشخصيات المشاركة في أي حكومة مقبلة خاضعاً له وحسب المعايير والشروط الأميركية"!

● دحلان يتصل بصحافيين لإجراء مقابلات معه ضمن محاولاته العودة للمشهد الفلسطيني (ص: ٢٠)

ونقلت الصحيفة الخبر عن "مصادر فلسطينية مطلعة" لم تكشف هويتها، ووصفت محمد دحلان بـ"زعيم ما كان يعرف بالتيار الانقلابي في حركة فتح"، وتضمن الخبر اتهامات لدحلان منها أنه "خصص موازنات كبيرة لعدد من الصحافيين الذين أجرى اتصالات معهم بهدف التركيز عليه، وعلى تصريحاته في المرحلة المقبلة".

التهدئة بين انتقاد وتبرير

انعكست مواقف الفصائل السياسية من التوصل إلى "التهدئة" بين إسرائيل وحركة "حماس" في قطاع غزة على طريقة تناول الموضوع في التغطية الإخبارية وفي المقالات التي نشرتها الصحف. ففي حين ركزت تغطية الصحف في الضفة على بعض الدلالات في تراجع موقف "حماس" بشأن إبرام تهدئة لا تشمل الضفة الغربية خلافاً لمواقفها السابقة، وتأثير ذلك في خدمة الموقف الإسرائيلي الساعي لتعميق الانقسام بين الضفة والقطاع، و"التشكيك" في خطابها بشأن استمرار المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي، اعتمدت صحيفتا حركة حماس (**فلسطين** و**الرسالة**) خطاباً إعلامياً "دفاعياً" سعى إلى إظهار التهدئة بوصفها مصلحة وطنية عليا لا تمس بالموقف الثابت من المقاومة.

وأبرزت الصحف الصادرة يوم ٦/٢٠ خبر إبرام التهدئة على صدر صفحاتها الأولى، لاسيما من حيث ترحيب السلطة بها، ولكن مع المطالبة بعدم استثناء الضفة منها، فيما تناولت "**فلسطين**" و"**الرسالة**" الموضوع على النحو التالي:

"فلسطين"

نشرت "**فلسطين**" أنباء على أيام عدة على صدر صفحتها الأولى حول بدء سريان التهدئة، ليتضح للقراء في صبيحة كل يوم أن المنشور غير صحيح، حيث كانت تتواصل الاعتداءات الإسرائيلية وإغلاق المعابر خلافاً لما كانت تعلنه "حماس" بشأن بنود اتفاق التهدئة. كما تم اتّباع سياسة إعلامية "دفاعية" هدفها تصوير الاتفاق كانتصار للمقاومة. ويمكن ملاحظة هذا "الارتباك الإعلامي" من خلال رصد العناوين الرئيسية لأعداد متتالية من الصحيفة على النحو التالي:

٦/١٨:

تبدأ الساعة السادسة من صباح غد ولمدة ٦ شهور

"حماس": التهدئة ثمرة صمود ومقاومة الفصائل وتوافقها

فتح المعابر التجارية خلال أيام وبدء مفاوضات حول معبر رفح بعد أسبوع

٦/١٩:

التهدئة بدأت اليوم وسط ترحيب دولي وشعبي "حذر"

هنية: التهدئة من شأنها أن توفر الأمن وتحقق المصالح وتخفف المعاناة

٦/٢٠:

قبل دخول التهدئة حيز التنفيذ بساعة .. شهيد وجريحان في قصف إسرائيلي وسط القطاع

موفاز: اتفاق التهدئة استسلام كامل لـ"حماس"

٦/٢١:

التهدئة بين الفصائل و"إسرائيل" تدخل يومها الثالث

"حماس" تلوح بالعصا حال خرق "إسرائيل" للتهدئة

وركزت المقالات وتصريحات قادة "حماس" المنشورة في **"فلسطين"** على تصوير التهدئة كمصلحة وطنية عليا، وكأنها اتفاق بين إسرائيل والفصائل وليس "حماس" فقط. وكتب رئيس تحرير الصحيفة مصطفى الصواف في زاوية "أبعاد" على الصفحة الأخيرة من عدد يوم ٦/٢٢، "قد يسأل سائل، لماذا الآن تقبلون بالتهدئة والتوافق الوطني عليها، في حين أن هذا الأمر، عندما كان يعرض من قبل الرئيس محمود عباس، كان يواجه باعتراض، والرد عندنا أن التهدئة اليوم ليست موجهة ضد المقاومة، بل تهدف إلى حماية المقاومة، لكن في المرات السابقة كان الهدف منها المقاومة والعمل على تحجيمها ووقفها خدمة لمشاريع يؤمن بها البعض".

وفي حين دافع عن "التهدئة" في القطاع، طالب "الضفة" بالرد على الاعتداءات الإسرائيلية بطريقة لا تخلو من التحريض على موقف السلطة من المقاومة في الضفة، حيث قال: "أود الإشارة إلى أن الضفة الغربية بهذا الاتفاق تحرر نفسها من أي قيد، ويمكن لها أن تعيد تشكيل خلاياها العسكرية طالما أن (إسرائيل) لا تريد شملها في التهدئة، وأن ترد على الاعتداءات الإسرائيلية. صحيح أن المقاومة في الضفة محاصرة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي تتولى تنفيذ خارطة الطريق التي تستهدف رأس المقاومة، ومن قوات الاحتلال، ولكن لن تعدم الوسيلة لترتيب صفوفها وتوجه رسائلها كيفما شاءت وحيثما شاءت، وهذا فيه من الإيجابية الكثير".

"تفجير الشاطئ" .. وإنفجار التحريض!

جاء تفجير الشاطئ الذي أودى بحياة طفلة وخمسة من كوادر كتائب عز الدين القسَّام التابعة لحركة "حماس" في ٢٥ تموز/يوليو، ليرفع وتيرة الاحتقان الداخلي، وليظهر مدى توظيف وسائل الإعلام، لاسيما العامة والحزبية، كسلاح في تأجيج الصراع الداخلي، حيث عادت لغة التحريض والتخوين والاتهامات المتبادلة ونزع الشرعية وإنكار الآخر لتهيمن على الخطاب الإعلامي، ولتؤثر بشكلٍ متفاوت على تغطية بعض وسائل الإعلام المستقلة، التي دفع بعضها قسطاً من فاتورة الخلاف الداخلي المتفاقم.

ففي حين حملت حركة "حماس" وحكومة هنية المقالة ما أسمتهم بـ "التيار الانقلابي" و"أذناب الاحتلال" في حركة "فتح"، المسؤولية عن التفجير، ردت الأخيرة بتحميل المسؤولية لأطراف من داخل من أسمتهم "الانقلابيين". وقد انعكست أجواء الاتهامات المتبادلة على التغطية الإعلامية في الصحف التي خصصت معظم التقارير على صفحاتها الأولى لتناول تداعيات التفجير، بما تضمنه من تحريض خطير، وإن اكتفت في معظم الأحيان بنقل تصريحات الطرفين واتهاماتهما المتبادلة، ولكن بطريقة أسهمت في زيادة حدة الاحتقان الداخلي. وفي حين ركز إعلام "حماس" على شن حملة عنيفة على "فتح" والرئاسة الفلسطينية،

ونشر الأنباء عن انتهاكات الحريات والاعتقالات في الضفة الغربية، مع تجاهل أو تبرير الانتهاكات في قطاع غزة، ركزت الصحف في الضفة بالمقابل على الانتهاكات والاعتقالات في القطاع، مع عدم إيلاء اهتمام متوازن لما شهدته الضفة من انتهاكات.

وتقدم العناوين الرئيسية على الصفحات الأولى خلال يومي ٢٧ و٢٨/٧/٢٠٠٨ نموذجاً على انجرار صحفيتي **"فلسطين"** و**"الرسالة"** للترويج إلى خطاب التحريض السياسي (كذلك كان الحال في بعض مواد الصحف بالضفة)، كما هو مبين أدناه:

"فلسطين" ٢٧/٧:

جماهير غزة تشيع جثامين شهداء "تفجير الشاطئ"

النائب الحية يتهم "فتح" بـ "التفجير" ويطالب بملاحقة المتورطين

وطالب النائب خليل الحية (استهدفت سيارته بالتفجير) كما ورد في هذا التقرير، قيادات "فتح" بتحديد موقفها من التفجير، وقال: "يجب أن تختار "فتح" واحداً من اثنين: إما أن تكون وطنية وشريفة، وإما أن تكون عميلة وخائنة، وهؤلاء مصيرهم معلوم".

ويتضح من خلال هذه التصريحات حول "مصير الخونة" أنها تتضمن تحريضاً صريحاً على القتل، مع "تلويح" بالتخوين. ومثل هذه التصريحات التحريضية تكررت في الصحف من باب التغطية الإخبارية، لكنها كانت تفتقر في أحيان كثيرة للتوازن والموضوعية في نقل الأخبار، لاسيما بحجب وجهة النظر الأخرى، أو تجاهل انتهاكات الطرف الآخر، أو باعتماد سياسة تحريرية تنقل المضمون لا النص الحرفي للخطاب السياسي التحريضي الموجه قصداً لزيادة حدة الاحتقان السياسي.

الحكومة في اجتماع طارئ لها عقب "الجريمة":

عمليات التفجير تهدف إلى ضرب حالة الهدوء التي يعيشها القطاع

وفي هذا التقرير نشرت "فلسطين" بياناً صادراً عن الحكومة المقالة اشتمل على قدر كبير من التحريض والاتهامات، والتهديد الواضح لوسائل الإعلام التي اتهمتها بالانحياز لصالح "فتح"، قبل أن تتخذ بحق الصحف الثلاث الصادرة في الضفة إجراءات "عقابية" تمثلت بمنعها من التوزيع في القطاع.

ومما جاء في بيان الحكومة المقالة تأكيدها على أن تفجير الشاطئ يحمل دلالات سياسية توضح وصول من أسمتهم بـ "التيار الانقلابي" إلى "مرحلة خدمة الاحتلال والنيابة عنه في القتل والإرهاب".

وفي حين انتقد البيان "ما تروجه مواقع ووسائل حركة "فتح" الإعلامية، وما يسمى تلفزيون فلسطين"، جاء بيان صادر عن وزارة الداخلية التابعة لهذه الحكومة ليشن في اليوم التالي هجوماً عنيفاً على عدد من وسائل الإعلام باتهامها بالتحيز لصالح حركة "فتح"، كما هو مبين أدناه في التقرير المنشور في "فلسطين" يوم ٢٨/٧:

دعت وسائل الإعلام إلى التزام الحيادية والموضوعية

وزارة الداخلية تعلن الاستنفار العام وتكثف إجراءاتها لكشف مرتكبي مجزرة الشاطئ

واتهم البيان حركة "فتح" بالقيام بما وصفه "تدليس وتضخيم الأمور والوقائع على الأرض، ومحاولة تصوير ما يحدث من ملاحقة للقتلة المجرمين وكأنّه تصفية لحركة فتح". وأكد أن "هذا الأمر يحدث للتغطية على ما تقوم به الأجهزة الأمنية في الضفة منذ أكثر من عام، وتستمر به حتى اليوم من القيام باستهداف المجاهدين والمقاومين ولكل من ينتمي لحماس". كما اتهم "عدة وسائل إعلامية" بالتغطية "المنحازة غير الحيادية والمهنية للأحداث الميدانية"، وأنها "تقوم بتبني رواية حركة "فتح" وكأنها روايتها، ولا تذكر رواية الحكومة الفلسطينية (المقالة) أو ذكرها على استحياء".

كما نشرت الصحيفة في اليوم ذاته على صفحتها الأخيرة مقالة في زاوية "أبعاد" تحت عنوان "في غزة: رواتب مقابل القتل"، تضمنت هجوماً تحريضياً لاذعاً ضد الرئيس عباس ورئيس الحكومة في رام الله سلام فياض، وذهبت إلى حد نزع الشرعية عن الرئيس المنتخب الذي وصفه كاتب المقالة بـ "رئيس المقاطعة"، أي مقر الرئاسة، وليس رئيساً للشعب، كما هو مبين أدناه:

في غزة: رواتب مقابل القتل

(**"فلسطين"**، ٢٨/٧، ص: ٢٨)

ومما جاء في المقالة: وهنا أيضاً لا بد من سؤال: أين رئيس المقاطعة مما يجري؟ أين هذا الحريص على حقن دماء مواطنيه لدرجة أنه لم يعد يؤمن بالعنف لغة مع الأعداء، فهل يؤمن بها مع الأهل والرعية؟ وهل تندرج هذه الفعلة الآثمة في ما يطمح إليه وفريقه؟

وأضاف الكاتب: أيهما أحق بالشجب والاستنكار يا فخامة رئيس المقاطعة: جريمة القتل في غزة التي أودت بحياة مقاومين لطالما أطهاراً دوخوا الاحتلال بجهادهم، أم عملية الجرافة الثانية في القدس التي سارعت فخامتك إلى وصفها بالإرهابية وبأنها ليست من أخلاق شعبنا وتسيء إلى سمعة الفلسطينيين؟!! هل تعد الاستشهادي غسان أبو طير قاتلاً يجب تجريمه، وفلول مقاتلي ثورتك الأرجوانية "القتلة" مناضلين يجب أن تغدق عليهم الرواتب والهبات والأعطيات؟! أي رئيس هذا الذي يجرم شعبه ويبرئ قاتليه؟ أي رئيس هذا الذي يحاصر شعبه ويغري خصومه به ويدير ظهره له، وفي المقابل يتودد لأعدائه ويلاحقهم بلقاءات وسهرات تغص بالقبلات والعناقات؟! هل بعد كل ذلك يبقى هذا الرئيس رئيساً؟!

وفي المقابل، ركزت الصحف الصادرة في الضفة الغربية على إبراز الإجراءات التي اتخذتها "حماس" وحكومتها في قطاع غزة ضد كوادر ومؤسسات حركة "فتح" وبعض وسائل الإعلام، التي تجاهلها إعلام "حماس"، وفي حين تجاهلت صحيفة **"القدس"** نشر موقف "حماس"

وحكومتها كخبر مستقل على الصفحة الأولى كما فعلت بإبراز موقف "فتح" والرئاسة، قامت صحيفتا **"الأيام"** و**"الحياة الجديدة"** بنشر خبر مستقل عن بيان الحكومة المقالة على صفحتها الأولى، مع الإشارة إلى أن الصحف الثلاث، لاسيما **"الحياة الجديدة"** و**"الأيام"**، أفردت مساحات واسعة لموقف الرئاسة و"فتح" وإن اعتمدت مصطلحات في سياستها التحريرية مغايرة لما كانت تنقله عن وسائل الإعلام الرسمية، لاسيما أخبار وكالة "وفا"، حيث استبدلت مصطلحات مثل "عصابات حماس" أو "مليشيات حماس السوداء" بأخرى مثل "شرطة الحكومة المقالة" أو "أجهزة أمن الحكومة المقالة" أو "عناصر حماس".

هجوم على الشجاعية .. وآخر على وسائل الإعلام

مرة أخرى، عاد خطاب الحوار والوحدة للتراجع في وسائل الإعلام وسط ضجيج التحريض والتشهير والاتهامات المتبادلة بين حركتي "فتح" و"حماس"، التي احتلت عناوين الصحف اليومية مع اندلاع أحداث الشجاعية في ٢/٨/٢٠٠٨، عندما شنت الأجهزة التابعة للحكومة المقالة في غزة هجوماً عنيفاً على حي الشجاعية، حيث تقطن عائلة حلّس التي ينضوي عدد كبير من أفرادها في إطار "فتح".

وفي حين سعت صحيفتا **"القدس"** و**"الأيام"** إلى اعتماد سياسة تحرير تخفف من استخدام مصطلحات تحريضية أو توصيفات لنزع الشرعية عن الآخر من قبيل استخدام تعبير "اشتباكات بين شرطة الحكومة المقالة وعائلة حلس"، كانت **"الحياة الجديدة"** أكثر اقتراباً في تغطيتها والمقالات المنشورة فيها من خطاب التحريض والاتهام الذي اعتمدته حركة "فتح" والسلطة في الضفة الغربية من قبيل استخدام تعبير "هجوم "حماس" على الشجاعية" و"اختطاف" بدلاً من "اعتقال"، فيما تجاهلت الصحف الثلاث إلى حد بعيد انتهاكات الأجهزة الأمنية والاعتقالات السياسية في الضفة عقب هذه الأحداث، مع إبراز الانتهاكات والاعتقالات في غزة. كما كانت صحيفة **"فلسطين"** تنطق

بلسان خطاب التحريض وتبرير الهجوم على حي الشجاعية وحملات الاعتقال وإغلاق المؤسسات في غزة، مع إبراز الانتهاكات والاعتقالات في الضفة.

وبخضوع العديد من وسائل الإعلام إلى سطوة السياسي واستقطابات الصراع الداخلي، كانت الاتهامات بالانحياز لهذا الطرف أو ذاك في التغطية الإعلامية تتصاعد ضد وسائل الإعلام والصحافيين العاملين فيها وصولاً إلى اتخاذ وزارة الداخلية في الحكومة المقالة قراراً بمنع توزيع صحف الضفة الثلاث في قطاع غزة، إضافة إلى اقتحام وإغلاق مؤسسات إعلامية، كما حدث مع إذاعة "صوت الشعب" التابعة للجبهة الشعبية، ليضاف ذلك إلى إجراءات السلطة في رام الله بمنع توزيع صحيفتي **"فلسطين"** و**"الرسالة"** في الضفة، في حين لم يسلم عدد من الصحافيين من الاعتقال في الضفة والقطاع تحت مسمى "الاعتقال الأمني" أو "المخالفات الجنائية"، وغيرها من المسميات والتوصيفات التي استخدمها طرفا الصراع الداخلي لإنكار أو تبرير الاعتقال السياسي وانتهاكات حرية الرأي والتعبير.

ويمكن ملاحظة ما سبق من خلال رصد العناوين الرئيسية لصحيفتي **"فلسطين"** و**"الرسالة"**، صبيحة اليوم التالي لأحداث الشجاعية (٣/٨)، التي جاءت على النحو التالي:

"فلسطين":

"الداخلية" تعلن إغلاق المنطقة بعد السيطرة عليها لمدة ثلاثة أيام

مقتل تسعة فلسطينيين بينهم عنصران من الشرطة خلال اشتباكات شرق غزة

وزير الداخلية سعيد صيام:

العملية الأمنية في الشجاعية استهدفت خارجين عن القانون

تم تفكيك المربع الأمني بعد أن استنفدنا كافة السبل السلمية

جيش الاحتلال سمح للفارين بدخول الخط الأخضر

الإفراج عن عشرة من قيادات فتح في غزة

كتائب الأقصى والأجهزة الأمنية تختطف القيادي في حركة "حماس" محمد غزال وتهدد بقتله

وتقدم تغطية الصحف لقضية الاعتقال السياسي مؤشرات على إخفاق الصحف في شن حملة لتحويل قضية الدفاع عن حرية الرأي والتعبير إلى قضية رأي عام، سواء في الضفة أم القطاع، بل وانحرفت الصحف عن دورها في ضمان حق الجمهور في المعرفة من خلال تعمدها تجاهل أو عدم إبراز الاعتقالات التي كان يقوم بها الطرف الآخر، بما في ذلك اعتقال صحافيين، بحيث استخدمت قضية الاعتقالات ودهم الجمعيات والمؤسسات الإعلامية كمادة إخبارية للتحريض حسب المسافة التي تفصل سياسة هذه الصحيفة أو تلك عن طرفي الصراع الداخلي.

فقد أبرزت الصحف الثلاث في الضفة أخبار الاعتقالات والانتهاكات في قطاع غزة على صفحاتها الأولى (٣/٨)، فيما تجاهلت أو نشرت جزءاً من الانتهاكات في الضفة في صفحات داخلية، وبالمقابل أبرزت صحيفة **"فلسطين"** الاعتقالات في الضفة وتجاهلت أو "بررت" الاعتقالات في غزة، على الرغم من إقرار "حماس" بتنفيذ اعتقالات سياسية "رداً على اعتقال كوادرها في الضفة"!

وفي تعقيبه على السياسة التحريرية لصحيفة **"فلسطين"**، في ضوء نتائج عملية الرصد، يقول مصطفي الصواف: نحاول دائماً أن نكون على منتصف الطريق بقدر ما نستطيع، وتحدث هناك بعض القضايا أحياناً تجعل الأمور تطغى على هذا التوازن، بحيث نكون مع اتجاه معين، ليس ضد اتجاه آخر، ولكن محاولة لتعديل سلوك الاتجاه الآخر ... لا يوجد في الإعلام حيادية، صحيح نحن إعلام حزبي، لكن حزبيتنا لا تلغي أننا مهنيون، نحاول بقدر الإمكان أن نكون على قدر من التعاطي مع كل القضايا.

ويضيف حول استخدام المصطلحات: نحن نرفض استخدام أي تعابير كما ترد ... ودائماً نقف عند حدود معينة حتى لو وردت بعض الكلمات في بعض التقارير نرفعها لأنها كلمات تسيء إلينا كشعب فلسطيني، بإمكاننا أن نتدخل في هذه اللحظة وأن نرفع مثل هذه العبارات وأن نبحث دائماً عن عبارات أخرى، فبدل أن نقول دايتون يمكن أن نقول أجهزة أمنية أو حكومة رام الله بعيداً عن المسميات التي فيها تجريح وإساءة.

ويقر وسام عفيفة، المحرر المسؤول في **"الرسالة"**، بالطابع الحزبي للصحيفة، ويقول: نحن في صحيفة **"الرسالة"** صحيفة حزبية ولا ننكر ذلك، وهذا العنوان موجود على الصفحة الأولى من الصحيفة التي تصدر عن حزب سياسي، وبالتالي هذا جزء من الإطار العام لسياستنا التحريرية لأنه يتعاطى مع كل ما يهتم بالشأن الإسلامي وندافع عنه. اليوم تختلف سياستنا عن الأمس، لأنه أصبحت الحركة الإسلامية هي السلطة وليست المعارضة، وبالتالي أيضاً نحاول أن ندافع عن المشروع الإسلامي في إطار مهني بعيد عن الدعاية، وعن التضليل، ونحن على قناعة أن أي تحليل لمضمون الصحيفة يستطيع أن يلمس من خلاله القارئ أن هناك التزاماً بالحد الأدنى من المهنية.

وفي تعقيبه على النتائج الأولية لعملية الرصد، يقول عفيفة: إذا كان لدينا أي نوع من التشويه والخروج عن الأسس المهنية نحن على استعداد أن نواجه من خلال جهات قانونية أو حقوقية أو حتى من خلال القضاء، هذا الأمر نعتقد أنه مهم لدينا، ويجب ألا ننجر للتحريض والشتائم وترويج أخبار كاذبة، ومعظم أخبارنا ومصادرنا واضحة حتى لا ننفك ندون المصادر التي ننقل عنها، وإذا كان هناك خطأ نقر بأنه خطأ، وننشر ردود الجهات التي بحاجة إلى ردود.

وبرأيه، "المشكلة أن حكومة رام الله والجهات في رام الله لا تتيح لنا الوصول إلى المعلومات ولا تتعاطى معنا إلا من زاوية التشكيك والرفض وعدم القبول، والدليل على ذلك منعنا من التوزيع والطباعة في الضفة الغربية منذ أكثر من عام، وهذا يخلق حاجزاً في الإعلام. بالمقابل، إذا أتيحت لنا أخبار أو شخصيات من "فتح" نحاول الوصول إليها، ونحن

نحاول كثيراً الاتصال بقيادات في "فتح" للرد على تصريحات من "حماس" والرد على تقارير سياسية ومواقف، لكن هذا الحاجز يجعل عندنا نقصاً في المادة التي تغطي هذا الجانب".

وحول المصطلحات، يقول عفيفة: نحن نتعاطى مع المصطلحات بحيث تتناسب مع سياستنا التحريرية، نحن نعتبر حكومتنا في غزة حكومة شرعية، وبالتالي نتعاطى معها من هذا الباب، ونقول حكومة السيد هنية، في حين نعتبر أن الحكومة بالضفة منقوصة الشرعية بسبب الخلاف السياسي، وهذا واضح لدينا. ويضيف: أنا لا أقبل أن أنشر خبراً كاذبا مثل فياض سرق مليون دولار دون أن نعتمد على مصدر سواء جهة أو وثيقة أو دليل أو وسيلة إعلام واضحة، هذه مسألة مهمة لدينا.

غير أنه يتابع قائلاً: نحن تعاطينا مع المصطلحات بالحد المتوسط، قلنا إن هناك انقلابيين، وأوجدنا هذا المصطلح، ولكن لم نتكلم عن خونة مثلاً أو ميليشيات أو عصابات، نحن ننقل أية كلمة أو أي مصطلح على لسان مسؤول إذا قال ميليشيات أو عصابات فهذا يذكر على لسانه وليس على لسان الصحيفة، وهو يتحمل مسؤولية تصريحه وليست الصحيفة.

استخلاصات

- بينت نتائج عملية الرصد وجود خطاب إعلامي تحريضي واتهامي "متفاوت" في الصحف المحلية، وفقاً للمسافة التي تفصل كل صحيفة عن طرفي الصراع الداخلي. وكانت الصحف الحزبية، أو المرتبطة بأحد طرفي الصراع، الأكثر انخراطاً في نقل لغة التحريض إلى جمهور القراء. وفي قطاع غزة، عكست صحيفتا **"فلسطين"** و**"الرسالة"**، الخطاب التحريضي لحركة "حماس"، وشكلتا نموذجاً للدور السلبي للإعلام الحزبي عندما يتحول إلى إعلام تعبوي فئوي في سياق الصراع الداخلي، لاسيما "الرسالة" التي تقر بتبعيتها الحزبية لحركة "حماس"، وواصلت التحريض حتى في ظل الدعوات للحوار و"والتهدئة الإعلامية"، في مقابل صحيفة

"فلسطين" التي حاولت اعتماد سياسة تحريرية أكثر انفتاحاً على الجمهور بمختلف تلاوينه، والتزمت بالحد من استخدام لغة التحريض والدعوة للحوار في بعض المراحل.

- تبين الأمثلة الواردة في التقرير بشأن خطاب التحريض على الكراهية والعنف في عينة الرصد، مستوى تردي الأداء الإعلامي في فترات احتدام الصراع السياسي الداخلي، بشكل يتناقض مع المحتوى الديمقراطي لحرية التعبير في وسائل الإعلام كما يكفلها القانون الأساسي الفلسطيني، وقانون المطبوعات والنشر، على الرغم من ثغراته، فضلاً عن انتهاك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبخاصة في المادة رقم (١٩)، التي تنص على أن "لكل إنسان حقاً في اعتناق آراء دون مضايقة"، وأن "لكل إنسان حقاً في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها"، وكذلك المادة (٢٠)، التي تنص على أنه "تحظر بالقانون أية دعاية للحرب"، كما "تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف".

- لم يكن هذا التردي في الخطاب الإعلامي وليد لحظة الانقسام الداخلي، بحيث يمكن القول إن تفاقم الصراع الداخلي وصولاً إلى هذا الانقسام كان بمثابة "القشة التي قصمت ظهر البعير"، ذلك أن البنية المؤسساتية الضعيفة في سياق النمو المشوه للإعلام المحلي في مجتمع خاضع للاحتلال لعبت دوراً حاسماً في تطويع جزء مهم من وسائل الإعلام المحلية، لاسيما الرسمية والحزبية، لخطاب المستوى السياسي ومقتضيات تأجيج الصراع الداخلي. بل يمكن القول إن بعض التوسع في المشهد الإعلامي عبر ظهور وسائل إعلامية جديدة ارتهن لمقتضيات الصراع الداخلي، في حين كان البعض الآخر ضحية لها بالإغلاق، أو دهم المقار ومصادرة محتوياتها، أو منع التوزيع وغير ذلك.

- عانت السياسات التحريرية في **"فلسطين"** و**"الرسالة"** (على الرغم من بعض التفاوت) مما يشبه حالة "الاستلاب" أمام سطوة السياسيين المتصارعين، فظهرت المواد الإعلامية في لغتها ورسالتها خاضعة للخطاب السياسي ذاته، بما ينطوي عليه من تصعيد أو تهدئة. لذلك، كان منسوب التحريض يعلو أو يخفت تبعاً لتطور الصراع السياسي ذاته، ما يشير إلى أن معالجة الانقسام الداخلي واعتماد الحوار بديلاً لحسم الخلافات بالعنف سيساعد في إعادة النظر في السياسات التحريرية للصحف، بما يعزز الأداء المهني والالتزام بنقل الحقيقة للجمهور.

- اتسمت التغطية الإخبارية في صحيفتي "حماس" (كما هو حال الصحف في الضفة)، وعلى الرغم من التباينات، بالافتقار إلى الموضوعية والتوازن والشمولية في نقل الرأي والرأي الآخر. وفي حين أظهرت الصحف الثلاث في الضفة انحيازاً لمواقف السلطة وحزبها وحكومتها، وتبنت الدفاع عن شرعيتها في مقابل نزع الشرعية عن الطرف الآخر، تبنت **"فلسطين"** و**"الرسالة"** في غزة مواقف حركة "حماس" والحكومة المقالة، ودافعت عن شرعيتها في مقابل نزع الشرعية عن الطرف الآخر. وكان المشترك بين الصحف نفي أو تجاهل أحد طرفي الصراع، وعدم التوازن في تناول مختلف الآراء، لاسيما على الصفحات الأولى، وفي الصور المنتقاة للنشر.

- لعبت الصحيفتان دور رأس الحربة في "التعبئة الحربية" وتبرير اللجوء إلى السلاح لحسم الخلافات الداخلية والتحريض والتشهير ضد الرئاسة والسلطة وأجهزتها الأمنية والعديد من قادة وكوادر حركة "فتح"، وعكست في سياستها العامة نموذجاً سلبياً للإعلام الحزبي المنفلت من عقاله، غير الملتزم بمعايير العمل المهني، وغير الخاضع للرقابة أو المساءلة حول ما يبثه من تحريض واتهامات وتشكيك. وبذلك تبنت الصحيفتان خطاباً إعلامياً تعبوياً وتحريضياً، وركز على محاولة إضفاء "الشرعية" على الحكومة المقالة في غزة ومجمل الإجراءات التي اتخذتها والتشكيلات الأمنية التي استحدثتها، مقابل نزع الشرعية عن إجراءات وقرارات الرئاسة وحكومة تسيير الأعمال

في الضفة الغربية. وعكس هذا الخطاب الإعلامي مسوغات ومفردات الخطاب السياسي الحزبي لحركة "حماس"، مسخراً في سبيل ذلك التغطية الإخبارية التعبوية والمواد الدعوية الدينية وتسييس الخطاب الديني، لخدمة الموقف السياسي للحركة.

- اعتمدت الصحف في الضفة في نقل مجريات الصراع الداخلي، لاسيما في قطاع غزة، على وكالة "وفا" الرسمية، إلى حد بعيد، بغض النظر على مدى توفر مصادر موثوقة، وعلى الرغم من تخفيف حدة المصطلحات أحياناً، كأنها كانت تحاول تحميل المسؤولية للوكالة في حالة ثبوت عدم دقة الأخبار المنقولة عنها، فيما اعتمدت صحيفتا **"فلسطين"** و**"الرسالة"** على بيانات وتصريحات الناطقين باسم "حماس" والحكومة المقالة بشأن ما كان يحدث في القطاع، دون أي تدخل يذكر، في حين لم تكن مصادر المعلومات معروفة في كثير من الأخبار حول ما كان يحدث في الضفة، ما أضعف مصداقية مثل هذه الأخبار، وفاقم نشر الاتهامات دون تمحيص مهني.

- أسهم منع صحيفتي **"فلسطين"** و**"الرسالة"** من العمل والتوزيع في الضفة، وكذلك منع صحف الضفة من التوزيع لفترات في القطاع، في إضعاف قدرة مراسلي هذه الصحف على الوصول إلى المعلومات، فضلاً عن زيادة الضغوط على الأداء الإعلامي الناجمة عن شيوع "ثقافة الخوف والترهيب" التي عززت انتشار مرض الرقابة الذاتية في سياسات المؤسسات الصحافية وأداء العاملين فيها.

- عكست المقابلات التي أجراها فريق الرصد وجود قدر من التبرير لدى المسؤولين عن السياسات التحريرية (في الصحافة المكتوبة عموماً) بشأن الافتقار للموضوعية والتوازن، واستخدام لغة التحريض والتشكيك في الصحف، وهو ما يشير إلى الحاجة لإطلاق ورشة من الحوار الإعلامي الداخلي حول المعايير المهنية الواجب الالتزام بها بشأن وقف التحريض على الكراهية والعنف، وتعزيز معايير الموضوعية والتوازن والنزاهة ولغة التسامح والتصالح، وتعزيز السلم الأهلي والنسيج المجتمعي.

توصيات عامة

- إطلاق حملة في أوساط الإعلاميين ووسائل الإعلام المحلية والمؤسسات الإنسانية والحقوقية الفلسطينية لتبني الدعوة إلى تشكيل اللجنة الفلسطينية لمنع التحريض في وسائل الإعلام المحلية، بحيث تضم إعلاميين معروفين بموضوعيتهم ونزاهتهم ونشطاء حقوقيين وأكاديميين وغيرهم، وتركز عملها على مراقبة أداء وسائل الإعلام، بما يضمن وقف التحريض وتقويم الأداء.

- إعادة بلورة سياسات التحرير المعتمدة في وسائل الإعلام المحلية، بشكل يضمن حظر استخدام مصطلحات التحريض والاتهام والتشكيك والتخوين، وتعزيز خطاب التسامح والسلم الأهلي والحوار والمصطلحات الموجهة لتعزيز تماسك النسيج الداخلي من جهة، وتطوير الأداء الإعلامي المهني والموضوعي من جهة أخرى.

- وضع ضوابط مهنية تعزز الالتزام بمبادئ السلم الأهلي، واحترام حقوق الصحافيين والجمهور في آن واحد في الحصول على المعلومات، وفي إبداء الرأي بحرية تامة، بعيداً عن الضغوط السياسية والاجتماعية والمعيشية الناجمة عن حالة الصراع والانقسام الداخلي.

- الاعتماد على مصادر موثوقة في التغطية الإخبارية، وفي نقل المعلومات واعتماد روايات مستندة إلى حقائق، وتعزيز منهج التقصي المهني بشأن المعلومات، بما يحول دون تسرب خطاب التحريض والاتهام من السياسيين إلى جمهور المتلقين عبر وسائل الإعلام.

- توفير برامج تدريبية للصحافيين العاملين في الصحف ومحطات التلفزيون والمواقع الإلكترونية، لتعزيز قدراتهم المهنية بعيداً عن لغة التحريض أو إخضاع الأداء المهني لسطوة السياسي والحزبي، وكذلك توفير برامج لتعزيز البنية المؤسساتية لوسائل الإعلام المحلية وتطوير الأداء المهني لإدارات التحرير فيها.

الصحافة الورقية في الضفة الغربية والإنقسام

غازي بني عودة

تتناول هذه الورقة دور الصحافة الفلسطينية الورقية (المكتوبة) في الضفة الغربية وكيف تعاملت مع الانقسام الفلسطيني. وتم لغاية هذه الدراسة رصد الصحف اليومية الثلاث **"القدس"** و**"الأيام"** و**"الحياة الجديدة"** التي صدرت خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٠/٥/٢٥ و٢٠١٠/٦/١٥ كعينة حول الأداء العام للإعلام الفلسطيني الورقي.

عند الحديث عن دور الصحافة ارتباطاً بأية قضية، فإن الأساس الذي يتوجب على الباحث أو الدارس الانطلاق منه كمقياس للحكم هو الوظيفة المفترضة للصحافة تجاه الجمهور أو المجتمع ومدى التزامها بها أو ابتعادها عنها.

وهناك شبه إجماع واتفاق على أن الوظيفة الرئيسة للصحافة تتمحور حول مسألتين جوهريتين؛ تتمثل الأولى بتقديم المعلومات للناس كأساس لتمكينهم من القدرة على حكم أنفسهم والذهاب للاختيارات الأقرب لتحقيق مصالحهم وأهدافهم، أما الوظيفة الثانية فتقوم على مراقبة الأداء العام للسلطات الرسمية والمؤسسات العامة، أو باختصار أن تكون عين جمهورها وأذنه ولسانه.

وعليه، فإننا وعند معالجة مسألة تتعلق بدور أو أداء الصحافة الفلسطينية ارتباطاً بالانقسام الداخلي وما إذا لعبت دوراً سلبياً أو إيجابياً، فإنه

يتوجب علينا أن ننطلق من هذين المعيارين كأساس للتقييم قبل أن نذهب إلى أية استخلاصات أو آراء أو أحكام. وبجوار هذا، فإن هناك مسالة أخرى لا تتعلق بالوظائف، ولكنها تحكم الأداء والاتجاه العام للصحافة، وهي الحرية المتاحة ومدى استقلالية وسائل الإعلام الفلسطينية المكتوبة منها والمسموعة والمرئية. وأستطيع القول إن ما يقال عن استقلالية الصحافة في بلادنا ليست غير واحدة من خدع كثيرة نعيشها على الرغم من إدراكنا أنها جزء من عشرات الشعارات الكاذبة.

والصحافة الفلسطينية بمختلف مكوناتها، وعلى الرغم من التباين بين مؤسسة إعلامية وأخرى، فإنها بالمجمل واحدة من ثلاثة: إما صحافة حزبية تنطق بلسان الحزب في كل القضايا وتجعل فتواه في المسائل كافة (مهما كانت بسيطة) هي المطلوبة، وإما صحافة تجارية أو صحافة علاقات عامة اختارت درب الحياد السلبي والهدنة مع جميع مراكز النفوذ كي تحقق الربح، ما جعلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة تحتكم لهيمنة السلطة والأحزاب والمجتمع والمعلنين، ولا تجرؤ على الخوض في أية مسالة إشكالية (سياسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية)، وثالثة صحافة تحاول أن تقدم نموذجاً مهنياً مغايراً لكنها ليست غير نقطة في بحر من العمل اللامهني، فيكاد أثرها لا يرى على الرغم من أهمية وجودها في المشهد الإعلامي الفلسطيني كنموذج ممكن التحقق على الساحة الفلسطينية.

وبالعودة إلى عنوان هذه الورقة، ودعوة مؤسسة **مواطن** للبحث والكتابة حول الكيفية التي تعاطت فيها الصحافة الفلسطينية مع الانقسام، فإن مؤسسة **مواطن** أشارت في دعوتها تلك إلى اعتقاد يقول إن كثيراً من وسائل الإعلام لم تلعب دوراً يخفف من حدة الانقسام على الساحة الوطنية الفلسطينية خلال السنوات الثلاث الماضية، وإن وسائل إعلام، وبخاصة الحزبية والفصائلية والمتأثرة بها، قد اصطفت إلى جانب القوى السياسية التي تؤيدها، وإن هذا الاصطفاف كان في غالب الأحيان على حساب المهنية والموضوعية من ناحية، وعلى حساب المصلحة الوطنية العامة من ناحية أخرى.

وهنا أود أن أضيف أن قسماً ليس بالبسيط من وسائل الإعلام ذهبت إلى أبعد من ذلك، ولعبت دوراً أكثر سلبية مما وصفته دعوة **مواطن**، وقد وصل الأمر في عديد من الأحيان حدود التحريض على القتل والمساهمة المباشرة في تأجيج الانقسام وتعميقه كما شكل –لاحقاً وحالياً– أحد المصادر التي تغذي استمرارية الانقسام نظراً لأنها (وسائل الإعلام الفلسطينية) لا تلتزم بأبسط شروط المهنية والموضوعية الصحافية.

الصحافة الورقية .. بين الأمس واليوم

عند الحديث عن الصحافة المكتوبة ارتباطاً بمسألة الانقسام، لا بد من الإشارة إلى أنها كانت الأقل سوءاً في نقل الأحداث ومعالجة هذه المسألة مقارنة بالإعلام المرئي والإلكتروني الذي انحدر إلى دور المحرض على القتل والمشارك المباشر في تأجيج الاقتتال الداخلي والمساهم في تغذية استمرارية الانقسام.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا نستطيع القول، ودون مواربة، إن الصحافة الفلسطينية الورقية لم تقم بمجملها بالحد الأدنى من الدور الوظيفي المفترض بها القيام به تجاه جمهورها فيما يتعلق بالانقسام وتداعياته، فلم نشهد سعياً، ولا حتى رغبة، إلى قول الحقيقة أو السعي إلى تقديمها للجمهور، بل على العكس من ذلك فإنها حصرت دورها في اللهاث خلف أحد أطراف الصراع، أو نأت بنفسها عن كل المساحات والميادين التي قد تعرضها لأي نوع من المواجهة مع أيٍّ من الأطراف الفاعلة أو المؤثرة ضمن هذه المعادلة، ما حولها إلى مجرد تابع قد يقول كل شيء ما عدا ما يفترض به قوله في معظم الأحيان، إن لم نقل في جميع المواقف المهمة.

اليوم نقف على مسافة أعوام ثلاثة من اللحظة التي تؤرخ رسمياً للانقسام الذي تكرس على الأرض بسيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة بعد سلسلة من جولات الاقتتال الداخلي التي سقط خلالها مئات الضحايا، وألحقت أضراراً جسيمة بالشعب الفلسطيني وقضيته على المستويات كافة وفي شتى الميادين.

والسؤال المطروح الآن يتعلق بالدور الذي لعبته الصحافة الفلسطينية والموقع الذي اتخذته مما شهدته الساحة الفلسطينية، وما إذا طرأ أي تغير جوهري على ذلك خلال السنوات الثلاث التي مضت؟

هنا أستطيع القول إن وسائل الإعلام الفلسطينية، ومن ضمنها الصحافة المكتوبة في الضفة الغربية (موضوع هذه الورقة)، لم تغير من سياساتها التحريرية ولم تبدل أولوياتها، ولا تزال تسير وفق المنهج ذاته في النشر والمعالجة المتصلة بما تشهده الساحة الفلسطينية ارتباطاً بقضية الانقسام الداخلي وبغيرها من القضايا المهمة والجوهرية، وإن اختلف مظهر الكلام وطابعه أحياناً.

لقد أحجمت وسائل الإعلام الفلسطينية عشية جولات الاقتتال وخلالها عن قول حقيقة ما كان يجري وأسبابه، وانقسمت إلى فئتين تزين كل منهما موقف طرف وتشيطن الطرف الآخر في الصراع على السلطة، ولم تسعَ إلى إطلاع الجمهور على حقيقة ما كان يجري ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، حتى حين بلغت الأمور ذروتها وأصبحت الحقيقة في أسطع صورها.

وهنا حري بنا أن نذكّر بالعناوين التي اختارتها هيئات تحرير الصحف الفلسطينية يوم الخميس ٢٠٠٧/٦/١٤، أي بعد خمسة أيام من المواجهات الدامية التي كانت أنهت فيها حركة "حماس" في ذلك اليوم سيطرتها الكاملة على قطاع غزة:[١]

كيف بدت جريدة **القدس** يوم ٢٠٠٧/٦/١٤؟ إليكم أبرز عناوين الصفحة الأولى:

تعثر جهود الوساطة ... غزة على شفا حرب أهلية

٢١ قتيلاً وأكثر من ٩٠ جريحاً ضحايا الاشتباكات الدامية المتواصلة

اللواء حماد نقل إلى الرئيس شروط "حماس" الثمانية لوقف الاقتتال

نذر الاقتتال تلوح في الضفة .. اشتباكات مؤسفة في نابلس تسفر عن ١٦ جريحاً

خلال مسيرات سلمية لحقن الدماء

٣ شهداء وعشرات الجرحى ضحايا رصاص المسلحين المجهولين

ونقرأ في الصفحة الثانية من العدد ذاته من جريدة **القدس** العناوين التالية:

عريقات: لا جدوى من حكومة الوحدة الوطنية إذا استمر الاقتتال في غزة

البردويل: ما يجري في غزة استئصال مجموعات معزولة وليس حرباً ضد "فتح"

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل الإعلام الفلسطيني كان على هذه الدرجة من السذاجة والجهل وعمى البصر والبصيرة، ولم يكن يعلم أن الأمر حسم وانتهى كي يستغبي الناس، ويتحدث بعد أن انقضى الأمر عن "جهود وساطة متعثرة" و"شروط لمزيد من الحوار ونذر اقتتال ... الخ"، أم أنه اختار وبملء إرادة القائمين عليه أن يدير ظهره لفكرة حق الناس في المعرفة ووظيفته الرئيسة في إعلام الناس بحقيقة ما يجري؟

ببساطة، وأمام هذه الصورة الغرائبية، فإن الإعلام الفلسطيني كان كما هو حال قرود الحكمة الثلاثة لا يرى ولا يسمع ولا ينطق ... وللدقة لا يريد أن يرى ولا يريد أن يسمع، وبالطبع لا يريد أن ينطق بحقيقة ما يجري، وكل ما كان يريد للناس أن يروه ويسمعوه ينحصر في أقوال وصور وأصوات الساسة وكل ما عداه محجوب!

والأمر ذاته نجده في جريدة **الأيام** التي صدرت في اليوم ذاته ٢٠٠٧/٦/١٤ بالعناوين التالية:

قتل غزة يتواصل بلا رحمة

"فتح" تطالب بوقف القتال أولاً

"حماس" تضع سلسلة من الاشتراطات قبل وقف إطلاق النار

عباس وهنية يؤكدان ضرورة وقف الاقتتال والعودة إلى الحوار

ويفرض العنوان الأخير سؤالاً بديهياً، وهو: طالما أن رأسا الهرم السياسي في البلاد (هنية وعباس) يريدان الحوار، فمن الذي يعارض إذاً ويقاتل على الأرض؟ أوليس مثل هذا العنوان نوعاً من الاستخفاف بأبسط حدود المنطق والعقل؟

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل انظر إلى العناوين التي تنسف كل العناوين السابقة من حيث منطقيتها، حيث نقرأ وفي الصحيفة ذاتها والعدد ذاته العناوين التالية:

البردويل: قرار السيطرة على الأجهزة الأمنية لا رجعة فيه

"حماس" تعلن استيلاء قواتها على معبر رفح والمواقع الأمنية على الحدود مع مصر

هنا يبرز السؤال عن الصدقية التي تتبخر كل قطرة منها وتبددها الصحيفة بنشر هذين الخبرين، فمن نتبع قول الرئيس ورئيس وزرائه "وسعيهما إلى وقف الاقتتال" أم البردويل وقواته التي تؤكد عدم التراجع والتنازل عن سيطرتها؟

كيف يمكن للقارئ أن يفهم اجتماع وتآلف كل هذه المتناقضات في قضية واحدة؟ هناك تبرير وحيد لذلك، حسب اعتقادنا، أن يكون الهدف ليس إعلام الجمهور وتعريفه أو تمكينه من معرفة حقيقة ما يجري وما وصلت إليه الأمور، بل تضليله وعدم تمكينه من المعرفة عبر سلسلة من المتناقضات. هكذا كانت وما زالت طريقة معالجة إعلامنا لقضايا المجتمع الفلسطيني وليدة فكرة الوصاية على عقول الناس وحقهم في المعرفة، وبالتالي الوصاية على شكل وطبيعة وحدود ما يجب أن يطلعوا عليه من معلومات إزاء ما يجري في وطنهم!

ولكن، ووسط كل هذا الخليط من المتناقضات، نستطيع أن نجد جوانب من الحقيقة في صحفنا، لكن عن طريق ترجمة ما نشرته الصحافة الإسرائيلية، حيث نشرت صحيفتا **الأيام** و**القدس** في العدد ذاته الصادر يوم ٢٠٠٧/٦/١٤ مقالاً للكاتبين الإسرائيليين "آفي زخاروف" و"عامي هرئيل" جاء تحت عنوان:

آثار بعيدة المدى على مستقبل المنطقة ... "حماس" قررت حسم المعركة

كما نشرت مقالاً للكاتب الإسرائيلي "جاكي خوجي" تحت عنوان:

دولتان فلسطينيتان وصيف أكثر حرارة

وقد نشرت صحيفة **القدس** مقال "جاكي خوجي" تحت عنوان:

حرب أهلية بالتأكيد

ويبدأ الكاتبان (زخاروف وهرئيل) مقالهما على النحو التالي:

"من المؤكد أن ياسر عرفات يتقلب في قبره ... لم تكد تمر سنتان على رحيله حتى أخذت "فتح" تفقد مواقع قوتها في غزة ...".

ويتحدث الكاتبان في مقالهما عن بداية قيام كيانين في غزة والضفة وان ما يجري حرب أهلية ويلفتان إلى الغياب الغامض لقيادة فتح عن غزة إضافة إلى أن حماس بدأت خطة منظمة لحسم المعركة وغيرها من المعلومات التي وصلت كاتبين إسرائيليين و"عجزت الصحف الفلسطينية عن الوصول إليها"!

أما مقال جاكي خوجي فقد نشرته صحيفة **القدس** تحت عنوان: "حماسستان في غزة وفتح لاند في الضفة" ... .

وهذا عملياً ما أصبحنا أمامه، ولكن لماذا لم يجرؤ الإعلام الفلسطيني ومنه صحيفتا **الأيام** و**القدس** على قوله على الرغم من أنهما نقلتاه عن كتاب إسرائيليين؟ لا نعتقد بوجود مبرر مهني أو منطقي لذلك غير عدم الرغبة في نقل حقيقة ما كان يجري لأن ولاء الصحافة يذهب في الحالة الفلسطينية للحزب وللسياسي وليس للجمهور كما يقتضي أحد أهم مبادئ الصحافة المهنية.

وتظهر الكيفية التي عالجت بها الصحف الفلسطينية مسألة الاقتتال، خللاً جوهرياً في الوظيفة والدور الذي يحرك الصحافة الفلسطينية التي حصرت دورها بالسير خلف السياسي وأداء دور الناطق بلسانه،

ما جعل إعلامنا جزءاً من أدوات السياسي، وإن تفاوتت الدرجة بين مرحلة وأخرى، ومؤسسة إعلامية وأخرى.

الآن وبعد ثلاث سنوات .. هل تبدَّلت الصورة؟

قد يجيب البعض بالإيجاب ويقول نعم تبدلت إذا ما اكتفينا برؤية الشكل ونظرنا إلى السطح فقط، لكن نظرة متفحصة للجوهر تؤكد على أنه بقي كما كان، وهذا يمكن أن نستدل عليه من طرق المعالجة الصحافية التي لم تتبدل، وكذلك أولويات، وأساسيات النشر، وبالتالي طبيعة وماهية المادة الإعلامية التي تقدم للجمهور ارتباطاً بقضاياه المختلفة ومن بينها الانقسام المتواصل.

ومازالت فكرة ترويج الصورة السلبية أو إدانة الآخر هي المحرك أو أحد أهم المحركات الرئيسة للمواد التي يجري نشرها، وللكيفية التي تتم فيها عملية النشر، وعلى الأقل خلال الفترة التي شملتها عملية الرصد للصحف اليومية الثلاث **القدس** و**الأيام** و**الحياة الجديدة** ما بين ٢٥/٥ و١٠/٦/٢٠١٠، يتوجب علينا أن نميز بعضاً من تباين بين صحيفة **القدس** من جهة، وصحيفتي **الأيام** و**الحياة الجديدة** من جهة أخرى، على الرغم من أن اهتمام الصحف الثلاث بأولوية إعلام الجمهور ما زال بعيداً عنها جميعاً.

وعملت ولا تزال الصحافة الورقية –وبدرجات متفاوتة– على تجسيد الصورة السلبية للآخر، وتجميل صورة الذات (الحزب أو الجهة التي تتبعها أو تدور في فلكها) مستخدمة جملة من الأساليب كالانتقائية في النشر والحجب، والتضخيم والتقزيم، واختيار وتحديد مكان النشر، وتعمد تجاهل بعض المعلومات أو الحقائق المهمة والمعروفة ارتباطاً بحدث أو قضية ما، أو إغفال وجودها، وانتقاء واستخدام المصطلح، وغياب النقدية في المعالجة وغيرها من الأساليب والوسائل التي تفضي في محصلتها النهائية إلى تكوين صورة مشوهة عما يجري، وتبقي القارئ أو الجمهور بعيداً عن الاقتراب من معرفة ما يدور في محيطه.

وعلى سبيل المثال، فإن مقارنة سريعة بين عناوين الصفحة الأولى في صحيفتي الأيام والقدس الصادرتين يوم ٢٥/٥/٢٠١٠، تظهر الفارق في الصياغة ودلالاته، وبالتالي الرسالة التي يتلقاها القارئ لهذه من الصحف أو تلك على الرغم من أن الحديث يدور عن حدث واحد.

وجاء الخبر الرئيس لصحيفة **الأيام** يوم ٢٥/٥/٢٠١٠ على ثلاثة أعمدة تحت العنوان التالي:

حركتا "حماس" و"الجهاد" تعلنان رسمياً مقاطعة انتخابات المجالس المحلية في الضفة

ومن عناوين **الأيام** أيضاً:

مشعل: حركة "حماس" لا تسعى إلى الحرب وتؤيد حل الدولتين دون الاعتراف بإسرائيل

ومن اللافت أن هذا الخبر جاء في صحيفة **القدس**، وبالطبع في صفحتها الأولى كما فعلت الأيام، ولكن تحت العنوان التالي:

"حماس" لا تسعى للحرب ... لكنها مستعدة للقتال

مشعل: نحن مع حل الدولتين وحدود ٦٧ دون الاعتراف بإسرائيل..

مواقف الزعماء العرب الذين التقيتهم مؤخراً توحي بصورة "متشائمة"

ويوضح هذا المثال كيف ذهب محرر صحيفة **الأيام** لصيغة "ولا تقربوا الصلاة" في حديث مشعل ما يضعه في دائرة الاتهام من قراء لا يطالعون غير العناوين، وهم كثر، علماً أن متن الخبر في الصحيفتين واحد، وهو التالي:

"أكد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" أن الحركة لا تسعى إلى الحرب لكنها ستقاوم إذا فرضت الحرب عليها. وقال "نحن لا نريد أن نرهق الناس في غزة، إلا أننا سنقاتل لأن مبررات الحرب لدى إسرائيل موجودة ومتوفرة ... ".

ومن العناوين التي وردت في العدد ذاته من صحيفة **الأيام** أيضاً الأخبار التالية:

القاهرة تنفي ادعاءات "حماس" عن اعتقال ضابط مصري في غزة قدم "لجمع معلومات" (نشر على ثلاثة أعمدة)

"المقالة" تمنع اعتصاماً تضامنياً مع "أونروا" في موقع المخيم المحترق وتلغي ورشة عمل حقوقية (عمودين)

وفي أسفل الصفحة هناك خبر نشر على عمودين وبخط صغير (مقارنة بالأخبار سالفة الذكر) هو:

سبع سفن مساعدات تتوجه إلى غزة رغم التحذيرات الإسرائيلية

هنا يجب أن نتوقف أمام عدد أو مجموع الأخبار والمواد التي تحمل رسائل سلبية عن الآخر (حماس)، وكيف تم إبرازها من حيث المساحة والمكان اللذان خصصا لنشرها، ونوع الخط الذي استخدم، ومقارنة ذلك بالخبر المتعلق بحصار قطاع غزة[٢] ومكان نشره، والحيز الذي خصص له، علماً أن الصفحة الأولى احتوت خبراً بعنوان بارز يتحدث عن التسهيلات الإسرائيلية.

يضاف إلى ذلك أن الخبر المتعلق بمنع الحكومة المقالة في غزة اعتصاماً مع "الأونروا" تم نشره بتوسع في الصفحة الأولى، كما أعيد نشره كاملاً في الصفحة رقم ١١ (أي أن الخبر ذاته نشر مرتين في العدد نفسه) وهذا دليل على اهتمام المحرر البالغ به، في حين غاب اهتمام المحرر ذاته مثلاً عن موضوع مطول يعالج انتشار الدروس الخصوصية للطلبة (نعتقد أنه يهم قطاعاً واسعاً من الجمهور) نشرته الصحيفة ذاتها **(الأيام)** ذلك اليوم في الصفحة الحادية عشرة، ولكن دون أية إشارة له في الصفحة الأولى، ناهيك عن أنها لم تنشر أي خبر حوله كما فعلت مع خبر منع حكومة "حماس" المقالة الاعتصام التضامني مع "الأونروا" في غزة!

ويحيلنا هذا الأمر إلى عملية تصميم وتفصيل لحاجة الجمهور واهتمامه بما يتلاءم وينسجم ومقاس اهتمام وحاجة المحرر أو السياسة التحريرية لهذه المؤسسة أو تلك.

واستناداً لما سلف، ولغيرها من المعالجات والأمثلة اليومية المشابهة، فإننا نستطيع القول إن الصحافة الورقية (المكتوبة) في الضفة الغربية واصلت خلال السنوات الثلاث الماضية وبدرجات ووتائر متباينة شيطنة الآخر وتجميل الذات، ما أسهم، وبصورة غير مباشرة، في إبقاء الحال على حاله، وتكريس الانقسام وديمومته، فهي لم تهتم بتقديم الحقائق للناس، كي يقرروا ويستطيعوا أن يضغطوا على أصحاب القرار، بما قد ينهي حالة الانقسام أو يقربهم من إنهائها.

وفي سياق هذه المقارنة، فان جريدة **القدس** لم تنشر نبأ نفي مصر اعتقال ضابط في غزة، وخبر منع "المقالة" الاعتصام التضامني مع الأونروا على صفحتها الأولى، علماً أنها نشرت هذا الخبر في الصفحة الثالثة، وكذلك فعلت مع خبر سفن أسطول الحرية واستعدادات إسرائيل لإقامة معسكر اعتقال.

وتظهر العديد من الأمثلة الأخرى أفضلية نسبية إيجابية تظهر في جريدة القدس تتعلق بعدم تدخل هيئة تحريرها في الأخبار، وبالتالي نجاتها (الأخبار) من مغادرة سياقاتها أو تحميلها رسائل مختلفة تنسجم مع رؤى معينة.

يضاف إلى ذلك أن جريدة **القدس** –كما أظهرت عملية الرصد التي أجريت أثناء إنجاز هذه الدراسة– قد أبقت على هامش أكبر لنشر بعض ما قد يوصل رسائل إيجابية تتعلق بحركة "حماس" وحكومتها المقالة، أو المواد التي من شأنها أن تصب في خدمة رؤاها السياسية ومطالبها المتصلة بفك الحصار عن قطاع غزة، لاسيما إن الإعلام انجر خلف رجال السياسة وطرفي الصراع في عملية الخلط التي تقوم على أساس ثنائية "غزة – حماس" و"الضفة – فتح والسلطة"، الأمر الذي جعل نشر أي خبر إيجابي عن غزة من قبل صحف أو وسائل الإعلام العاملة في الضفة الغربية مشوب بشبهة الوقوع في "خطيئة" مديح "حماس"، والدفاع عن سياساتها، وكذلك أصبح نشر أي خبر إيجابي عما يجري في الضفة من قبل الإعلام العامل في قطاع غزة يقدم كمحاولة لتجميل صورة وسياسات "فتح" والسلطة في الضفة المرفوضة من قبل "حماس" بالطبع!

وقد دفع هذا الحال إلى ابتعاد الإعلام الفلسطيني بمجمله عن هذه المساحات، وأوقعه في فخ التوازن غير المتوازن في معالجة كثير من الأحداث التي كان يضعها في سياقات من قبيل أن هذا وقع هنا في الضفة، وهو أمر مرفوض، ولكن لا بد من التذكير على أن الشيء ذاته كان وقع في غزة، ما يعني أن الإعلام كان، وبصورة غير مباشرة، يسوغ السياسات والممارسات الخاطئة، ويقدم إطاراً لتبريرها من خلال معادلة خطأ هنا وخطأ هناك، اعتقالات هنا واعتقالات هناك، منع هنا ومنع هناك ... الخ.

ونجد في صحيفة **القدس** بعض الأخبار ذات الطابع الإيجابي عن حركة "حماس" أو حكومتها المقالة، وهو نوع من الأخبار والصياغات التي عادة ما تتجاهلها جريدة **الأيام** خشية إظهار "حماس" بثوب غير سلبي.

ومن الأخبار التي نشرتها **القدس** في العدد ذاته ٢٥/٥/٢٠١٠ مثلاً:

هنية: رغبة متزايدة في المجتمع الأمريكي لكسر حصار غزة (عن وكالة الأنباء الألمانية)

مواطن من غزة يجدد السيارات القديمة رغم الحصار الإسرائيلي (عن رويترز)

أمام كل ما سلف، فإننا نعتقد أن الإعلام الموضوعي المهني يتوجب عليه تقديم المعلومات التي من شأنها أن تقرب الجمهور من الحقيقة، لا أن يسقط آراء المحررين أو المسيطرين على الوسيلة الإعلامية المعنية، ويسعى إلى تكريس رؤية ما وأبعاد أخرى أو حجبها عن الناس، أو السعي إلى توجيههم إلى هذا أو ذاك من الاتجاهات.

باختصار، نستطيع القول إن الصحافة الفلسطينية انحازت بصورة سافرة لأحد الطرفين حين اندلاع الاقتتال والصراع بين حركتي "فتح" و"حماس" قبل ثلاثة أعوام، أما اليوم فإنها تحاول أن تبقي على الصورة ذاتها التي رسمتها لكل طرف عند جمهورها، ولا تزال متمسكة بترميم تلك الصورة في كل مناسبة تستطيع، وعند كل حدث يقع.

ومن الأمثلة الأخرى على ما سلف هذا الخبر الذي نقلته الصحف الفلسطينية عن وكالة رويترز يوم ٢٨/٥/٢٠١٠ وقد نشرته **الحياة الجديدة** تحت عنوان:

الجهاديون يهددون تقارب "حماس" مع الغرب (نقلته كما يبدو دون تدخل على الرغم من أن العنوان لا يعبر بدقة عن متن التقرير الذي يتحدث عن اعتداء على فرقة موسيقية وتهديدها)، لكن صحيفة **الأيام** اختارت أن تترك بصمتها عليه وجعلته بعنوان مركب على النحو التالي:

تحصد ما زرعته يداها في قطاع غزة

الجهاديون يهددون تقارب "حماس" مع الغرب

نلاحظ أن العنوان يمثل نوعاً من إسقاط المحرر لذاته على الخبر والرسالة المطلوب نقلها للناس، الأمر الذي لا يتسق مع الأصول الصحافية، ولا يمثل استجابة للضرورات المهنية أو المعالجة الموضوعية في المقام الأول، وينطوي على استفزاز لا يخدم بحال من الأحوال فكرة المصالحة.

وعلى الرغم من أن صحيفة **الحياة الجديدة** تظهر أحياناً بعض "الحيادية السلبية أو المحسوبة" إن جاز الوصف عند معالجتها بعض الأخبار، فإن ذلك ما يلبث أن يتبدد، وهو أمر مفهوم إذا ما أخذنا بالاعتبار أن الحديث يدور عن صحيفة رسمية تتبع السلطة.

وعند المقارنة نستطيع أن نقول إن صحيفة **القدس** تتبع خطاً تحريرياً أكثر اتّزاناً وموضوعية إذا ما قورنت بصحيفتي **الأيام** و**الحياة الجديدة** فيما يتعلق بمعالجة ونشر الأخبار المتصلة بقطاع غزة وحركة "حماس" وموضوع الانقسام، بينما تساوي صحيفتا **الأيام** و**الحياة الجديدة** في كثير من الأحيان بين قطاع غزة وحماس المسيطرة عليه، وتمزجان بين الحاكم وشيطنته والمحكوم (سكان القطاع) الذي يدفع ثمن هذه المعادلة الإعلامية.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن صحيفة **الحياة الجديدة** تحتل موقعاً وسيطاً بين **الأيام** و**القدس**، لكنه أقرب بالطبع إلى صحيفة **الأيام** فيما يتعلق بالطريقة التي تتم فيها معالجة هذه القضية (الانقسام).

وتتبع الصحافة الحزبية أسلوب جمع الحسن والقبيح لتقديم صورة أكثر بشاعة أو قبحاً للآخر، وذلك من خلال مزج أو جمع لصنفين من المعلومات أو الأخبار كما هو في هذين الخبرين اللذين نشرتهما **الحياة الجديدة** في عددها الصادر يوم ٣١/٥/٢٠١٠ ضمن تغطيتها اعتراض أسطول الحرية، وهما:

- سلاح البحرية الإسرائيلية يعترض أسطول الحرية
- "حماس" تعتقل العشرات من مطلقي الصواريخ والمشتبهين في حوادث تمس سلطتها

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن هذا الأسلوب متبع على نطاق واسع في الإعلام الحزبي الفلسطيني، ولا يقتصر على صحيفة أو مؤسسة إعلامية دون أخرى.

ومقابل شيطنة الآخر، فإن الأمر يترافق مع تجميل الذات الإيجابية، حيث نشرت **الأيام** مثلاً ستة أخبار (تحمل رسائل إيجابية عن الذات الحزبية) في الصفحة الأولى يوم ١/٦/٢٠١٠ تتعلق بموقف السلطة وتحركها المناهض لمجزرة أسطول الحرية، التي كانت وقعت في اليوم السابق، وقد فعلت الشيء ذاته صحيفة **الحياة الجديدة**.

وقد جاءت مجموعة هذه الأخبار والعناوين كما وردت في عدد صحيفة **الأيام** سالف الذكر على النحو التالي:

- الرئيس يجري اتصالات دولية واسعة لمحاسبة إسرائيل
- القيادة الفلسطينية تطالب بفك الحصار عن غزة وتوفير حماية دولية

– الرئيس يعلن الحداد لثلاثة أيام

– إلغاء المظاهر الاحتفالية لمؤتمر فلسطين للاستثمار

– القيادة تكلف وفداً برئاسة المصري بالتوجه إلى غزة

قد يقول قائل إن هذه أخبار مهمة وإن الحدث الذي وقع يقتضي مثل هذا التركيز وتسليط الضوء على كل تحرك، ولكن دعونا نذهب قليلاً إلى الأمام، وتحديداً إلى العدد الصادر يوم ٢٠١٠/٦/٥ من صحيفة الأيام، وكيف تم فيه تغطية خبر ترحيل نواب "حماس" المقدسيين الأربعة عن المدينة المقدسة حيث يقطنون، حيث اختارت صحيفة **الأيام** العنوان التالي:

الاحتلال ينذر عطوان وأبو عرفة بمغادرة القدس قبل نهاية حزيران (نشر في الصفحة الأولى على الأذن اليمنى).

أما صحيفة **القدس**، فقد نشرته كخبر رئيس لصفحتها الأولى، وجاء تحت عنوان مركب ومع صور للنواب المهددين بالترحيل هو:

أمهلتهم مدة شهر لمغادرة المدينة

إسرائيل تسحب هويات النواب المقدسيين الأربعة

وزير الداخلية يطالب بإجراءات تسمح له بإلغاء مواطنة النائبة حنين الزعبي

ومن الملاحظ أن **الأيام** حصرت موضوع إبعاد أربعة نواب عن مدينتهم القدس بـ "إنذار مغادرة"، ودون أن تشير إلى كون التهديد الاحتلالي هذا موجهاً لأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني كما فعلت **القدس**، ناهيك عن أن الحيز الذي خصص لهذا الخبر بالغ الأهمية في دلالته وأبعاده، يظهر اهتماماً ضعيفاً مقارنة بالمعالجة التي تمت في عدد ذلك اليوم من صحيفة **القدس**.

الإنتخابات المحلية وتأجيلها

تعتبر الانتخابات المحلية وتأجيلها من أهم القضايا التي شهدتها الساحة الفلسطينية خلال فترة الرصد. لكن الصحافة المكتوبة في الضفة الغربية لم تخرج في تعاطيها معها عن المألوف في التعامل السلبي البعيد عن أبسط شروط المهنية.

وجاءت تغطية قرار تأجيل الانتخابات[٣] على النحو التالي:

أولاً. عملت صحيفة **الأيام** كل ما تستطيع للتخفيف من الوقع السلبي لقرار السلطة الفلسطينية القاضي بتأجيل الانتخابات، وركزت على التبريرات التي تحاول تفسير القرار ووضعه في سياق إيجابي، وقد لخصت الصحيفة هذا الأمر وجسدته على سبيل المثال في الخبر الرئيس الذي نشرته يوم ١١/٦/٢٠١٠، وجاء تحت العنوان التالي:

الحكومة تقرر تأجيل الانتخابات المحلية لمنح فرصة لتحقيق المصالحة

إضافة إلى ذلك، فقد نشرت الصحيفة خبراً آخر أدخلته وسط الخبر السابق يحمل تصريحاً (أشبه بشهادة من رجل الأعمال منيب المصري تدعم صحة ما يقول به الخبر السابق بشأن المصالحة) وقد جاء تحت عنوان:

منيب المصري: يزيد فرص نجاح وفد المصالحة

أما صحيفة **القدس** وفي اليوم ذاته، فقد نشرت خبر قرار السلطة تأجيل الانتخابات على النحو التالي:

ردود فعل متباينة بين مؤيد ومعارض

مجلس الوزراء يقرر تأجيل انتخابات المجالس المحلية

في حين جاء خبر جريدة **الحياة الجديدة** تحت عنوان:

مجلس الوزراء يقرر تأجيل الانتخابات المحلية إلى أجل غير مسمى

وهذا العنوان (وعلى الرغم من أنه وضع في الأذن اليمنى؛ أي دون إعطائه الاهتمام المطلوب وجعله خبراً رئيساً) فإنه جاء بعيداً عن محاولة التبرير كما فعلتها صحيفة **الأيام**، حيث التزمت **الحياة الجديدة** في عنوانها موقفاً أقرب إلى الموضوعية.

ولا يقتصر الأمر على العناوين التي اختارتها الصحافة الحزبية لمعالجة مسألة تأجيل الانتخابات كما هو في الأمثلة السابقة، بل إنها نأت بنفسها عن السؤال الأهم: لماذا تم تأجيل الانتخابات علماً أن صحيفة الأيام حاولت ذلك، ولكن بتفسير ضعيف غير مقنع وبعيد عن المنطق استندت فيه إلى تصريحات نقلتها عن وزير الحكم المحلي الذي قال "إن سبب تأجيل الانتخابات استند إلى نصائح عربية وإقليمية ودولية بتأجيلها؛ كون هناك فسحة للمصالحة الداخلية ورفع الحصار".

أمثلة على تطويع الأخبار والأحداث

وهناك العديد من الأمثلة التي تقوم على تطويع الأخبار والأحداث بما يتلاءم مع رؤى هيئات التحرير، كما هو حال خبر المعالجة التي ظهرت في صحيفة **الأيام** ارتباطاً بتأجيل الانتخابات المحلية.

ومن بين هذه الأمثلة نشير إلى عملية قصف الاحتلال الإسرائيلي بيت حانون في قطاع غزة، وتغطية هذا الحدث من قبل الصحف الثلاث الصادرة يوم ٢٧/٥/٢٠١٠، حيث أظهرت صحيفتا **القدس** و**الحياة الجديدة** موضوعية أعلى وغيبتا التدخل السلبي في الخبر بعكس صحيفة **الأيام** التي حاولت استثمار ما حدث إعلامياً بما يصب في طاحونة المواجهة المتواصلة على الأصعدة كافة بين حركتي "فتح" و"حماس"، حيث جاءت عناوين الصحف الثلاثة على النحو التالي:

صحيفة **القدس** نشرت هذا الخبر تحت العنوان التالي:

استهدف موقعاً للقسام في بيت حانون

قصف جوي وبحري وبري على قطاع غزة يسفر عن إصابة ٢٠ مواطناً وتدمير منازل ومحلات تجارية

أما صحيفة **الأيام**، فقد اختارت عنواناً مغايراً، وهو:

بيت حانون: ٣٠ جريحاً خلال غارة إسرائيلية استهدفت موقعاً لـ"حماس"

في حين جاء عنوان صحيفة **الحياة الجديدة** على النحو التالي:

الطيران الإسرائيلي يدمر عدداً من المباني ويوقع عدة إصابات في غزة

ومن الملاحظ هنا، أن عنوان الخبر الذي اختارته **الأيام** يتعمد الزج بحركة "حماس" وموقعها في قلب الخبر الذي جاء مغايراً في اتجاهه للكيفية التي تمت معاجلته فيها في صحيفتي **القدس** و**الحياة الجديدة**، فعنوان الأيام ينطوي –وان كان ذلك بطريقة غير مباشرة– على محاولة إبعاد أو خفض تعاطف القراء إزاء ما حدث من قصف من خلال حصر التركيز على استهداف موقع لحركة "حماس"، واستثناء ما حصل أساساً لأناس مدنيين من عموم المواطنين، وحصر الأمر في دائرة "عسكريين إسرائيليين قصفوا عسكريين من حماس".

وللمفارقة، فإن صحيفة **الأيام** ذاتها، وفي عدد اليوم التالي (٢٨/٥/٢٠١٠)، نشرت تقريراً ميدانياً لأحد مراسليها في غزة يناقض في اتجاهه وتفاصيله وبصورة تامة دلالات واتجاه عنوانها الأول في اليوم السابق، حيث جاء تقرير الأيام في اليوم التالي تحت عنوان:

بيت حانون: طائرات تصيب المدنيين وتدمر منازلهم رغم الادعاء باستهدافها مواقع عسكرية

والسؤال هنا، ألم تكن هذه الصحيفة تعلم بالأمس أن ما استهدف ودمر لم يكن مواقع عسكرية لحركة "حماس"، وكان أساساً منازل ومحال تجارية ومدنيين؟ ثم ألا يمكن القول أمام مثل هذه المعالجات إن الإعلام يلعب دوراً سلبياً في تكريس الواقع المر القائم، وينفخ، وإن بصورة غير مباشرة، في بوق العداء الداخلي واستمراره في النفوس وتعزيز فكرة الفريقين أو الصفين المتقابلين.

خلاصة واستنتاجات عامة

أمام كل ما سلف وغيره من المعالجات التي لا تخرج في مجملها عن هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى هذه المجموعة من الاستنتاجات أو الاستخلاصات العامة المتصلة بالصحافة المحلية الفلسطينية، وتحديداً الصحافة الورقية في الضفة الغربية التي شكلت محور هذه الدراسة، وهي:

- الصحافة الفلسطينية المكتوبة كانت ولا تزال الأكثر اتزاناً بين وسائل الإعلام الأخرى (المرئية والإلكترونية والمسموعة) فيما يتعلق بمعالجتها ملف الانقسام الداخلي.

- هناك فارق واضح بين ما يقوله الإعلام الفلسطيني وما لا يريد قوله، ناهيك عما لا يستطيع قوله أو ما لا يعرفه وما لا يسعى إلى معرفته على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- الأحزاب وبجوارها الصحافة الحزبية الفلسطينية التي تتبعها وتسير في فلكها، هي التي تقود قاطرة الإعلام المحلي الفلسطيني، وهي المسيطرة وتكاد تنفرد بالساحة الإعلامية وتمنحها ملامحها الرئيسة وتسقط عليها رؤاها وسياساتها.

- هناك غياب واضح للإعلام الفلسطيني المستقل، وما يقال عن استقلالية لا يتعدى الشعارات الخادعة.

- الصحافة الفلسطينية لا تعرف ولم تسمع بسؤال لماذا؟ حيث تظهر المتابعة لمحتوى ما ينشر والسياق الذي توضع فيه المواد الإعلامية أن هناك عملية إغفال وتغييب متعمدة من قبل هيئات التحرير والقائمين على وسائل الإعلام المكتوبة (الورقية) لسؤال لماذا، وهو الأهم برأينا في الغالبية الساحقة من الأحداث والمواقف ... لماذا أجلت الانتخابات المحلية مثلاً؟ ولماذا لم يتوقف مجلس الوزراء عند مثل هذا الأمر؟ وقبل ذلك لماذا امتنع الإعلام عن طرح هذه وغيرها من الأسئلة؟

- هناك عملية تطويع واضحة وفجة أحياناً تجري في مطابخ هيئات تحرير الصحف للخبر أو الحدث لجعله يتلاءم مع سياساتها ورؤاها النابعة من المصالح الحزبية والذاتية أساساً.

- تظهر الصحف حرصاً على حرية القول والنشر من خلال إتاحة مساحات متباينة لكتاب الرأي، وهذا وإن كان يسجل لصالح هذه الصحف فإنه لا يبدل من اتجاهها الذي يتجسد في المعالجة الإخبارية والمعلوماتية، حيث تظهر موضوعيتها ومهنيتها الحقيقية، هذا عوضاً عن أن هيئات التحرير تتدخل أحياناً في مقالات كتاب الرأي (تغير في بعضها وقد لا تنشر أخرى) كما أنه لا يغير الاتجاه العام أو نسق السياسة الإعلامية لهذه أو تلك من المؤسسات الإعلامية، ولا يمكن احتسابه للصحف بقدر ما يحسب للكتاب أنفسهم.

- هناك غياب واضح للروح النقدية مهما كانت بسيطة، ما يحمل نوعاً من الاستغباء للجمهور، حيث تكون الأمور واضحة وصارخة أحياناً في معناها ودلالاتها المغايرة لما يقال وينشر، لكن هيئات التحرير تغمض عيونها عن ذلك، وتبتعد عن طرح السؤال البديهي: هل هذا صحيح؟ وكيف يفسر تناقض الأقوال؟

- ما الذي يجب أن ينشر، وكيف وأين سؤال يظهر جوابه يومياً وبصورة كاريكاتورية في صحفنا، من خلال انتقائية وذاتية واضحتين وبعيدتين عن المهنية والموضوعية في اختيار ما ينشر وما يحجب أو يهمل، أو ما يتم تضخيمه، وما يتم تقزيمه وتهميشه من أخبار وقضايا.

- لقد دخل الإعلام الفلسطيني لعبة الثنائية في التعاطي مع خبر (الضفة وفتح والسلطة) وخبر (غزة و"حماس" وسلطتها وحكومتها المقالة)، وما زالت صفحات الصحف الفلسطينية وعلى الرغم من مرور ثلاث سنوات على الاقتتال والانقسام غير قادرة على احتمال نشر أي شيء يتعلق بما تتعرض له "حماس" في الضفة مثلاً، بينما ما يحدث في القطاع متاح وممكن بدرجات مختلفة، والأمر ينطبق بصورة

عكسية على وسائل الإعلام في غزة بالطبع، فانتهاكات "حماس" ضد "فتح" وأنصارها في غزة محرمة على وسائل الإعلام هناك، ما جعل الجمهور يستسلم لحقيقة غياب العديد من القضايا عن وسائل الإعلام (كالاعتقالات السياسية، والملاحقات .. مثلاً)

- أخيراً، تتشبث الصحافة الفلسطينية وتحاول أن تتخفى بما يمكن وصفه التصويرية، أو جعل المعالجة مجرد تصوير لما جرى ويجري على السطح، وهذا أمر مغاير للموضوعية ولمهنية المعالجة الصحافية التي تقتضي تمكين القارئ من الاقتراب قدر الإمكان من حقيقة ما جرى أو يجري، وليس مجرد نقل أقوال فلان وردود علاّن عليه، وكأن الحقيقة محصورة بينهما!

الهوامش

[١] البعض يؤرخ لذلك في اليوم التالي: ٢٠٠٧/٦/١٥، حيث سلمت جميع الأطراف المحلية والإقليمية بانتهاء المواجهة العسكرية وحسم "حماس" سيطرتها على القطاع.

[٢] تظهر متابعة الإعلام الحزبي في الضفة الغربية أنه لا يركز على الحصار المفروض على قطاع غزة، ويحكمه هاجس ينطلق من أن تسليط الضوء على هذا الملف والتركيز عليه يخدم غريمة السلطة و"فتح"؛ أي حركة "حماس"، والأمر ذاته يقوم به إعلام "حماس" في القطاع، حيث لا يرى من "فتح" والسلطة غير العيوب.

[٣] هناك قناعة لدى العديد من الأوساط الفلسطينية والمراقبين بأن تأجيل الانتخابات المحلية الفلسطينية قد تم لأسباب تتعلق في جوهرها بوضع حركة "فتح" الداخلي، وما شهدته من خلافات حول تشكيل قوائمها الانتخابية، وخشيتها مما قد يترتب على ذلك من نتائج سلبية قد تلحق الأذى بهيبتها ومكانتها السياسية.

الإنقسام الفلسطيني في مرآة الصحافة الإسرائيلية

أنطوان شلحت

تعالج هذه المداخلة موضوع انعكاس الانقسام الفلسطيني في مرآة الصحافة الإسرائيلية، من خلال التركيز على محورين:

الأول– محور تعاطي الصحافة الإسرائيلية مع الانقسام الفلسطيني ودلالاته المختلفة على شتى الأصعدة، وذلك خلال الفترة القصيرة التي تلت مباشرة عملية انشطار المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، في حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

الثاني– محور العلاقة القائمة على وجه العموم بين هذه الصحافة وبين سياسة المؤسسة الإسرائيلية الرسمية، ولاسيما إزاء "العملية السياسية" مع الجانب الفلسطيني وإزاء الصراعات القائمة لديه.

ولا شك في أن هناك صلة وثيقة بين المحورين، كما سيتبين في سياق لاحق.

ردّة الفعل الأولية وإعادة إنتاج الرواية الإسرائيلية المستهلكة

إن ردة الفعل الأولية من طرف وسائل الإعلام الإسرائيلية المكتوبة على الانقسام الفلسطيني تمثلت في الإلماح إلى محصلة واحدة ووحيدة له هي نشوء "كيانين" فلسطينيين منفصلين جغرافياً وسياسياً، ومن وجهة نظر

أصحاب ردة الفعل هذه، فإن هذا الأمر يتيح لإسرائيل إمكان عدم التعامل مع "الكيانين" على قدم المساواة علناً منذ لحظة الانقسام فصاعداً، فضلاً عن تأدية تلك المحصلة إلى ابتعاد احتمال تطبيق "رؤية الدولتين".

وهذا الموقف عبّر عنه بصورة مبكرة، مثلاً، تعليق مشترك كتبه المراسل العسكري لصحيفة **هآرتس**، عاموس هارئيل، ومراسل الشؤون الفلسطينية للصحيفة نفسها، آفي سخاروف، بقولهما "إن سيطرة "حماس" على قطاع غزة، التي بدا نهار ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٧ أنها باتت قريبة أكثر من أي وقت مضى، من شأنها أن تجزئ المناطق الفلسطينية إلى كيانين سياسيين وربما ثقافيين: حماسستان (القطاع) وفتحستان (الضفة الغربية). وبالنسبة إلى الجانب الإسرائيلي، فإنه بات واضحاً حتى لمن لا يزال يهجس بمسألة الشريك الفلسطيني أنه بحاجة إلى أن يفكر من جديد، فعلى الأقل في قطاع غزة لم يعد لدى إسرائيل من تتحدث معه".[١] وقد اعتبر كلاهما أن ما جرى في غزة هو "حرب أهلية" ستكون لنتائجها إسقاطات بعيدة المدى ليس على مستقبل السلطة الفلسطينية فحسب، إنما أيضاً على علاقاتها مع إسرائيل، وربما على المنطقة برمتها. وفي قراءتهما، فإن الحلم الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة آخذ في التلاشي، ولذا يتعيّن على خطاب الرئيس الأميركي جورج بوش الذي كان من المقرّر أن يلقيه في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٧ (بمناسبة مرور خمسة أعوام على خطابه بشأن رؤيا الشرق الأوسط والدولتين في ٢٠٠٢) أن يخضع لتغيرات جوهرية (قرر بوش لاحقاً عدم إلقاء خطاب في هذا التاريخ، وقام بإلقائه في ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٧).

ورجّح معلق الشؤون الفلسطينية في صحيفة **يديعوت أحرونوت**، روني شاكيد، حدوث هذه المحصلة متهماً الفلسطينيين بأنهم "يهدمون مستقبلهم بأيديهم".[٢] وكتب ما يلي: "داخل الفوضى المستشرية (في القطاع) ينشأ كيان حماسستان الفلسطيني. وقد أصبح واضحاً أن الواقع الحمساوي الجديد في غزة بلغ نقطة اللاعودة. وسيكون من الوهم أن تعتقد الولايات المتحدة وإسرائيل أنه يمكن إنقاذ محمود عباس (أبو مازن) وسلطته، فأبو مازن نفسه منقطع عن الواقع، يعيش في

الماضي ويتغاضى عن الحاضر ولم يخطط للمستقبل. ولا يزال يتسلّى بأمل رأب الصدع، ولذا فإنه لم يأمر قواته إلى الآن بخوض حرب مضادة. إنّ إحدى النتائج الإستراتيجية لانتصار "حماس" في غزة هي نشوء منطقتين فلسطينيتين منفصلتين مع واقع مختلف وقيادة مغايرة لكل منهما. وهكذا يتحقق أمام بصر الفلسطينيين كابوس الفصل بين غزة والضفة، أشبه بدولتين لشعب واحد. إن هذا الوضع ليس جيداً لإسرائيل، بل إنه سيئ. وإذا كان الفراغ الذي نشأ في غزة بعد خطة الانفصال (في صيف ٢٠٠٥) قد ملأته "حماس" فلأنه لم يكن هناك طرف يقف لها بالمرصاد وهي تعدّ العدّة لاحتلال غزة. وقد أضاعت إسرائيل فرصة توجيه ضربة قوية إلى "حماس" في الشهر الفائت (أيار/مايو ٢٠٠٧) عقب سقوط صواريخ القسّام على سديروت. إن النتيجة الجديدة الآن هي قيام سلطة "حماس" في غزة. وهي سلطة ليس في وسع إسرائيل التعاون معها، لكن ليس في وسعها تجاهل احتياجاتها. ويمكن أن يكون الحل المرحلي للوضع الجديد هو دخول قوة تدخل دولية، تكون بالأساس عربية".[٣]

لكن المعلق العسكري للصحيفة نفسها، أليكس فيشمان، رأى أنه "داخل هذه الفوضى المضطرمة كلها، فإن البعض في مقرات المؤسسة الإسرائيلية الأمنية في تل أبيب أفلح في رؤية نقطة ضوء واحدة، هي وجود رأس واحد في القطاع بدلاً من وجود رأسين يثيران البلبلة لدى العالم كله ولدينا أيضاً. وقد سقطت الأقنعة ولم تعد هناك سلطة تحظى بالشرعية والمساعدات وبقي عنوان واحد ومحدّد هو "حماس". ومن وجهة نظر إسرائيل، فإن غزة باتت مشابهة لجنوب لبنان وباتت "حماس" شبيهة بحزب الله. ويتوجب على إسرائيل الآن أن تعتمد سلة وسائل تعزّز ردعها إزاء قطاع غزة. ونظراً لوجود عنوان محدّد، فقد أصبح في وسع إسرائيل تفعيل رافعات ضغط اقتصادية وعسكرية أيضاً. في الوقت نفسه، فإن الأحداث في قطاع غزة أشعلت ضوءاً أحمر لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وهناك خشية الآن من وجود نيات لدى حركة "فتح" للقيام بأعمال استفزازية تضطر إسرائيل في ضوئها إلى تنفيذ ما يتعين على "فتح" تنفيذه، أيّ جرّ إسرائيل إلى القطاع

كي تسدّد ضربة إلى "حماس". إن هذا الأمر يستوجب من الجيش الإسرائيلي أن يبقى على أهبة الاستعداد تحسباً لأي محاولة تهدف إلى استيراد الفوضى الغزيّة إلى الضفة الغربية"[٤].

وسارعت **يديعوت أحرونوت**، في موازاة ذلك، إلى استكتاب رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" (يمين متطرف) أفيغدور ليبرمان، الذي كان في ذلك الوقت يشغل منصب "وزير معالجة التهديدات الإستراتيجية" في حكومة إيهود أولمرت (٢٠٠٦– ٢٠٠٩). ومما كتبه ليبرمان تعقيباً على الانقسام: "في هذه الأيام ينشأ أمام أبصارنا كيان إسلامي متطرف يجب عدم التغاضي عنه. ويجري على مرأى منّا تخزين نظريات ووسائل قتالية متطورة من إنتاج إيرانيّ. إن كل شيء كان متوقعاً. والسلطة الفلسطينية تنهار. ونحن كعادتنا نراقب ونُفاجأ ونتلعثم. يبدو أن الحلّ في غزة صعب، لكنه ليس معقداً. خطة إسرائيل بيتنا، التي نشرت قبل بضعة أسابيع، تطالب بفصل غزة عن إسرائيل وفصلها أيضاً عن الضفة الغربية وإغلاق المعابر كافة أمام الناس والبضائع وقطع المياه والكهرباء وعوائد الضرائب بصورة تامة عن غزة، بعد توجيه إنذار مسبق بذلك. قبل هذه الخطة طالبنا بالسيطرة على محور فيلادلفي (محور صلاح الدين) وتوسيعه في سبيل قطع أنبوب الأكسجين عن الإرهاب الحمساوي. كما أنني دعوت إلى إدخال قوات من حلف شمال الأطلسيّ (ناتو) إلى القطاع. وقد نظر إليّ أصدقائي من اليمين واليسار بذهول، لكن الكثيرين منهم يتبنون الآن هذه الأفكار كما لو أنها من صنعهم. إنّ تحويل غزة إلى حماسستان يحدّد أعداءنا بخطوط واضحة ويلزمنا بالعمل ضدهم. كما أنه ضوء آخر، أكثر احمراراً من الدم، بالنسبة لبعضنا الذي طوّر أحلاماً عبثية بشأن إمكان حسن الجوار مع الفلسطينيين".[٥]

وبعد يومين من استكتاب ليبرمان، بادرت الصحيفة إلى استكتاب رئيس حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، الذي كان رئيس المعارضة الإسرائيلية في الكنيست. وفيما يلي موجز ما كتبه نتنياهو: "إننا نعيش الآن في عالم الإسلام المتطرف والصواريخ. هذه هي خلاصة الواقع الذي يحيط بنا. وكل منطقة ننسحب منها بصورة أحادية الجانب تسيطر

عليها القوى الإسلامية المتطرفة، ويتم فيها نصب الصواريخ الموجهة ضدنا بإرشاد إيراني. عندما قمت، عشية الانتخابات الأخيرة للكنيست (أجريت الانتخابات في ٢٠٠٦/٣/٢٨ وأسفرت عن تأليف حكومة برئاسة حزب كاديما في أيار/مايو ٢٠٠٦)، بالتحذير جراء هذا الأمر، فإن تحذيري جوبه بعبارات التسخيف والاستهزاء. لقد حذرت من أنّ الانسحاب الأحادي الجانب لن يحقق الأمن، ومن أنّ الانسحاب من غوش قطيف ومحور فيلادلفي وشمال قطاع غزة سيؤدي لتحويل القطاع إلى حماسستان. إن الانسحاب المتسرّع من جنوب لبنان في العام ٢٠٠٠ خلق "حزب الله ستان" في الحدود الشمالية، وأشعل الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والانسحاب من قطاع غزة أوجد قاعدة إيرانية ثانية في الجنوب. وإذا لم نضع حدّاً لهذا الشرّ، فلن تقف الصواريخ عند عسقلان، وإنما ستصل أيضاً إلى عمق الأراضي الإسرائيلية. إن المطلوب الآن هو التوصل إلى ثلاثة استنتاجات: ١. إنّ تدهور وضعنا الأمنيّ هو، قبل أيّ شيء، نتيجة للسياسة الخاطئة التي اتبعها قباطنة الدولة، لا الجيش الإسرائيلي. ٢. إنه يجب الآن تشديد الحصار العسكري على القطاع وزيادة عزلة سلطة "حماس" السياسية والاقتصادية. ويجب أن ننسق مع الأردن ومصر بمساعدة أميركا الإجراءات الرامية إلى تقويض هذه السلطة. ٣. مطلوب إحداث انقلاب شامل في سياسة إسرائيل؛ أي الانتقال من الضعف إلى القوة على كل المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية. وعلينا أن نجنّد الأسرة الدولية للعمل بسرعة وبوسائل ضغط مناسبة ضد إيران وأتباعها. حزب الله و"حماس" هما ذراعان للأخطبوط الإيراني. وهذا الأخطبوط لا يهددنا فقط. إن الجيش الإسرائيلي يمتلك القوة والحنكة لردع أعدائنا والانتصار عليهم. لكن ما ينقصنا هو السياسة المثابرة وذات التصميم القوي التي تستشرف الآتي، وتضع مصلحة الشعب لا مصلحة الزعيم نصب عينيها".[٦]

إن ما نطالعه عبر هذه المقتبسات يشف عن الاستنتاج التالي:

قراءة الصحف الإسرائيلية، في معظمها، موضوع الانقسام الفلسطيني تأدّى بادئ ذي بدء عن سياق ربطه، أكثر من أي شيء آخر، بعنصرين مركزيين:

أولاً، جوهر "العلاقة" القائمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، الذي كان خاضعاً من نظرة إسرائيلية منذ العام ٢٠٠٠ نتيجة ما شهده هذا العام من فشل مفاوضات كامب ديفيد، ثم اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، إلى رؤية "انعدام وجود شريك فلسطيني للتسوية النهائية".

ثانياً، التداعيات المترتبة، من نظرة إسرائيلية كذلك، على ما أسمي بـ "سيرورة الانسحاب الإسرائيلية الأحادية الجانب"، التي سبق أن حدثت في كل من جنوب لبنان (٢٠٠٠) وقطاع غزة (٢٠٠٥، في نطاق "خطة الانفصال")، وما أسفرت عنه كل عملية منهما، وفق تلك النظرة، من تعاظم نفوذ "القوى الإسلامية المتطرفة" (حزب الله و"حماس")، في جهة، ومن تفاقم "خطر الصواريخ"، في جهة أخرى.

وفي واقع الأمر، ثمة عنصر مركزي ثالث، لا يقل أهمية، يكمن في أن الحكومة الإسرائيلية كانت، قبل الانقسام بأقل من عام، قد "تخلت" عما عرف باسم "خطة الانطواء" أو "خطة التجميع" المتعلقة بالضفة الغربية، التي ولدت من رحم "عملية الانسحاب الأحادية الجانب" من غزة، وأعلن صاحبها، رئيس الحكومة إيهود أولمرت، دفنها في إثر "حرب لبنان الثانية" في صيف ٢٠٠٦.[٧]

في ضوء ذلك، يمكن ملاحظة أن الاستنتاجات المباشرة للصحافة الإسرائيلية من الانقسام الفلسطيني انصبت، في معظمها، في مصلحة خلاصتين متصلتين: الأولى، استمرار التشكيك في وجود "شريك فلسطيني للتسوية النهائية"؛ الثانية، الإجماع على ضرورة عدم قيام إسرائيل بتنفيذ أي انسحابات أخرى تتعلق بالضفة الغربية.

ولا بُدّ من الإشارة إلى أن جوهر المقاربات الإعلامية المتعلقة بالخلاصة الأولى (وفحواها التشكيك في وجود "شريك فلسطيني للتسوية النهائية") لم يكن ناجماً عن رؤية تسبب بها الانقسام نفسه فحسب، وإنما كان ناجماً أيضاً عن مواقف جرى التعبير عنها بقوة إزاء الجانب

الفلسطيني عموماً، وإزاء حركة "حماس" خصوصاً، لاسيما منذ الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، التي أسفرت عن فوز هذه الحركة بأكثرية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، وكان مؤداها أن تلك النتائج تشكل تكريساً لواقع "انعدام الشريك" الذي بدأت ملامحه ترتسم منذ العام ٢٠٠٠.[٨]

في الوقت نفسه، فإن هذه المواقف كانت قد تفاقمت في وسائل الإعلام الإسرائيلية المكتوبة، شأنها في ذلك شأن المؤسستين السياسية والعسكرية، عقب التوصل إلى اتفاق مكة بين "حماس" و"فتح" في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وكانت نابعة، أساساً، من معارضة ذلك الاتفاق، ومن مماشاة سياسة الحكومة الإسرائيلية إزاء المصالحة الوطنية الفلسطينية التي حظيت في حينه بدعم الإدارة الأميركية برئاسة جورج بوش. ولعل ما يجدر التذكير به، في هذا الخصوص، هو أن أول قمة عقدت بعد هذا الاتفاق، في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، بين إيهود أولمرت ومحمود عباس، بإشراف وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، لم يكن في وسعها أن تزحزح هذا الموقف الإسرائيلي قيد أنملة. وفي واقع الأمر، فإن نتائج هذه القمة كانت قد حسمت حتى قبل أن تطأ قدما رايس أرض الشرق الأوسط، إذ إن أولمرت استبق ذلك بأن اتصل هاتفياً بالرئيس جورج بوش في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وحصل منه على تعهّد شخصي بأن اتفاق مكة لن يغيّر شيئاً، وبأن الولايات المتحدة ستستمر في مقاطعة "حماس"، كما تفعل إسرائيل. (كتب شمعون شيفر، المراسل السياسي الواسع الاطلاع لـ صحيفة **يديعوت أحرونوت**، في هذا الشأن يقول: توصّل الرئيس جورج بوش، خلال محادثة هاتفية مع رئيس الحكومة إيهود أولمرت، قبل مساء يوم ١٦/٢، إلى اتفاق على اتخاذ موقف حاسم ضد الحكومة الفلسطينية الجديدة. وبحسب هذا الاتفاق، فإن كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل لن تعترفا بحكومة فلسطينية لا تعترف بإسرائيل، ولا تتبنى الاتفاقات التي وقعها الفلسطينيون مع إسرائيل، ولا تتنصل من الإرهاب. كما اتفق بوش وأولمرت على عدم التعاون مع وزراء من "فتح" يكونون شركاء في حكومة يرأسها إسماعيل هنيّة من "حماس". وقد خصص قسم آخر من المحادثة لموضوع التهديد الإيراني

وبقي سريّاً ... ويعزو أولمرت أهمية إستراتيجية لهذه المحادثة، حيث إنه أفلح في إنجاز تنسيق كامل للمواقف مع الإدارة الأميركية، وذلك في ضوء محاولات بذلتها بعض الأطراف في الأسرة الدولية، وكانت ترمي إلى دقّ إسفين بين الأميركيين وإسرائيل. ويتبيّن من تقارير وصلت مؤخراً إلى إسرائيل، أن الروس والإيطاليين يتصدران عملية تهدف إلى بلورة محور دول يعترف بالحكومة الفلسطينية الجديدة).[٩]

ومع أن ردّات الفعل الإسرائيلية على اتفاق مكة تراوحت بين "استفظاع" الاتفاق وبين التعويل عليه لشقّ "أفق سياسي"، فإن هذا التعويل كان إلى ناحية مسبقة الاختيار هي تلبية ما يسمى بـ"شروط الرباعية" (الاعتراف بإسرائيل وتبني الاتفاقات التي وقعها الفلسطينيون مع إسرائيل ونبذ الإرهاب)، التي كانت إسرائيل تتغطى بها لمواصلة سياسة الحصار على الشعب الفلسطيني، المتبعة منذ انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

ومن شأن متابعة التعبيرات، التي صدرت تباعاً عن مختلف المسؤولين الإسرائيليين مباشرة بعد اتفاق مكة، أن توجز هذا الموقف الرسمي في العناوين العريضة التالية:

- يعبّر الاتفاق لأول مرة عن رغبة "فتح" و"حماس" في منع استمرار التصعيد في المواجهات العنيفة بينهما. ومن الناحية العملية، فقد حسم محمود عباس و"فتح" الموضوع لمصلحة "السلم الأهلي" في الساحة الفلسطينية الداخلية من خلال التنازل لـ"حماس" وإدارة الظهر لطلبات الولايات المتحدة الأميركية و"اللجنة الرباعية".

- تظهر حركة "حماس" بمظهر من جنت معظم الأرباح من "اتفاق مكة"، وذلك لأنها نجحت في الاحتفاظ بأهم مرتكزات السلطة، من دون تقديم تنازلات أيديولوجية فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل، ومن دون قبول شروط "الرباعية" والمجتمع الدولي.

- إن إشراك "فتح" في حكومة الوحدة، ودعوة عباس من خلال كتاب التكليف إلى احترام اتفاقيات الماضي التي وقعت عليها منظمة

التحرير الفلسطينية، يهدفان إلى تمكين عباس و"حماس" من الظهور بمظهر ليّن أمام المجتمع الدولي؛ بهدف إعادة المساعدات الاقتصادية ورفع العزلة الدولية. ومع هذا، فإن "اتفاق مكة" لا يتطرق إلى مبدأين أساسيين تطالب بهما الولايات المتحدة الأميركية و"اللجنة الرباعية"، وهما مبدآن أساسيان في اتفاقيات الماضي: الاعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود، ونبذ طريق الإرهاب والعنف كوسيلة لحل النزاع. وقد حرص المتحدثون باسم "حماس" على توضيح هذا من خلال تصريحات عبر وسائل الإعلام تفيد بأن البرنامج السياسي لحكومة الوحدة التي سيتم تشكيلها لا يتضمن الاعتراف بإسرائيل.

أمّا فيما يتعلق بالمحصلة المباشرة لهذا الاتفاق، والمحدّدة في إقامة حكومة وحدة فلسطينية، فإنّ الرهان عليها انطلق أكثر شيء من "رغبة مزدوجة": هناك من جهة الرغبة في إبداء التحفظ على العمل والتعاون مع الحكومة الفلسطينية الجديدة. وهناك، من جهة أخرى، الرغبة في أن لا تقوم هذه الحكومة أصلاً، كتعويل على أن يفضي ذلك إلى القضاء على الاتفاق في مهده، ما يعني أن تكون المسؤولية عن الجمود السياسي منحصرة في الجانب الفلسطيني وحده.[١٠]

وبالنسبة للخلاصة الثانية، التي كان فحواها معارضة "انسحابات" إسرائيلية أخرى في الضفة الغربية، فإن تواترها بدا أكبر كثيراً، واتخذ أصحابها من الانقسام الفلسطيني حجة لتسويغ هذه المعارضة.

ولاحظ المراسل السياسي لصحيفة **هآرتس**، ألوف بن، أن هناك إجماعاً آخذاً في الرسوخ في إسرائيل بعد الانقسام الفلسطيني، وهو الإجماع على أنّ الانسحاب من الضفة الغربية لم يعد ممكناً. وقد بات الجميع، من المعسكرات والأطياف السياسية كافة، شركاء في هذا الاستنتاج، وفقط التبريرات لذلك كانت مختلفة: فاليمين الأيديولوجي يرى أن المستوطنات هي نتاج فريضة دينية، وبنيامين نتنياهو يتكلم عن "جدار واق" توفره جبال يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وإيهود أولمرت

وعد بالانسحاب من الضفة وإخلاء معظم المستوطنات (خطة الانطواء)، وتنكر للفكرة في أعقاب حرب لبنان الثانية وإطلاق صواريخ القسّام من قطاع غزة. وحتى في ميرتس، لم يعودوا يتكلمون عن حلّ دائم، وإنما فقط عن إطار نظريّ يمنح إسرائيل شرعية دولية، من منطلق الفهم بأن محمود عباس لن ينفذه. إنّ القاسم المشترك لهذه المواقف هو أنها تكرّس الوضع القائم لعشرات المستوطنات ومئات الحواجز وآلاف الجنود خلف الجدار الفاصل.[١١]

وإذا كان الجزء الأكبر من هؤلاء قال ذات مرّة إنه "ليس هناك من نتفاوض معه" في الجانب الآخر، فإنه الآن يقول، برأي هذا المراسل، إنه ليس هناك من نعيد إليه المناطق (المحتلة).

وقد كان أبرز من عبّر عن ذلك الرئيس الإسرائيلي المنتخب وحامل جائزة نوبل للسلام، شمعون بيريس، الذي كتب في سياق مقالة له في صحيفة **يديعوت أحرونوت** يقول: "من غير الواضح متى سنخرج من المناطق نهائياً". وأضاف: "حتى لو كنا جاهزين للخروج، فلا يوجد من نسلمه المناطق في هذه المرحلة بسبب انعدام القدرة الفلسطينية على إقامة جيش واحد ودولة واحدة تفرض سيادتها على هذه المناطق".[١٢]

أصوات نقدية: دور إسرائيل في الإنقسام

بطبيعة الحال، كانت هناك في الصحافة الإسرائيلية بعض الأصوات النقدية، التي سلطت الضوء أكثر على دور السياسة الإسرائيلية في تأجيج الانقسام الفلسطيني، في مقدمها المعلق السياسي في صحيفة **هآرتس** عوزي بنزيمان، الذي أشار إلى أن إسرائيل "مسؤولة بقدر غير ضئيل عما يحدث في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحكم كونها الدولة المسيطرة على هاتين المنطقتين منذ العام ١٩٦٧. كما أن الانفصال لا يعفي إسرائيل من المسؤولية عما يحدث في قطاع غزة".[١٣] كذلك فإنه نوّه إلى خروج رئيس الحكومة إيهود أولمرت، في ذلك الوقت، إلى ما أسماه "مهمة عاجلة هي البحث عن حاضنة تواجه بدلاً من إسرائيل الفوضى الناشئة في قطاع

غزة"، في حين أن ما كان مسيطراً حتى وقت قريب على مراكز اتخاذ القرار في إسرائيل هو المفهوم الحاسم الذي يرفض أيّ تدخل دولي في الترتيبات الأمنية المتعلقة بحدود إسرائيل، لكن هذا المبدأ تعرّض للشرخ في حرب لبنان الثانية مع نشر القوات الدولية في الحدود الشمالية، والآن تتطلع إسرائيل للتوصل إلى تسوية مماثلة في محور فيلادلفي. علاوة على ذلك، فقد حذّر رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من مغبة "تدويل النزاع" مع الفلسطينيين، لكن أولمرت يخفّ الآن لعقد لقاءات مع الرئيس جورج بوش، والسكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون، في محاولة يائسة لإيجاد شركاء، بل وحتى بدائل كاملين للقيادة الإسرائيلية، من أجل أداء المهمة التي تتطلبها التطورات الدراماتيكية في السلطة الفلسطينية. وبرأيه، فإن "السيطرة العنيفة لـ"حماس" على قطاع غزة" من شأنها "أن تعزّز لدى اليمين واليسار في إسرائيل الاعتقاد بصدقية طريقيهما. فسيدعي اليمين أن ما حدث هو نتيجة لاتفاق أوسلو والانسحاب الأحادي الجانب من غزة، بينما سيقول اليسار إن ما حدث هو الثمرة المرّة للسياسات التي انتهجتها حكومات إسرائيل المتعاقبة. لكن مهما يكن، فإنّ البلبلة التي تلف القيادة في إسرائيل إزاء التطورات في القطاع والتوجه اليائس إلى العالم لطلب مساعدته، إنما يعكسان الفشل الأساسي في مواجهة إسرائيل للمشكلة الفلسطينية. وقد فضلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إدارة النزاع بدلاً من السعي إلى إنهائه".[١٤]

ويمكن التدليل على ما قاله هذا المعلق بشأن مواقف اليمين واليسار في إسرائيل إزاء الانقسام عبر نموذجين:

الأول، مقال لرئيس حزب ميرتس- ياحد (يسار صهيوني)، يوسي بيلين، ظهر في صحيفة **معاريف**،[١٥] واعتبر فيه أن إسرائيل ارتكبت خطأً فادحاً عندما أوقفت المفاوضات بشأن الحل الدائم مع الفلسطينيين العام ٢٠٠١ (في إثر مفاوضات طابا)، وعندما تجاهلت المبادرة العربية للسلام العام ٢٠٠٢ (التي تبنتها القمة العربية في بيروت في ذلك العام)، فضلاً عن ارتكاب أخطاء أخرى، لكنه أكد أن ما سمّاه "الأزمة الخطرة" في غزة ينطوي

على "احتمالات جيدة"، ويتعين على إسرائيل في ضوئها أن تتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في مقابل "حماس"، وفي ظل الأوضاع المستجدة ليس هناك خيار إلا تطبيق هذا الاتفاق بواسطة طرف ثالث مثل مصر (وكتب في هذا الشأن أن وقف إطلاق النار يجب أن يشمل تعهد "حماس" بالامتناع من ممارسة أي عنف ضد إسرائيل انطلاقاً من غزة، وتوقف إسرائيل، من ناحيتها، جميع عملياتها البرية والجوية في قطاع غزة، وتعمل "حماس" على إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير غلعاد شاليط،[١٦] وتفرج إسرائيل عن أسرى فلسطينيين. كما يجب أن يشمل الاتفاق نظاماً مفصلاً لمعالجة القضايا اليومية)، في المقابل يتعين على إسرائيل أن تبدأ فوراً مفاوضات جادة بشأن الحل الدائم مع محمود عباس (أبو مازن)، فما من شيء يمكن أن يعزّز أبو مازن أكثر من ذلك، وعلى هذا الاتفاق أن يطبّق المبادرة العربية، وأن يؤدي إلى اعتراف عالمي بحدود إسرائيل الجديدة وبالقدس عاصمة لها، كما أنه يؤدي إلى إنهاء قضية اللاجئين، بالإضافة إلى فحص الخيار السوري قبل أن يتلاشى كلياً.

الثاني، مقال لوزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه أرنس (ليكود) ظهر في صحيفة **هآرتس**،[١٧] وأكد فيه أنّ إسرائيل تتحمل، بسبب سياستها الخاطئة، جزءاً كبيراً من المسؤولية عما حدث في غزة. صحيح أن هذه السياسة كانت، برأيه، تحركها نيات حسنة، مثل التطلع للتوصل إلى سلام وتحقيق العدل للفلسطينيين، لكن من المعروف جيداً أن الطريق إلى جهنم مرصوفة بالنيات الحسنة. ووفقاً لقراءته، فإن كل شيء بدأ في أوسلو قبل نحو خمسة عشر عاماً (من تاريخ حدوث الانقسام الفلسطيني). وفي ذلك الوقت حظي "رئيس الإرهابيين" ياسر عرفات بلقب "المحارب من أجل الحرية". وبعد انتهاء المفاوضات، أحضر عرفات وعصابته من تونس، وتم فرضهما على الشعب الفلسطيني في غالبية أجزاء يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة. وقد خرجت إسرائيل

من غزة منذ ذلك الوقت، لا في وقت اقتلاع المستوطنين من غوش قطيف في آب/ أغسطس ٢٠٠٥، بحسب الادعاء الكاذب لأنصار الانفصال. ومرّت التطورات اللاحقة عبر قرار إيهود باراك العام ٢٠٠٠ التخلي عن المنطقة الأمنية في جنوب لبنان، وخيانة جيش جنوب لبنان، الحليف القديم لإسرائيل. وقد أدّى ذلك إلى اندلاع انتفاضة الأقصى التي تمّ تنسيقها ما بين "فتح" و"حماس". وفي الوقت الذي كاد فيه الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (شاباك) يلحقان بالإرهابيين هزيمة ساحقة، طرحت حكومة أريئيل شارون الفكرة الغبية باقتلاع المستوطنين الإسرائيليين في غزة بالقوة، والانسحاب إلى خطوط الهدنة الإسرائيلية–المصرية من العام ١٩٤٧. وكان الشعار الكاذب "الانسحاب من غزة" هو ما تحتاج إليه "حماس" كي تزعم أنها انتصرت على إسرائيل، وكي تنتصر على سلطة "فتح" الفاسدة في الانتخابات الفلسطينية. والآن سيطرت "حماس" على قطاع غزة، وليس في نيتها أن تقف هناك. وخلص أرنس إلى القول: إن حكومة إسرائيل أخطأت المرّة تلو المرّة في تقدير ردّات فعل العرب على الخطوات الإسرائيلية الرامية إلى التخفيف من حدّة التوتر في المنطقة، وإلى تقريب العرب من أهدافهم بموجب مفهوم إسرائيل لهذه الأهداف. إن النيات الحسنة لا تكفي. وإذا لم تقترن هذه النيات بقدر كبير من الواقعية فمن شأنها أن تؤدي مباشرة إلى جهنم.

وبالعودة إلى الأصوات النقدية، يمكن القول إن صوت معلق الشؤون العربية في صحيفة **هآرتس**، تسفي بارئيل، بدا أكثر حدّة في نقد "السرعة التي استعدت فيها كل من الولايات المتحدة وإسرائيل لاحتضان الحكومة الفلسطينية الجديدة (التي أعلن عن تأليفها في رام الله عقب الانقسام)، ولمنحها كل ما لم تمنحاها إياه قبيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام ٢٠٠٦، كما لو أنهما أيضاً تخفّان إلى المشاركة في احتفالات التقسيم بين الجنّة وجهنم؛ بغية الإثبات لمواطني فلسطين كم كانت خسارتهم بالغة عندما صوتوا لـ"حماس"".[١٨]

وتابع: ليس في وسع غزة أن تنفصل عن الضفة الغربية. وإنّ كل من يرى في اتفاق أوسلو أساساً لاستمرار التعاون الرسمي مع السلطة الفلسطينية– وما من طريق أخرى لتحقيق ذلك سوى اتفاق أوسلو– يتعيّن عليه أن يتبنى المبدأ الذي بموجبه تعتبر غزة والضفة وحدة واحدة. وحتى من دون هذا الأساس الرسمي، فإنّ الصلة بين غزة والضفة هي صلة شراكة في الحلم والرؤيا اللذين يشكلان جوهر القومية الفلسطينية. من هنا، فإنّ منح "ملكية" كل منهما إلى حركة دون سواها، سيفسر على الفور بكونه خيانة للقضية الفلسطينية، فكم بالحري عندما تتمتع إحدى المنطقتين بالرعاية الأميركية– الإسرائيلية، بينما تحظر هذه الرعاية على المنطقة الأخرى الخاضعة لرعاية إيران، حسبما تحاول "فتح" تعريف غزة الآن. إن السؤال هو كيف بالإمكان إذابة الغضب الذي تراكم لدى "فتح" ضد "حماس" وجمع الطرفين حول مائدة واحدة؟ يجوز أن لا يكون هناك مهرب مرة أخرى من تدخل السعودية ومصر وربما إيران وسورية، من أجل التوصل إلى صيغة متطورة من "اتفاق مكة".[١٩]

غير أن معلق الشؤون الفلسطينية في صحيفة **هآرتس**، داني روبنشتاين، رأى أن غزة والضفة أصبحتا عملياً كيانين منفصلين منذ اتفاق أوسلو، وأصبحت التجزئة بينهما أكثر حدّة بعد إحاطة القطاع بالأسيجة الحدودية، وبعد البدء بإقامة الجدار الفاصل من حول الضفة أيضاً.[٢٠]

وكان الرئيس الأسبق لجهاز الأمن العام (شاباك)، يعقوب بيري، قد أشار في لحظة صراحة نادرة إلى أن سيطرة "حماس" على قطاع غزة لم تفاجئ أجهزة الأمن والاستخبارات في إسرائيل، ذلك أنها كانت متوقعة منذ فترة. ومن الواضح الآن لجميع الدول والجهات الدولية الضالعة في العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، أن الحكومة الإسرائيلية ستتصرف على نحو صحيح فيما لو أوقفت خدمات البنية التحتية وأغلقت المعابر، وبالتالي يجب على دولة إسرائيل أن توقف خدمات جميع البنى التحتية المشتركة بينها وبين قطاع غزة بموجب جدول زمني تدريجي يجري الإعلان عنه مسبقاً، وأن تتيح لأي طرف

دولي أو أي دولة عربية ترغب في ذلك إمكان أن تحلّ محلها. وفي وسع مصر، القلقة جداً من سيطرة الإسلام المتطرف على القطاع، أن تكون طرفاً ملائماً أفضل من أي طرف آخر لملء الفراغ الأمني والإنساني الذي تخلفه إسرائيل وراءها. بالإضافة إلى ذلك، على الحكومة الإسرائيلية أن تلقي مسؤولية استيعاب الراغبين في الهروب من قطاع غزة على عاتق أبو مازن والحكومة الجديدة التي أقامها في الضفة، وذلك بعد فحوصات أمنية يقوم بها جهاز شاباك. وعليها أن تقيم قيادة خاصة لذلك في معبر "إيرز"، تشمل عناصر من الجيش الإسرائيلي و"شاباك" وشرطة إسرائيل ووزارتي الخارجية والصحة. وبواسطة تحرير الضغط المتراكم في معبر "إيرز"، ستظهر إسرائيل تأييدها لحركة "فتح"، وتحل مشكلة إنسانية صعبة من دون المجازفة بإدخال عناصر غير مرغوب فيها إلى الضفة الغربية.[٢١]

أمّا الكاتب والمعلق السياسي ب. ميخائيل، فقد نوّه بأن إسرائيل عملت لأعوام طويلة على تعظيم قوة حركة "حماس" بين أبناء شعبها، وعلى تشجيعها في الساعات الحرجة، وعلى ضمها إلى السلطة الفلسطينية. وكان الهدف من ذلك بطبيعة الحال هو بلوغ لحظة يمكن فيها إطلاق تنهيدة عميقة، والقول بفم مبتسم: "الآن ليس هناك من نتحادث معه فعلاً". هذا هو الهدف الذي وقف وراء سحق أي قيادة فلسطينية ليست حمساوية. وهذا هو ما تطلع إليه جميع الحكماء الذين دبروا موت ياسر عرفات. وهذا كان هدف التحطيم المنهجي لقوات السلطة الفلسطينية. وهذا هو المنطق من وراء التقليل المعاند والمثابر والمهين لأهمية أبو مازن. وفعلاً تطورت "حماس" بشكل جيد. وتعاظمت قوتها وأصبحت منظمة ومحبوبة لدى شعبها وانتصرت في الانتخابات. وكلما تعاظمت قوة "حماس" وتآكلت قوة السلطة الفلسطينية تفاقمت الأصوات الإسرائيلية التي تطالب السلطة الفلسطينية بأن "تحارب حماس"، وبأن "تلجم حماس"، و"تنزع سلاح حماس"، وبمطالب أخرى لم تفلح إسرائيل في أن تنفذها طوال أربعين عاماً من طغيانها. وبدأ الإسرائيليون يقولون أخيراً إن "الفلسطينيين بحاجة إلى ألتالينا خاصة بهم". ومعنى ذلك أن المؤسسات الوطنية الفلسطينية، يجب أن تفعل بالانفصاليين ما فعله دافيد

بن غوريون بالانفصاليين اليهود في العام ١٩٤٨. وقد أمر بن غوريون في ذلك الوقت بإغراق سفينة "ألتالينا" التي كانت تشحن الأسلحة لمنظمة الإيتسل، وبذا فقد لقنهم درساً موجعاً في وجوب الطاعة والوحدة. لكن ما يتضح فجأة هو أن جميع المثقفين الإسرائيليين الذين تمنوا حدوث "ألتالينا" فلسطينية قصدوا عملياً نصف "ألتالينا"، أي فقط الحرب الأهلية، لكن ليس المصالحة التي حصلت في أعقابها، فقط سفك الدماء والكراهية وتبادل إطلاق النار، لكن ليس الحل الوسط، ولا الوحدة، ولا التكتل من حول سلطة واحدة. وإذا ما كفّ أبو مازن عن الحرب الأهلية أو جنح إلى المصالحة والتحادث، فعندها نبلغه بأنه انحرف عن حدود الـ "ألتالينا" المسموح بها، ونعلن أنه غير صالح للمفاوضات، ونعود نتمنى لحظة سعيدة تتاح لنا فيها "ألتالينا" أخرى.[٢٢]

سيناريوهات إسرائيلية لطرق العمل الممكنة

بعد حدوث الانقسام تناولت الصحف الإسرائيلية طرق العمل التي يمكن للحكومة الإسرائيلية اتّباعها إزاء الأوضاع الناشئة. ولدى إجمال هذه الطرق، رأى الباحث الإسرائيلي في الشؤون الفلسطينية، شلومو بروم، من "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، أن هناك خمسة طرق عمل جرى تداولها،[٢٣] وهي:

طريقة العمل الأولى: تشجيع الفصل بين المنطقتين، وتقوية سلطة "فتح" في الضفة الغربية في مقابل معاقبة سلطة "حماس" في غزة وإضعافها. وهذه هي الطريقة المفضلة تقريباً، ذلك لأن حركة "حماس" المسيطرة في قطاع غزة هي منظمة إسلامية مسلحة، لا تعترف بإسرائيل، بل وتتطلع إلى تدميرها. في المقابل تسيطر على الضفة الغربية منظمة اعترفت بإسرائيل وترغب في التوصل إلى تسوية معها. من هنا ينبغي على إسرائيل دعم الأولى (فتح) والعمل على إضعاف الثانية (حماس). هناك من يقول إنه يمكن بهذه الطريقة تحويل مناطق "يهودا والسامرة" (الضفة الغربية) إلى قصة نجاح عن طريق تشجيع توسيع وتنمية النشاطات الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة، وذلك عقب رفع العقوبات الاقتصادية وتدفق

أموال المساعدات الدولية وتحويل عوائد الضرائب التي تحتجزها إسرائيل، بالإضافة إلى ما يمكن أن تساهم به إسرائيل من خلال إزالة بعض الحواجز وتسهيل حركة التنقل وغيرها من الأعمال والخطوات التي من شأنها تعزيز مكانة حركة "فتح"، كالإفراج عن أسرى ومعتقلين فلسطينيين. في المقابل، فإن قطاع غزة، الذي سيبقى خاضعاً للعقوبات الإسرائيلية والدولية، بالإضافة إلى ازدياد الضغوط عليه، سيتحول إلى حكاية فشل. والرهان هو أن الجمهور الفلسطيني، الذي سيشاهد الأداء المختلف للحكومتين (حكومة "حماس" في غزة وحكومة "فتح" في الضفة الغربية)، سيبتعد عن حركة "حماس" ليعود إلى دعم وتأييد حركة "فتح".

طريقة العمل الثانية: تتمثل في محاولة خلق منافسة إيجابية بين الحكومتين (حكومة "فتح" في الضفة الغربية وحكومة "حماس" في القطاع) عن طريق الاستعداد للعمل مع كلتا الحكومتين. في هذه الحالة أيضاً، ستكون الأفضلية لحكومة "فتح" في الضفة الغربية، نظراً لأن الحكومات تحاكم أو تختبر بناء على أدائها وسلوكها، ومن الواضح أن الحكومة في الضفة ستعمل أكثر وفقاً لتوقعات إسرائيل والمجتمع الدولي، ولكن مع بقاء الاستعداد للعمل مع حكومة "حماس" وتمكينها من ممارسة عملها، وسوف تختبر هذه الحكومة بناء على أفعالها وما تحققه على أرض الواقع. فإذا ما تمكنت من المحافظة على الهدوء والاستقرار على الحدود مع إسرائيل، فسوف تكافأ بناء على ذلك، وستتاح النشاطات الاقتصادية بصورة طبيعية مع إسرائيل، إضافة إلى مساعدات دولية معينة. ويمكن الافتراض أنه ستنشأ في هذه الظروف منافسة بين الحكومتين على من التي تستطيع أن توفر نظاماً أكثر وحياة أفضل للسكان الذين يعيشون تحت سلطتها. في نطاق طريقة العمل هذه ستتعاون إسرائيل مع حركة "حماس" في تثبيت وقف إطلاق النار وتوطيده. إن من يؤيد طريقة العمل هذه سوف يقدر بصورة عامة أنه سيكون بالإمكان من خلالها تشجيع عملية تحول حركة "حماس" نحو البراغماتية، التي يمكن أن تجعلها في المستقبل البعيد جزءاً من الشريك الفلسطيني. ويُشار إلى أن أي محاولات فلسطينية عربية للتوصل مجدداً إلى تفاهم بين "فتح" و"حماس"، لا تتناقض مع طريقة العمل هذه.

طريقة العمل الثالثة: استغلال الوضع الجديد من أجل تعزيز الانفصال عن غزة. والمقصود هو السعي إلى خلق وضع لا تكون فيه أي علاقات أو صلات بين إسرائيل وقطاع غزة، وأن يتلقى القطاع كل ما يحتاجه عن طريق مصر. الفرضية المطروحة هنا هي أن إسرائيل ستزيل بهذه الطريقة عن عاتقها المسؤولية عما يحدث في غزة. لكن المشكلة هي أن طريقة العمل هذه لا تقدم أي إجابة للمشاكل الحقيقية المتمثلة في الوضع الأمني، والقدرة على التقدم نحو حل ما، أو على الأقل إدارة معقولة للنزاع مع الفلسطينيين. ولكن الفرضية بأن إسرائيل ستعفي نفسها من أي مسؤولية عن غزة، تبدو عديمة الأساس، لأنه طالما كانت إسرائيل تفرض حصاراً على قطاع غزة، وتسيطر على المجال الجوي والبحري، فإن المجتمع الدولي لن يعفي إسرائيل من مسؤوليتها. إلى ذلك، فإن الانفصال التام عن قطاع غزة يعني التخلي عن وسائل ضغط وتأثير تمتلكها إسرائيل في مواجهة قطاع غزة.

طريقة العمل الرابعة: استغلال الوضع الجديد لشن حملة عسكرية متواصلة ضد "حماس" في قطاع غزة، تؤدي إلى إضعاف قوة الحركة. الفرضية المطروحة هنا هي أن هناك الآن، في أعقاب سيطرة "حماس" بالقوة على غزة، مناخاً دولياً مُواتياً أكثر للقيام بعمليات عسكرية (إسرائيلية) ضد حركة "حماس"، وأنه حتى الدول العربية وحكومة "فتح" في الضفة الغربية، سوف تنظر بإيجابية إلى هذا التحرك (العسكري الإسرائيلي) حتى وإن لم تقل ذلك جهاراً. وتنطلق طريقة العمل هذه من فرضية مؤداها أنه يتحتم على إسرائيل شن حرب لا هوادة فيها ضد "حماس"، لأن الأخيرة حركة إسلامية متطرفة، تتطلع إلى تدمير إسرائيل، وأنها (حماس) لن تغير أبداً توجهها هذا. وبحسب المنطق ذاته، فإن أي وقف لإطلاق النار إنما يصب في مصلحة "حماس" نظراً لأنه يتيح للحركة استجماع قوتها والعودة إلى المعركة بقوى معززة.

طريقة العمل الخامسة: تتمثل ببساطة في عدم القيام بأي عمل. والفرضية هنا هي أن أي تدخل من جانب إسرائيل سيضر أكثر مما ينفع، والسؤال هو: هل ثمة خيار كهذا؟! إن تبعية وتعلق المناطق الفلسطينية بإسرائيل

كبيران جداً، بحيث أن أي عمل أو لا عمل من جانب إسرائيل يؤثر في تلك المناطق. وعلى سبيل المثال، فإنه لا يمكن التهرب من السؤال: هل يجب السماح باستيراد وتصدير البضائع من وإلى غزة عن طريق إسرائيل؟ إن أي إجابة عن هذا السؤال سيكون لها تأثير على الفلسطينيين.

فضلاً عن ذلك، طرحت أيضاً أفكار تدعو إلى نشر قوة دولية في قطاع غزة تتولى فرض النظام. وجرى الحديث في شكل أساسي عن نشر قوة دولية على حدود قطاع غزة مع مصر، تكون مهمتها منع عمليات تهريب الأسلحة. غير أن هذه الأفكار لا تبدو جادة أو حقيقية. فباستطاعة المجتمع الدولي أن يقرر نشر قوات لحفظ السلام عندما تكون هناك حربٌ أهلية، ويكون الهدف تجنب كارثة إنسانية، وهذا غير قائم في قطاع غزة، فقد انتصرت "حماس"، وبات الوضع في غزة مستقراً. وثمة خيار آخر، وهو نشر مثل هذه القوات كقوة فصل بين جيوش متحاربة، ولكن ذلك يبقى مرهوناً بموافقة هذه القوات المتنازعة، أيً إسرائيل وحركة "حماس". وبالقطع، فإن حركة "حماس" لن توافق على نشر قوة دولية هدفها منع عمليات تهريب الأسلحة إلى عناصر الحركة. إلى ذلك، فإنه ما من فرصة في أن تتوفر دول توافق على إرسال قواتها بينما ترفض حركة "حماس" هذا الأمر.

وكان بروم قد أشار إلى أن الهدف الذي يجب على إسرائيل أن تسعى نحوه على المدى البعيد هو "التوصل إلى اتفاق مع شريك فلسطيني موثوق به وقادر على تطبيق الاتفاق القائم على حل دولتين لشعبين"، أما على المدى الأقرب، فإن هدف إسرائيل "هو درء أي تهديدات على أمنها يكون مصدرها من المناطق الفلسطينية".[٢٤]

لكن الصحف الإسرائيلية شهدت أيضاً مواقف دعت إلى "إعادة النظر" في حل الدولتين باعتباره الحل المبدئي الوحيد المطروح على بساط البحث، على الأقل منذ توقيع اتفاق أوسلو العام ١٩٩٣، والعودة إلى الخيارات القديمة، ومنها "الخيار الأردني" مثلاً. كما أنها شهدت مواقف طالبت بتركيز الاهتمام على الساحة الإيرانية وخفض الاهتمام بالساحة الفلسطينية، وذلك في ضوء الانقسام وتطورات إقليمية أخرى.

ففي ٢٠٠٧/٧/٣ نشرت صحيفة **هآرتس** تقريراً مسهباً على صفحتها الأولى، بقلم مراسلها السياسي في واشنطن شموئيل روزنر، ذكرت فيه أن "الخيار الأردني كحل للقضية الفلسطينية عاد ليحتل أخيراً مكانة مهمة على طاولة المباحثات السياسية". وتابعت "إن المؤشرات حول هذا التوجه تتراكم ببطء، ولم يعد من الممكن الخطأ في تشخيصها"، لكنها زادت في التوضيح بقولها إن الخيار الأردني "الجديد" ليس بالضرورة أن يكون بالصيغة القديمة المعروفة (صيغة معسكر اليمين الصهيوني) القائلة إن "الأردن هو فلسطين" وإنما تنطلق من مبدأ "المساعدة الأردنية للفلسطينيين"، أو "الكونفدرالية"، أو "تنظيم العلاقات الأردنية– الفلسطينية"، أو "أي مسمى آخر". وأردفت أن "هذا الطرح لم يعد مقتصراً على رجال اليمين المتطرف الذين يعارضون قيام دولة فلسطينية، بل أصبحت المسألة الفلسطينية الأردنية مطروحة أيضاً على جدول أعمال أوساط أميركية مركزية ومؤثرة".

ودعا وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، موشيه أرنس، بشكل لا يقبل التأويل، إلى ضرورة تخلي صناع القرار في إسرائيل عن نموذج الدولتين لحل النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني، والبحث عن حلول وبدائل أخرى لم يستثن منها بشكل جازم تكريس "فصل" قطاع غزة (في ضوء سيطرة "حمَاس" على السلطة هناك) عن الضفة الغربية، وتجزئة الحل، حتى ولو كانت خيارات "إعادة المنطقتين إلى وضعيهما السابق لحرب حزيران/يونيو ١٩٦٧" (أي أن تكون الضفة الغربية خاضعة إلى الأردن، وقطاع غزة خاضعاً إلى مصر) مطروحة في هذه الأثناء كـ "مسائل نظرية". وأكد قائلاً إن نموذج حل الدولتين الذي "بدا حتى الآن مسألة مفروغاً منها، أصبح محل علامة استفهام في أعقاب أعمال العنف الأخيرة في غزة". وتساءل "هل من المتوقع حقاً أن ينجح (الرئيس) محمود عباس في فرض سلطته في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وأن يجتاز التحدي الأصعب المتمثل في استعادة السلطة في غزة من يدي "حماس"؟!". وختم قائلاً "حسبما تبدو الأمور الآن، من الأفضل (لإسرائيل) الشروع بالبحث عن نموذج جديد للحل".[٢٥]

وكانت شخصيات مهمة أخرى في إسرائيل قد دعت في ذلك الوقت إلى التفكير بالعودة إلى "الخيار الأردني"، ومن بينها زعيم المعارضة اليمينية (حزب الليكود) بنيامين نتنياهو، الذي تحدث علانية عن الحاجة إلى "إدخال قوات أردنية" إلى الضفة الغربية "للمساعدة في فرض النظام"، فيما اقترح الباحث في "مركز شاليم" المتماهي مع اليمين، ميخائيل أورن، العودة إلى فكرة "الحكم الذاتي"، على أن يبقى "الأمن خاضعاً لمسؤولية إسرائيلية– أردنية مشتركة".[٢٦]

ووفقاً لصحيفة **هآرتس**، فإن الحديث عن "العودة إلى الخيار الأردني" لا يقتصر على شخصيات اليمين، بل سبقها إلى ذلك رئيس إسرائيل شمعون بيريس، الذي نقلت عنه الصحيفة قوله في شهادته أمام لجنة فينوغراد لفحص إخفاقات حرب لبنان الثانية "علينا أن نبحث عن مبنى جديد للعلاقة مع الفلسطينيين. إنني في قرارة نفسي قد عدت إلى الاستنتاج الذي آمنت به دوماً وهو أننا ملزمون بجلب الأردنيين ... لا يمكننا أن نصنع السلام مع الفلسطينيين فقط".

على صلة بذلك، فإن عوزي أراد، الأستاذ الجامعي والمستشار السياسي المقرّب من نتنياهو، أكد أن الجهد الرئيسي يجب أن يصبح الآن (بعد الانقسام) موجهاً نحو الساحة الإيرانية لا الفلسطينية، وذلك بهدف التركيز على منع تحوّل إيران إلى دولة نووية. والطرف الذي يجب تعزيز قوته، تبعاً لذلك، هو إسرائيل ذاتها لا محمود عباس. وبرأيه، فإن تعزيز قوة إسرائيل، وبخاصة في المجال العسكري، هو واجب الساعة، لأنه تكشفت في هذا المجال تصدعات مهمة خلال الحرب الأخيرة (على لبنان). والحلول السياسية اللائقة يمكن التوصل إليها فقط على أساس امتلاك القوة السياسية والعسكرية. كما يمكن التوصل إلى تهدئة عن طريق الردع، لكن ذلك يحتاج إلى قوة عسكرية مقنعة. ويجب أن يكون هدف تعزيز الردع في مكان أعلى من سلم أولويات الصناعات الأمنية. وهذا الأمر ناجم أيضاً عن التطورات خلال العام الفائت التي أشارت إلى أنّ إيران وسورية وحزب الله و"حماس" توصلوا إلى الاستنتاج بأن إسرائيل لا تمتلك رداً دفاعياً على قدراتهم الصاروخية. وحتى إذا

نجحت إسرائيل في ترميم قوة ردعها قليلاً في مقابل حزب الله، فإن إدارة المعركة في حرب لبنان الثانية والتطورات منذ تلك الحرب، تدل على تآكل هيبة الردع الإسرائيلية حيال سورية. المطلوب من إسرائيل هو أن تعزّز عناصر ردعها في مقابل التهديدات الماثلة أمامها. والتحدي الرئيسي هو في مواجهة التهديد الإيراني. من هنا تأتي الحاجة إلى التجنيد الشامل وإلى إستراتيجيا التعاظم، بما في ذلك التعاظم الاقتصادي والارتباط بتحالفات دفاعية. وإذا كان الانهماك الإسرائيلي الحالي بالساحة الفلسطينية يستهدف شق الطريق للمواجهة الأكثر فاعلية مع المسألة الإيرانية من طرف الأسرة الدولية، فإنه ينطوي على فائدة. لكن إذا لم يكن هذا هو هدفه فسيؤدي الأمر إلى صرف الأنظار عن ضرورة مواجهة المعركة الرئيسية.[٢٧]

الطريق إلى أنابوليس

لعل طريقة العمل التي يجب التوقف عندها بقدر مناسب من التفصيل، من بين طرق العمل الممكنة السالفة كلها، هي تلك التي أفضت في مرحلة لاحقة إلى عقد مؤتمر أنابوليس الدولي للسلام في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الذي أسفر عن استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من أجل التوصل إلى اتفاق مبادئ يتعلق بالحل الدائم للنزاع. وقد توقفت هذه المفاوضات من دون أن تصل إلى أي اتفاق كهذا عقب قيام إسرائيل بشنّ الحرب على غزة في شتاء ٢٠٠٩، التي سميت في القاموس الإسرائيلي "عملية الرصاص المصبوب".

وبحسب الصحافة الإسرائيلية، فإن الطريق إلى أنابوليس بدأت من لحظة "اعتقاد القيادة الإسرائيلية بأن سيطرة "حماس" على قطاع غزة تفتح نافذة فرص نادرة" لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية.[٢٨] وقد لاح هذا الأمر بداية في سياق اللقاء الذي عقد في ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٧ في البيت الأبيض بين الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت. ووفقاً لتقرير صحافي مشترك كتبه المراسل

السياسي لصحيفة **هآرتس** ومراسل الصحيفة في واشنطن، فإنه خلال اللقاء قدّم بوش وأولمرت جوابين مختلفين عن السؤال بشأن ما الذي يمكن عمله في ضوء الوضع المعقد الناجم عن الصراع في غزة؟ فبوش كان يرى الأحداث في غزة جزءاً من "مواجهة أيديولوجية كبرى" بين القوى المتطرفة في المنطقة التي تسعى إلى السيطرة على الشرق الأوسط، وبين "الديمقراطية العراقية والديمقراطية اللبنانية والديمقراطية الفلسطينية العتيدة". وكان لا يزال يعتقد بأن تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط هو الردّ اللائق على المتطرفين الإسلاميين. وبذا فقد وجّه أيضاً رسالة سياسية إلى خصومه الديمقراطيين في أميركا، مؤداها أنه ليس في وسع الراغبين في إقامة دولة فلسطينية أن يطالبوا في موازاة ذلك بانسحاب القوات الأميركية من بغداد. في مقابل هذا، حاول أولمرت أن يعرض سيطرة "حماس" على غزة، التي يوجد إجماع على كونها مشكلة كبيرة لإسرائيل، باعتبارها "فرصة كبرى". والمقصود فرصة للتفاوض مع محمود عباس الذي تحرّر من التحالف مع "حماس"، وأصبح بحاجة أكثر من ذي قبل إلى دعم إسرائيل من أجل البقاء. لكن كي لا يعتبر ذلك وعداً يفتقر إلى رصيد، فإن أولمرت سارع إلى القول "إني أقترح أن نفرّق ما بين الفرصة والتفاؤل". وفسّر ذلك بالقول: "لم أقل بأني متفائل. قلت إنه إلى جانب الأحداث الخطرة نشأ وضع يمكن أن يكون قد أوجد فرصة أيضاً". إنّ ترجمة ذلك هو أن أولمرت لم يعد بأي شيء يذكر. وتفاخر بوش بأن أولمرت ملتزم مثله بـ "رؤية الدولتين"، التي أصبحت في الفترة القليلة الفائتة أكثر بعداً عن التطبيق. لكن رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، بدا أكثر تحفظاً وهو يتحدث إلى الصحافيين الإسرائيليين. ولكن التقرير ختم بالقول: إن أولمرت يتحدث عن نقل أموال وعن تعزيز الأجهزة الأمنية التابعة لعباس، وكذلك عن وعود أخرى بإزالة حواجز في الضفة الغربية، وثمة شك كبير في صدقيتها بحسب ما أثبتت تجربة الماضي.[٢٩]

ورأى كبير المعلقين السياسيين في صحيفة **يديعوت أحرونوت**، ناحوم برنياع، في معرض تعقيبه على نتائج هذا اللقاء، أن ما يفكر فيه كل من بوش وأولمرت هو مجرّد أضغاث أحلام. وكتب يقول: كل شيء يبدو على

ما يرام. فالرئيس الأميركي ودي ويكنّ حبًّاً حقيقياً لرئيس حكومتنا. وكلاهما يتكلمان اللغة نفسها ونواياهما حسنة. لكن هناك مشكلة صغيرة فقط، هي أن كل حلمهما المشترك تجاه الموضوع الفلسطيني هو أشبه ببرج مبنيّ في الهواء. وهناك شك فيما إذا كانا مؤمنين به، فضلاً عن أن هناك شكوكاً فيما إذا كان ثمة من يؤمن به. عندما احتل الحمساويون غزة كانت الرسالة التي صدرت من القدس وواشنطن متفائلة. فمع كل الأسف على فقدان غزة حدث أمر إيجابي، هو انكشاف الوجه الحقيقي لـ"حماس". وقد نشأت دولتان: حماسستان في غزة وفتح لاند في الضفة. العالم سيفرض حظراً على "حماس"، وفي موازاة ذلك تنشر إسرائيل والولايات المتحدة رعايتها على حكومة "فتح". لكن أولاً، إن هذا الفصل غير مقبول على الفلسطينيين. "فتح" لم تتنازل عن غزة، و"حماس" لم تتنازل عن الضفة. وثانياً، إن "فتح" تعاني من انقسامات ونزاعات بحيث من المشكوك فيه أن يكون في وسعها أن تقود مؤسسة سلطوية مستقرة تستجيب مع توقعات الولايات المتحدة وإسرائيل. أولمرت قال لنا: "لم أقل إني متفائل. ما قلته فقط هو أنّ هناك فرصة". لقد شاهد أولمرت الصور القاسية من غزة، واعتقد أن العالم سيحرره من الضغط للتفاوض مع حكومة فلسطينية تشارك فيها هذه الحركة الدموية. وقد شعر بالارتياح، لكنه ارتياح مؤقت، لأنه لا يدفع قدماً أمن إسرائيل في مقابل الفلسطينيين. في واقع الأمر، فإن كلاً من بوش وأولمرت يقبعان في حضيض متواصل في استطلاعات الرأي العام. وبينما تحسّن وضع أولمرت في الفترة الأخيرة، فإن وضع بوش ازداد سوءاً. ذات مرّة قالوا للبيفي أشكول (رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق) إن هناك محلاً (قحطاً). وعندما سأل أين وأجابوا بأنه في إسرائيل، قال أشكول: الحمد لله. أكون قلقًا أكثر عندما يكون المحل في أميركا. ولا شك في أن إدارة بوش تعاني الآن من محلٍ شديد.[٣٠]

من المعروف أن المبادرة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط (التي أسفرت عن انعقاد مؤتمر أنابوليس) جاءت في سياق الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأميركي جورج بوش في البيت الأبيض يوم ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٧، لكن مصادر رفيعة المستوى في ديوان رئيس

الحكومة الإسرائيلية أكدت أنه من بنات أفكار أولمرت، وقالت إن "رئيس الحكومة عرض الفكرة خلال زيارته إلى واشنطن ولقائه الرئيس بوش قبل ثلاثة أسابيع (من إلقاء الخطاب)، ويتفق رئيس الحكومة والرئيس الأميركي على أن ثمة حاجة إلى مظلة دولية تقدّم ضمانات وتطمينات على طريق التسوية الدائمة مع الفلسطينيين".[٣١] وفيما يتعلق بالخطاب نفسه أضافت هذه المصادر نفسها أنه "يرسم طريقاً تنسجم مع موقف إسرائيل إزاء معظم المسائل المدرجة في جدول الأعمال الفلسطيني"، مشيرة إلى أن الأميركيين "ظلوا محافظين على رؤيتهم وعلى الخط الذي أعلنه الرئيس بوش في خطابه قبل خمسة أعوام (بشأن "رؤية الدولتين")، وأن الرئيس بوش أصرّ على أن مكافحة الإرهاب تسبق العملية السياسية، فضلاً عن أن رؤية الدولتين التي عرضها في خطابه تكمّل تصريحات سابقة أدلى بها في هذا الخصوص".[٣٢]

لكن المراسل السياسي لصحيفة **هآرتس**، ألوف بن، أشار إلى أن بوش وعد بمضاعفة الجهد الأميركي "من أجل تعزيز ثقة جميع الأطراف بحلّ الدولتين"، وهذا أمر يبدو جيداً، لكنه أقل كثيراً من الإعلان الذي أطلقه في مستهل ولايته الرئاسية الثانية ووعد فيه "باستثمار الرأسمال الأميركي في إقامة دولة فلسطينية". وأضاف: امتنع بوش من إطلاق الوعود بإقامة دولة فلسطينية، واكتفى بوضع الفلسطينيين أمام معضلة، بدعوتهم أن يختاروا إمّا المتطرفين من "حماس" وإمّا الثنائي المعتدل المؤلف من الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض. وهاجم بوش "حماس" بتعابير قاسية. وقد عقب مصدر سياسي رفيع المستوى في القدس على تصريحات بوش بقوله: "حتى نحن لا نتحدث عن "حماس" على هذا النحو". وعرض بوش خطة ذات مرحلتين: في المرحلة الأولى يطهّر الفلسطينيون صفوفهم من الإرهاب والفساد بحسب توجيهات "خريطة الطريق". وإذا ما التزموا بذلك تبدأ، في المرحلة الثانية، مفاوضات إسرائيلية– فلسطينية حول الحل الدائم، تبحث فيها المسائل الرئيسية وهي الحدود، واللاجئون، والقدس. ووافق بوش على مطلب عباس البحث في الحل الدائم بصورة مباشرة، والقفز عن المرحلة الانتقالية التي تقام خلالها دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة. لكن ما من

سبب يدعو رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، الذي يرفض البحث الآن في المواضيع الرئيسية، إلى القلق، فقد حصل على مهلة تستمر حتى تصبح السلطة الفلسطينية نظيفة من الإرهابيين والفاسدين. وفي ديوان أولمرت أعربوا عن رضاهم من الخطاب. وسمحت تعابير بوش القاسية ضد "حماس" لأولمرت أن يهدّد عباس "بتفجير العملية السياسية" إذا ما عاد إلى التحالف مع هذه الحركة. وكان الطلب الوحيد الذي وجهه بوش إلى إسرائيل، هو إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية، وأولمرت مستعد لذلك. أما التجديد الرئيسي في الخطاب، والمتمثل في مبادرة عقد مؤتمر دولي في الخريف، فإنه يستجيب مع رغبة رئيس الحكومة المحتاج إلى إنجاز سياسي عشية تقرير لجنة فينوغراد النهائي (التي تقصت وقائع حرب لبنان الثانية).[٣٣]

ونوهت الصحافة الإسرائيلية بأنه، في إثر التطورات السابقة، تم في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧ توقيع اتفاق لاستئناف التنسيق الأمني بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وقامت إسرائيل بتلبية مطالب فلسطينية منها: الإفراج عن أسرى، تحرير أموال مجمدة، استيراد سلاح، وقف مطاردة حوالي مئتي مطلوب في الضفة الغربية، عقد لقاءات سياسية على أرفع مستوى، نشر اقتراحات سلام بعيدة المدى. وعلاوة على ذلك، فإن الناطقين الرسميين باسم الحكومة (إيهود أولمرت وحاييم رامون وتسيبي ليفني) أشاروا إلى استعدادهم لأن يبحثوا مع القيادة الفلسطينية في مسائل ارتدعوا عن التداول فيها إلى الآن، مثل سحب الجيش الإسرائيلي من مدن الضفة الغربية ومبادئ الحل الدائم. بل إن رامون رسم بشكل واضح خريطة سلام تشبه إلى حد كبير تلك التي وضعها إيهود باراك على طاولة ياسر عرفات في مؤتمر كامب ديفيد في تموز/يوليو العام ٢٠٠٠.

واعتبر عوزي بنزيمان هذه "التنازلات الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية" مباركة وحيوية، لكنها تثير سؤالاً حول سبب تأخر حدوثها إلى الآن. وأضاف: في الظاهر يبدو أن سرّ هذا التحمس الحكومي الإسرائيلي مفهوم ضمناً، إذ إن محمود عباس وسلام فياض قد غيّرا نمط سلوكهما.

إنهما الآن يتكلمان عن السلام وقد تنازلا عن كلمة "المقاومة" في الوثائق الرسمية ويبديان الاستعداد العملي لضمان سيادتهما على الضفة الغربية ويسعيان إلى طرد "حماس" من غزة. غير أن هذا التفسير يستند إلى فرضية إطلاقية مفادها أن الواقع القائم في القطاع والضفة في تموز/ يوليو ٢٠٠٧ فرضته قوة عليا، ولم يكن في وسع إسرائيل التأثير عليه. ولا يمكن عدم ذكر أن الطلبات نفسها التي تستجيب إسرائيل لها الآن سبق أن طرحها عباس في الماضي عندما كان رئيساً للوزراء في ظل ياسر عرفات. إن مجرد هذا يثير التساؤل فيما إذا كانت إسرائيل تعمل بقصد مسبق أن تكون بوادر حسن النية للبروتوكول فقط، لأنه ليس في وسعها تغيير الواقع الناشئ في السلطة الفلسطينية. بكلمات أخرى: هل يجوز أن أولمرت يقدّر بأن عباس وفياض لن يفلحا في البقاء طويلاً في رام الله وأيضاً في العودة إلى قصر الرئاسة في غزة، ولذا فإن كل إجراءاته وتصريحاته تستهدف أن توفّر له ذريعة لتبرئة الذمة؟[٣٤]

وتوقف ألوف بن عند مشكلتين يواجههما أولمرت وتقفان وراء تحركاته هذه: الأولى هي الصعوبة في إقناع الجمهور الإسرائيلي والأسرة الدولية بأنّ حكومته جادة في نيتها التوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين، ومستعدة لأن تدفع ثمنها بالانسحاب من المناطق الفلسطينية (المحتلة) وإخلاء المستوطنات. والثانية هي أن لديه القليل مما يتفاخر به بعد عام ونصف عام على تسلمه منصب رئيس الحكومة. صحيح أن الوضع الاقتصادي ممتاز، لكن النجاح هنا يعزى إلى بنيامين نتنياهو. وما يذكره الجمهور لأولمرت هو الحرب الفاشلة وغير الشعبية على لبنان وتقارير فينوغراد وشاحك ومراقب الدولة، وكذلك التقدير الشائع بأنه منهمك بالبقاء الشخصي والسياسي. ولذا، يزداد الاعتراف في محيط رئيس الحكومة بأنه لا بديل من مبادرة سياسية إسرائيلية تنقذ أولمرت من محنته لدى الرأي العام، وتترك بصماته على تاريخ إسرائيل. ومن الأفضل أن يدور الجدل بين الجمهور على اتفاق سلام أو انسحاب من المناطق بدلاً من الجدل على قضايا فساد أو ما شابه ذلك.[٣٥] هذا ما فعله أيضاً سلفه، أريئيل شارون، الذي قرّر الانسحاب من غزة في لحظة محنة سياسية وعزلة دولية وتحقيقات جنائية. كما أن الظروف

الخارجية تميل الآن لصالح عملية سياسية. وثمة من يمكن التفاوض معه في السلطة الفلسطينية. ومثل أولمرت، فإنّ عباس وفيّاض يفهمان أنهما إذا لم يتقدما إلى الأمام فسيغرقان هما أيضاً. والرئيس جورج بوش وتوني بلير (مبعوث "الرباعية الدولية") ومصر والأردن مستعدون لمدّ يد المساعدة من الخارج، كلّ لأسبابه الخاصة. وبالتالي، فإنّ اقتراح أولمرت التوصل إلى اتفاق مبادئ بشأن الدولة الفلسطينية سيحلّ له، برأي المعلق نفسه، بضع مشاكل مرّة واحدة: أولاً- يمكّنه من الإمساك بزمام المبادرة والقيادة. ثانياً- يعزّز رسالة فحواها أنّ إسرائيل راغبة في التسوية. ثالثاً- يتجاوب مع المطلب الدولي بأن تقدّم إسرائيل "أفقاً سياسياً" للمعتدلين الفلسطينيين. رابعاً- لقد رغب أولمرت في التنازل عن المناطق (المحتلة) بانسحاب أحاديّ الجانب (وفق خطة الانطواء) وإذا ما وقع عباس على الصفقة فسيحصل الأول على مقابل لما كان مستعداً لمنحه مجاناً. خامساً- الاتفاق سيغيّر الواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة، وينحي جانباً مشكلة اللاجئين. سادساً- إنّ بلورة التفاصيل وتنفيذ الاتفاق سينتظران إقرار اتفاق المبادئ من خلال انتخابات فلسطينية وتصويت في الكنيست، وهذا يعني كسب مزيد من الوقت بين التوقيع على الاتفاق وإجلاء المستوطنين. أخيراً- لا يمكن التغاضي عن احتمال حصول رئيس الحكومة على مردود سياسي وشخصي، وبذا فإنّ ترشيحه لولاية أخرى في مقابل نتنياهو (رئيس الليكود) وإيهود باراك (رئيس حزب العمل) قد يبدو جاداً ولديه احتمال النجاح.[٣٦]

أمّا الباحث ميرون بنفينستي، فقد أشار إلى وجود تفسيرات عديدة لانطلاق هذه الطاقات السياسية كلها بشكل فجائي خلال تلك الفترة. ومن بين تلك التفسيرات حاجة الرئيس جورج بوش إلى عرض خطة تنقذ ما بقي له من هيبة في المنطقة مع انتهاء ولايته الفاشلة، وحاجة إيهود أولمرت إلى عرض إنجاز سياسي عشية نشر التقرير الكامل للجنة فينوغراد، والحاجة إلى تلبية الطلب الصادر من جميع الاتجاهات بشأن "تعزيز قوة محمود عباس". كما أن هناك حاجة عميقة لإخراج معسكر السلام الإسرائيلي من دائرة اليأس وتزويده بوجبة إيجابية تمكنه من مواصلة الاعتقاد بأن غالبية الجمهور الإسرائيلي تؤيد حلّ الدولتين،

وبأن أيديولوجيا أرض إسرائيل الكاملة لفظت أنفاسها الأخيرة حتى لدى معسكر اليمين. وتشكل العملية السياسية التي يديرها أولمرت وبوش وتداً يمكن ربط هذا التفاؤل به. غير أن المشكلة كامنة في أن الواقع الحقيقي لا يظهر إشارات إلى خضوعه للنظريات والتمنيات، فالاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية مستمر بوتائر سريعة، ونظام فصل وتدمير المجتمع الفلسطيني يزداد رسوخاً، وعملية إقامة الجدار الفاصل متواصلة، وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة يكاد يتخذ طابع الفصل الجيو سياسي شبه الثابت، واحتمال أن ينجح عباس في ترسيخ سلطة مستقرة في الضفة الغربية يبدو بعيداً. وبرأيه يمكن لهذه العملية السياسية أن تعيد مسار أوسلو المدمر، أي أن تخلق الوهم بأن هناك تقدماً يتغذى من الحاجة الطبيعية إلى تطوير الأمل، غير أن النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني لم يعد في وسعه أن يتحمل وهماً آخر.[٣٧]

إجمال

تعاملت الصحافة الإسرائيلية، في معظمها، مع موضوع الانقسام الفلسطيني من خلال إبراز محصلات ترتبط بكيفية ما مع ما سبقها من أحداث وسيرورات، وكان في مقدمها ما يلي:

- تنمية قناعة إسرائيلية بعدم وجود شريك فلسطيني، وبعدم جدوى التفاوض مع السلطة الفلسطينية التي أمست أكثر وهناً عقب الانقسام، وباستحالة التوصل إلى اتفاق دائم وفقاً للشروط الإسرائيلية.

- العودة إلى البحث عن الحلول الغابرة، ومن ضمنها الحديث عن الحل الأردني للضفة الغربية والحل المصري لغزة، وذلك في سياق أعمّ هو التشكيك في إمكان "حل الدولتين" باعتباره الصيغة المبدئية الوحيدة المدرجة في جدول الأعمال منذ اتفاق أوسلو.

- تجيير الانقسام بواسطة اعتباره "فرصة" للتفاوض مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي "تحرّر" من التحالف مع

"حماس" وأصبح بحاجة أكثر من ذي قبل إلى دعم إسرائيل من أجل البقاء، وفي المقابل فإن هذا التفاوض اعتبر "فرصة شخصية" لتحقيق إنجازات ملموسة، أولاً لرئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت، الذي كان واقعاً تحت وطأة تحقيقات سياسية جراء إخفاقه في حرب لبنان الثانية، وتحقيقات جنائية بشبهات تتعلق بالفساد وتلقي رشى مالية، واعتبر نتيجة ذلك فاقداً الشرعية أو بمثابة "حصان خاسر"، وثانياً للرئيس الأميركي جورج بوش، الذي كان على وشك إنهاء ولاية رئاسية مليئة بالإخفاقات.

– أدى اجتماع هذه الفرص كلها إلى عقد مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الذي انطلقت منه المفاوضات على قضايا الحل الدائم بين الجانبين. وتمثلت طريقة العمل التي اختيرت في إطار مسار أنابوليس في إقامة عملية متوازية: من جهة إجراء مفاوضات حول الاتفاق الدائم، ومحاولة التوصل إلى إجمال ناجح لهذه العملية حتى نهاية العام ٢٠٠٨، ومن جهة أخرى الشروع بتنفيذ المرحلة الأولى من "خريطة الطريق"، التي تتمحور أساساً حول المجال الأمني. وفيما بعد جرى تطوير فكرة التوصل إلى "اتفاق رفّ" (مؤجل)، أي اتفاق لا ينفذ مباشرة بعد التوصل إليه، وإنما يجري تنفيذه ضمن عملية متدرجة تتحدد وتيرتها بناء على النجاح في بناء قدرات السلطة الفلسطينية، ولاسيما الأمنية. ومع أن الحرب الإسرائيلية على غزة في نهاية ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩ تسببت على نحو مباشر بإيقاف هذا المسار، فإنه لم يكن قد حقق أي نجاح يُذكر قبل تلك الحرب، الأمر الذي فسح المجال أمام حملة كبيرة من التشكيك فيما إذا كان بالإمكان الاستمرار في العملية وفق رؤية أنابوليس، وأعطى المبرّر لتواتر الدعوات إلى التفكير برؤية أو برؤى أخرى بديلة، في وقت كانت إسرائيل فيه متجهة نحو انتخابات عامة جديدة أجريت في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وأسفرت عن فوز اليمين وتشكيل حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو تستند أساساً إلى أحزاب اليمين.

الهوامش

[١] **هآرتس**، ٢٠٠٧/٦/١٣.

[٢] **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠٧/٦/١٤.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠٧/٦/١٥.

[٥] المصدر نفسه.

[٦] **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠٧/٦/١٧.

[٧] نصت "خطة الانطواء" على الانسحاب من معظم أجزاء الضفة الغربية، وإخلاء المستوطنات الواقعة شرقي الجدار العازل (بحسب هذه الخطة تقوم الحكومة الإسرائيلية، بصورة أحادية الجانب، بتجميع المستوطنين اليهود المنتشرين في المستوطنات القائمة في قلب الضفة الغربية ونقلهم للسكنى في المستوطنات القائمة داخل الكتل الاستيطانية المنتشرة في مناطق قريبة أكثر من حدود ما قبل العام ١٩٦٧، وفقًا لمسار الجدار العازل. وقد جرى الحديث على كتل معاليه أدوميم، وأريئيل، وغوش عتصيون. وأشارت **صحيفة يديعوت أحرونوت** في حينه إلى أن هذا التجميع لن يشمل مستوطنة كريات أربع والبؤرة الاستيطانية في الخليل، على الرغم من كونهما خارج الجدار. وبناء على الخطة، تواصل إسرائيل السيطرة على ٧٪ من أراضي الضفة الغربية).

[٨] "لا شريك جديد– قراءات إسرائيلية في الانتخابات الفلسطينية"، **أوراق إسرائيلية ٣٢**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، آذار/مارس ٢٠٠٦.

[٩] **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠٧/٢/١٨.

[١٠] أنطوان شلحت. "إسرائيل واتفاق مكة: انتظار الفشل"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد ١٨، عدد ٦٩، شتاء ٢٠٠٧.

[١١] **هآرتس**، ٢٠٠٧/٦/٢٨.

[١٢] **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠٧/٦/٢٢.

[١٣] **هآرتس**، ٢٠٠٧/٦/١٧.

[١٤] المصدر نفسه.

[١٥] **معاريف**، ٢٠٠٧/٦/١٩.

[١٦] تجدر الإشارة إلى أن موضوع الجندي الأسير غلعاد شاليط حظي باهتمام خاص في نطاق تعليقات الصحف الإسرائيلية على الانقسام الفلسطيني، ورأى بعضها أنّ سيطرة "حماس" على قطاع غزة تجعل هذه الحركة، من ناحية إسرائيل، العنوان الوحيد في هذا الشأن. ومن أجل الإفراج عن شاليط ربما ستضطر إسرائيل إلى تنفيذ إملاءات هذه الحركة. مع ذلك، فإنّ سيطرة "حماس" تحمل معها أملاً معيناً، حيث أن الحركة

تحاول في هذه الأيام أن تفرض سيادتها على كل الميليشيات العاملة في جنوب قطاع غزة. وفي حال نجاحها في ذلك، فسيكون هناك عنوان واحد واضح لإدارة المفاوضات (عمير ربابورت، **معاريف**، ٢٠٠٧/٦/٢٤).

[١٧] **هآرتس**، ٢٠٠٧/٦/٢١.

[١٨] **هآرتس**، ٢٠٠٧/٦/١٨.

[١٩] المصدر نفسه.

[٢٠] **هآرتس**، ٢٠٠٧/٦/١٥.

[٢١] **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠٧/٦/١٩.

[٢٢] **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠٧/٦/٢٦.

[٢٣] شلومو بروم. "خيارات لسياسة إسرائيلية في أعقاب سيطرة "حماس" على غزة"، **ميكود إستراتيجي**، عدد ٧، ٢٠٠٧/٦/١٩.

[٢٤] المصدر نفسه.

[٢٥] **هآرتس**، ٢٠٠٧/٧/٥.

[٢٦] **هآرتس**، ٢٠٠٧/٧/١.

[٢٧] **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠٧/٧/١٨.

[٢٨] عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ٢٠٠٧/٦/٢٠.

[٢٩] **هآرتس**، ٢٠٠٧/٦/٢٠.

[٣٠] **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠٧/٦/٢٠.

[٣١] **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠٧/٧/١٧.

[٣٢] المصدر نفسه.

[٣٣] **هآرتس**، ٢٠٠٧/٧/١٧.

[٣٤] **هآرتس**، ٢٠٠٧/٧/٣٠.

[٣٥] في تلك الفترة بدأ الحديث عن شبهة تورط أولمرت بمجموعة من قضايا الفساد، وفي فترة لاحقة، في ربيع ٢٠٠٨، كشفت الشرطة الإسرائيلية عن أنها تجري تحقيقاً معه بشبهة حصوله على رشى مالية من المليونير الأميركي اليهودي موريس تالانسكي. وأوصت الشرطة الإسرائيلية النيابة العامة بتقديم لائحة اتهام ضده بشبهة ارتكابه سلسلة أعمال فساد.

[٣٦] **هآرتس**، ٢٠٠٧/٧/٢٦.

[٣٧] **هآرتس**، ٢٠٠٧/٧/١٩.

القسم الثالث

تغطية المواقع الإلكترونية

الإعلام الإلكتروني لحركة "حماس" والانقسام الفلسطيني

عماد الأصفر

تضررت صورتنا الخارجية كفلسطينيين منذ زمن، وأصبحنا في نظر الآخرين إما إرهابيين وإما فاسدين، وبات الفلسطيني المسافر من الأراضي الفلسطينية يخجل بفلسطينيته بعد أن كانت مصدر فخره، وأصبح يخشى السؤال عن قضيته وأحوال شعبه بعد أن كان يندفع للإجابة حتى قبل أن يُسأل.

هذا الضرر لم يكن نتاج الإعلام المعادي فقط، فهو –الإعلام المعادي– ينشط ضدنا منذ القدم، وقبل انفتاح الفضاء وامتلاكنا كل هذه الماكينات الإعلامية. جزء كبير من المسؤولية عن هذا التشويه اللاحق بصورتنا –شعباً وقضيةً ونضالاً– هو من نتاج أيدينا وحصاد ما زرعنا – سياسيين وإعلاميين.

حسب استطلاع أجرته شركة الشرق الأدنى للاستشارات مطلع العام ٢٠٠٩، انخفضت شعبية حركة "فتح" في القطاع لتصل إلى ٢٦٪ مقابل ١٦٪ لـ"حماس"، و١٪ للجبهة الشعبية، و١٪ للجهاد الإسلامي، و٤٪ لفصائل أخرى. ووصلت نسبة الذين لا يثقون بأي فصيل سياسي موجود على الساحة الفلسطينية إلى ٥٣٪.[١] وربما لا نحتاج إلى وسائل قياس علمية لنجزم بأن الغالب الفلسطيني لم يعد يثق بقدراته ولا بنفسه، ولا يعتز بانتمائه، ولا يطمئن لفصائله وقواه السياسية، ولا يرى أفقاً سياسياً ويفتقد للزعامة.

محاولات كثيرة بذلت لإصلاح الضرر وتحسين صورتنا الخارجية، ومحاولات أقل بكثير بذلت من أجل قياس مدى التشوه الحاصل لدى الفلسطيني عن صورته الذاتية. ومن هنا تأتي أهمية هذه الورشة، التي تنظمها مؤسسة **مواطن**، بعد ٤ سنوات على الانقسام الدامي، كونها تبحث شأناً داخلياً جداً، على الرغم من كل انعكاساته وأبعاده الخارجية.

الاستهلاك الإلكتروني

تبلغ نسبة مستخدمي الإنترنت في العالم حوالي ٢٣,٥٪؛ أي مليار و٥٧٥ مليوناً تقريباً، ٢,٩٪ فقط من هؤلاء المستخدمين يسكنون في الشرق الأوسط، وتصل هذه النسبة قياساً بعدد السكان إلى حوالي ٢١,٣٪ حسب معطيات نشرتها "مؤسسة إحصائيات الإنترنت الدولية" على موقعها الإلكتروني: www.internetworldstats.com مطلع العام ٢٠٠٩.

نصف هذه النسبة يذهب لتركيا وإيران، حيث تبلغ نسبة المستهلكين الأتراك قياساً بالمستخدمين شرق الأوسطيين ٢٩٪، ونسبة الإيرانيين ٢٥٪. كما تحتل هاتان الدولتان موقعاً متقدماً في نسبة مستخدمي الإنترنت قياساً بعدد سكانها، ولكن بعد إسرائيل التي تحتل المرتبة الأولى بنسبة ٥٢٪، تليها تركيا بنسبة ٣٦٪، ثم إيران بنسبة ٣٥٪.

وفي السعودية، لا تزيد هذه النسبة على ٢٢٪، ولا تتعدى ١١٪ في مصر، وتنخفض إلى ما دون ٤٪ في السودان، و١,٥٪ في اليمن.

في الأراضي الفلسطينية

طبقاً لما هو وارد في كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم ١٠ الصادر في شهر كانون الأول/ديسمبر العام ٢٠٠٩، وحسب نتائج المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢٠٠٩، فإن ٤٩,٢٪ من الأسر الفلسطينية تملك جهاز حاسوب (٥١,١٪ في الضفة الغربية، و٤٥,٦٪ في قطاع غزة)، وأن ٩٤,٤٪ من المدارس مزودة بأجهزة

تكنولوجيا معلومات واتصالات. وحسب المسح ذاته، فإن نسبة توفر خدمة الإنترنت في البيت تصل إلى ٢٨,٥٪ (٢٧,٢٪ في الضفة الغربية، و٣٠,٩٪ في قطاع غزة).

ومن المؤشرات المهمة في هذا المسح، أن نسبة الأسر التي يمتلك أحد أفرادها موقعاً على شبكة الإنترنت يصل إلى ٩,١٪، وأن ٥٧,١٪ من الأفراد الذين تزيد سنهم على العاشرة يستخدمون الحاسوب، وأن نسبة استخدام الإنترنت بين من تزيد أعمارهم على العاشرة تصل إلى ٣٢,٣٪.

ويستخدم ٢٢,٠٪ من هؤلاء الإنترنت للدراسة، و١٦,١٪ للتسلية والترفيه، و١٨,٣٪ للإطلاع والمعرفة، و٨,٤٪ للعمل، و٨,٤٪ للمراسلة.

وتشير الأرقام إلى أن استخدام الإنترنت في تسارع كبير وسوف تتواصل وتائر استخدامه العالية في المستقبل القريب أيضاً. فحسب مؤسسة إحصائيات الإنترنت الدولية، فإن نسبة نمو استخدام الإنترنت في الضفة الغربية بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠٨ قد بلغت حوالي ٩١٥٪.

هذا الإقبال على استخدام الإنترنت ونسبة النمو الكبيرة أصلاً مرشحة للزيادة بشكل كبير مع تحسن مستويات التعليم والدخل وانخفاض كلفة استخدام الإنترنت ودخول منافسين ومزودي خدمة جدد لقطاع الإنترنت، ودخول أجيال جديدة من أجهزة الاتصالات الخليوية وتحسن سرعات التحميل والتنزيل.

حتى أن الدور التقليدي للتلفزيون أصبح اليوم مدار نقاش، حيث أظهر استطلاع للرأي العام أجرته شركة (IBM) منتصف العام ٢٠١٠، تراجع الدور التقليدي للتلفزيون في عالم صناعة الإعلام، حيث أفاد ١٩ في المائة ممن شملهم الاستطلاع بأنهم يقضون ٦ ساعات في اليوم أمام أجهزة الكمبيوتر مقارنة بـ٨ في المائة ممن لا يزالون يفضلون التلفزيون. وأشار الاستطلاع إلى تنامي الاعتماد على الشبكة العنكبوتية لمشاهدة الفيديو، حيث قال ٦٧ في المائة من الذين استطلعت آراؤهم إنهم يشاهدون مقاطع الفيديو على الإنترنت. وقال ٣٩ بالمائة من مستخدمي الإنترنت إنهم يرتادون موقع (YouTube) الشهير

بصورة مستمرة لمشاهدة مقاطع الفيديو المعروضة، فيما بلغت نسبة الذين يفضلون مشاهدة الفيديو على الهواتف المحمولة ٣٥ في المائة.

طبيعة الاستخدام وخصائصه

غالبية مستخدمي ومتصفحي المواقع الإخبارية، ولاسيما المواقع التابعة والمقربة لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" من المتعلمين، وقادة الرأي، والمدمنين على السياسة والأخبار، الذين لا يرتضون بمجرد سماع الأخبار والآراء، لأنهم يشعرون بأن لديهم ما يقولونه وما يناقشونه وما يضيفونه وما يبلغون الآخرين به، وما يريدون إعادة نشره وتعميمه كجزء من واجبهم الدعوي. والإنترنت بالنسبة لهؤلاء تملك مزايا كثيرة وخصوصيات تضاف إلى ما هو متعارف عليه من سهولة وتفاعلية ومرونة ورخص الإنترنت وقدرتها على اختراق الحدود والتخفي والابتعاد عن مقصّات الرقابة أيًّا كانت. لقد دخلت المواقع الإلكترونية بقوة كعامل من عوامل الصراع بشقيه الخارجي المتمثل في التناقض الرئيسي مع الاحتلال والداخلي المتمثل في الصراع بين حركتي "فتح" و"حماس"، وتم استخدام هذا السلاح على نطاق واسع من قبل الفريقين في التناقضين المذكورين.

تم استحداث مواقع إلكترونية جديدة، وتمت الاستفادة من الامتيازات كافة التي توفرها الشبكة من منتديات للحوار، ومدونات، ومواقع لتحميل الصور، والصوتيات، ومواقع الفيديو، وافتتاح مواقع إلكترونية لوسائل الإعلام العادية المقروءة والمسموعة والمشاهدة، وكذلك عبر إرسال الأخبار العاجلة من خلال الرسائل الإلكترونية القصيرة إلى أجهزة الهاتف المحمول.

التناقض الرئيسي مع الاحتلال

في هذا المجال، شهدنا نجاحات كبيرة لمواقع الإنترنت التابعة والمقربة لـ"حماس"، والمواقع الإسلامية عموماً، في فضح ما يرتكبه الاحتلال الإسرائيلي من اعتداءات بشعة على الفلسطينيين.

ويأتي هذا النجاح نتيجة طبيعية لأسلوب استخدام الصور، وبخاصة صور الضحايا من الأطفال بكل ما تحمله من عنف ودماء وأشلاء مقطعة، إضافة إلى التركيز على قصص المعاناة الإنسانية نتيجة لعدوان جيش الاحتلال وحصاره.

والى جانب الجدل الأخلاقي حول مدى شرعية أو مدى مناسبة أو ضرورة أو جدوى نشر الصور المروعة للضحايا والجثث المقطعة، يدور جدل آخر حول مدى قدرة هذه الصور على مخاطبة الفئات الغربية عموماً، وكذلك المناصرة لإسرائيل والإسرائيليين أنفسهم، وهنا قد نجد وجاهة للرأي القائل إن هذه الصور لامست قلوب ووجدان المعادين لإسرائيل (الأصدقاء التقليديين للحق الفلسطيني)، ولكنها لم تسهم كثيراً في توسيع دائرة الأصدقاء، وأنه كان من الأولى الاهتمام بالحزن والأثر الناجم عن الفقدان وهدم المنازل وعرض الصور بشكل يعزز هيبة الموت، ولا ينتهكها، أو يدفع إلى النفور منها.

إن التعامل الاندفاعي والسطحي، إن لم نقل غير الذكي، مع هذه الصور، يؤدي إلى تعزيز الاتهامات بالتحريض ومعاداة السامية، وهي الاتهامات التي ساقتها حكومات وجهات عدة للمطالبة بإغلاق مواقع إلكترونية تابعة أو مقربة من "حماس"، وقد أفلحت في إغلاق بعضها بشكل دائم أحياناً، ومؤقت أو جزئي أحياناً أخرى.

حرب الهاكرز والجهاد الإلكتروني

بلغت هذه الحرب ذروتها بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١، حيث تم تخريب ٤٠ موقعاً إسرائيلياً مقابل ١٥ موقعاً عربياً. وتم في إطارها تبادل شن الهجمات بالفيروسات لتعطيل مواقع إسرائيلية أو مواقع تابعة لـ"حماس"، وتم في إطارها كذلك استدعاء جهود الخبراء وتجنيد المتصفحين بالآلاف لإغراق المواقع الإلكترونية بسيل من الرسائل التي تعطل خدماتها. ومع استمرار جهود إدارات المواقع في الطرفين لحماية مواقعهما من أية اختراقات واتخاذ إجراءات احتياطية للحماية، شكلت كتائب القسّام

الجناح العسكري لحركة "حماس" وحدة للجهاد الإلكتروني، فيما برزت تشكيلات أخرى إسلامية زاد عددها على الستة، وأبرزها فرسان الجهاد الإلكتروني، التي تمكنت من اختراق مواقع لمؤسسات اقتصادية ومصالح غربية، ما ولّد جدلاً حول شرعية مثل هذا النوع من الجهاد الإلكتروني، إن كانت المؤسسات الاقتصادية مثل البنوك على قائمة أهدافه.

وبحسب مقال للصحافي البريطاني المقيم في الناصرة والمتخصص بشؤون الشرق الأوسط جوناثان كوك،[٢] فقد أسست الخارجية الإسرائيلية فريقاً سرياً متخصصاً بمراقبة الإنترنت على مدار ٢٤ ساعة، ونشر أخبار إيجابية عن إسرائيل، حيث يقدم أعضاء الفريق أنفسهم كمستخدمي إنترنت عاديين من غير أن يكشفوا أنهم إسرائيليون، أو أنهم أعضاء في فريق خاص جند لغاية اختراق شبكات الإنترنت العالمية.

وجاء في المقال الذي نشرته صحيفة *THE NATIONAL* [٣] في شهر تموز العام ٢٠٠٩، أن هذا الفريق جزء من قسم كبير تحت مسمى (حسبارة)، ومعناها (توضيح جماهيري/والمعنى الحقيقي/بروباغاندا)، وسيكتب أعضاء الفريق مشاركات وإجابات تم إعدادها من قبل وزارة الخارجية لتبدو شخصية، وتنشر في الأقسام المتخصصة بالتعليقات على مواقع الإنترنت والمنتديات والمدونات ومواقع تويتر وفيس بوك.

وذكرت مجموعة "إعلام" في الناصرة التي تعنى بمراقبة الإعلام الإسرائيلي، أن مجموعات (حسبارة) تستهدف ضمن نشاطاتها المختلفة، تشويه شخصيات ومنظمات عربية بوسيلة (اغتيال الشخصية)، وتهدف أيضاً إلى تشويه أي شخص أو مجموعة تعمل من أجل حقوق الإنسان والعدالة للفلسطينيين، بالادعاء بأن هذا الشخص، أو المجموعة في وضع المشبوه.

مواقع إلكترونية تابعة وأخرى مقربة لـ"حماس"

من الصعوبة تحديد المواقع التابعة رسميا لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، فغالبيتها لا يعرّف نفسه بأنه تابع للحركة، وربما تقف

الأسباب الأمنية وراء ذلك، ولكن غالبية المواقع التي تم الإطلاع عليها خلال فترة إعداد هذا البحث هي مواقع لا تغطي إلا الأخبار المتعلقة بـ"حماس" وحكومة غزة، وتتجنّد بالمطلق لطرح مواقف وبلاغات الحركة، ولا تنشر إلا الأخبار الإيجابية التي تصب في مصلحتها.

عدد هذه المواقع كبير جداً، وتم استثناء العديد منها، لأنها قد تكون مشمولة بشكل غير مباشر في أوراق عمل أخرى ستقدم في هذا الكتاب؛ مثل المواقع التابعة لوسائل إعلامية أخرى قد تكون مقروءة كصحيفة **فلسطين**، أو مسموعة كصوت الأقصى، أو مشاهدة كفضائية الأقصى. كما تم استثناء المدونات والمنتديات وساحات الحوار الكثيرة على الرغم من أن مستوى ارتباطها بحركة "حماس" عالٍ جدا، وعلى الرغم من أن وسائل إعلام "حماس" الرسمية تنشر روابط لها في أماكن مميزة على صفحاتها الرئيسية، ولكن تم استثناؤها لأنها أولاً وأخيراً منتديات مفتوحة يدخل إليها من هب ودب، ولا يمارس فيها المحرر الصحافي دوراً يمكن مساءلته عليه، فضلاً عن أنه غير معروف شخصياً.

الفترة الزمنية التي يغطيها البحث هي أيام شهر حزيران من العام ٢٠١٠، ولكن المدة قد تتسع نظراً لاتساع المواقع ولطبيعة النشر فيها، حيث تمتلك القدرة على تخزين المواد لمدة أطول، وتحويلها من الصفحة الرئيسية إلى صفحات داخلية أو إلى الأرشيف.

المركز الفلسطيني للإعلام

انطلق المركز الفلسطيني للإعلام نهاية العام ١٩٩٧، وعنوانه: www.palestine-info.info، ويتحدث بسبع لغات ليس من بينها العبرية وهي: العربية، والفارسية، والأوردية، والروسية، والإنكليزية، والفرنسية، والملاوية. ويقول المشرفون عليه إن عدد زواره يزيد على ٢٥ مليوناً، ويُعرف نفسه بأنه جهة إسلامية فلسطينية، ولا يذكر في تعريفه شيئاً عن "حماس". ويعتبر من أشهر المواقع العربية، حيث تكفي كتابة الأحرف الأولى منه في المستطيل الخاص بمحرك البحث العالمي جوجل، ليكون هو أول نتيجة مقترحة للمتصفح.

تمكن هذا الموقع من تجاوز الحرب الإلكترونية بفضل نظام حماية دقيق، وامتلاك سيرفرات خاصة به وموزعة في أكثر من بلد، فضلاً عن التخلي عن مغريات تسهل عملية التصفح وتجذب الزوار، وكان قد أغلق في بعض الدول بعد اتهامه بمعاداة السامية وتمجيد الاستشهاديين. ويتضمن الموقع أقساماً عديدة: الأخبار اليومية، التقارير، المقابلات، شؤون الكيان الصهيوني، من الذاكرة، مقالات مختارة ... كما يتضمن قسماً خاصاً بحركة "حماس": نشأتها، فكرها، مقابلات مع قادتها، علاقاتها، سياساتها.

موقع كتائب القسام

هو الموقع الرسمي لكتائب الشهيد عز الدين القسَّام الجناح العسكري لحركة "حماس"، وعنوانه الإلكتروني www.Alqassam.ps، يتحدث بثلاث لغات هي العربية والإنكليزية والتركية. ويتضمن تعريفاً بالكتائب، وعملياتها، وقادتها، وصوراً للعمليات، وتقارير، وملفات خاصة ومقابلات، وبيانات عسكرية، وشهداء القسَّام، وسجل المعتقلين، وعروض فيديو، كتباً ومؤلفات.

تعرض للإغلاق مرات عدة بالتهم ذاتها، وهو ما يجعل من الصعب معرفة عدد متصفحيه، ولكنه تمكن من حماية نفسه ومعاودة البث بعد كل إغلاق، حتى أنه تمكن من الدعاية لنفسه عبر محرك البحث جوجل، حيث يظهر الرابط الخاص به مضافاً إليه عبارة (عنوان المقاومة وأسطورة الجهاد)، عند القيام بالبحث عن أي من الكلمات التالية: غزة، فلسطين، الجهاد الإسلامي، القدس، الضفة الغربية، السلطة الفلسطينية.

شبكة فلسطين للحوار

تأسست شبكة فلسطين للحوار في ٢٠٠١/٠٨/١٨، وعنوانها الإلكتروني هو: www.paldf.net، وتشكلت من خمسة أقسام هي: السياسية، الثقافية، التاريخية، الفنية، الشرعية. ويقدر أعضاء الشبكة

عدد الزوار بـ ٨ الآف زائر. وتعكس الآراء المتداولة في الشبكة نقاشاً حول المواضيع المطروحة، سواء أكانت دينية فقهية أم سياسية، ولكنها لا تخلو من تشدد الأفكار العامة التي يجري التعبير عنها بشكل شعبوي بعيد عن آداب الحوار أو الأخلاقيات المتبعة في النشر. بل يتم استخدام العبارات الجارحة والتهم غير المسندة كما حصل من توجيه اتهامات بسلوك غير أخلاقي لمراسلة وكالة أنباء رويترز أو توجيه أوصاف جارحة لمدير تحرير صحيفة الأيام عبد الناصر النجار، والتهجم على الكاتب الصحافي عبد الله عواد، وكذلك الصحافية دنيا الأمل إسماعيل، ناهيك عن التحريض على وسائل الإعلام الأخرى.

اليوتيوب الفلسطيني

انطلق اليوتيوب الفلسطيني مؤخراً بهدف الاستفادة من الإقبال المتزايد على مشاهدة مواد الفيديو عبر الإنترنت. وعلى الرغم من أن عدد المواد المحملة عليه قليل، فإن عدد زوارها متزايد وبعضهم يقوم بتحميلها وإعادة نشرها على مواقع أخرى، وتحظى المواد المصورة لاعتداءات جيش الاحتلال الإسرائيلي بأكثرية الزيارات. ولكن اللافت أن هذا الموقع يورط نفسه باستخدام لغة التخوين بكثرة، فتجد أن عدد المواد التي تتحدث عن جرائم الاحتلال يقل عن عدد تلك التي تتحدث عمّا يصفه الموقع بخيانة الرئيس عباس، ولو بحثت داخل الموقع عن اسم الرئيس عباس ستجد ١٠ مواد على الأقل تحمل عنوان (الخائن عباس)، فضلاً عن أن الموقع أعاد أخطاء تلفزيون الأقصى، ونشر مواد فيديو تستخدم الرسوم المتحركة المحببة لدى الأطفال في التحريض بشكل سافر ضد حركة "فتح" وبعض قياداتها. وفي أحد هذه الأفلام المتحركة تظهر شخصية الفتحاوي كفأر يقصف المساجد، ويضرب الأطفال، والشيوخ، وينزع الحجاب عن رأس سيدة فلسطينية.

ومن الملاحظ أنه كلما قل الطابع الرسمي للموقع الحمساوي ارتفعت نسبة التحريض بداخله ضد السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة "فتح".

فهناك مواقع أخرى تتخصص في نشر ما تصفه بأنه تقارير وملفات عن فساد (سلطة دايتون) على الرغم من أن ما بداخل هذه التقارير لا يمكن اعتباره مادة صحافية تحظى ولو بأقل قدر من المصداقية نظراً لغياب المصادر والوثائق والإثباتات وحجم المبالغة الهائل.

رؤية وأهداف متماثلة

المواقع كافة التابعة أو المقربة لـ"حماس"، تُعرف نفسها بأنها إسلامية فلسطينية أو إخبارية فلسطينية، ولا تذكر شيئاً عن ارتباطها بـ"حماس"، ولكنها جميعاً تذكر أن رسالتها هي تعزيز المقاومة وحمايتها والتصدي لحملات تشويهها. وتتمحور رسالة هذه المواقع وأهدافها بحسب ما هو وارد في صفحة التعريف الخاصة بكل منها حول المواضيع التالية:

- العمل على فضح ممارسات العدو الصهيوني العنصرية وإبراز معاناة الشعب الفلسطيني.
- إبراز دور خيار المقاومة في تحرير الأرض والتفاف الشعب حول هذا الخيار.
- العمل على خدمة مشروع المقاومة، وصيانة المصالح والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والحفاظ على الثوابت الفلسطينية.
- تعميق حالة الرفض للتطبيع والتعايش مع الاحتلال، وتبصير المواطنين بخطورة الاعتراف بالكيان الصهيوني المقام على الأراضي المحتلة العام ٤٨.
- مناهضة التيارات الهدّامة التي تحاول عبر إعلامها المسموم النيل من صورة المقاومة الفلسطينية المشرقة.
- بلورة رأي عام مستنير مسلح بالرؤية الواضحة للأحداث ومتطلبات مواجهتها وفق كل الاحتمالات الممكنة.

- توجيه سلوك المواطنين وحثهم على تحمل مسؤولياتهم إزاء التخلص من الاحتلال وتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني.
- تعزيز الانتماء الوطني من خلال ربط المواطن بتاريخه، بالإضافة إلى تعزيز انتماء الفلسطينيين للأمتين العربية والإسلامية.
- المساهمة في تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية القائمة على التمسك بالثوابت الفلسطينية.
- الكشف عن فساد (فريق أوسلو) وخطورتهم على المشروع الوطني الفلسطيني.
- تطوير القدرات المهنية والمتخصصة في المجال الإعلامي.

الهوية والإنتماء

بالاعتماد على الملاحظات العامة حول المواقع كافة التابعة والمقربة من حركة "حماس"، وعلى قراءة لما هو مكتوب تحت بند "الهوية" أو "من نحن"، فإن هذه المواقع لا تصنف ذاتها على أنها مواقع إسلامية على الرغم من ارتفاع نسبة المواد الدينية التي تعرضها، ولا تتحدث صراحة عن تبعيتها لحركة "حماس"، ولا تدعي الاستقلالية. كما أنها لا تقدم المبادئ والأهداف الجهادية والسياسية، فتضعها في المقدمة تاركة أو مؤجلة المبادئ الصحافية إلى ذيل القائمة. ومن بين المبادئ التي تتحدث عنها هذه المواقع ضمن رؤيتها الإعلامية: الدقة، السرعة، المصداقية، النزاهة.

ومن الملاحظات الأخرى أنها لا تذكر أسماء رؤساء التحرير أو المراسلين، ولا تعلن العناوين الأرضية لمواقعها ومقارّها وتتركها افتراضية أو غير معلنة على الأقل، وهو ما يجعل التواصل معها إلكترونياً فقط. ومن الملاحظات العامة على مضمون المواد المنشورة على هذه المواقع أنها متشابهة جداً إلى حد التكرار، وكثيراً ما تجد مقالاً واحداً منشوراً على المواقع كافة، أو خبرا نُشر بالصياغة نفسها تم تناقله على صفحاتها

جميعاً دون أي إضافة أو تعديل أو اختصار. كما من الملاحظ أيضاً أن ١٠٠٪ من الأخبار والمقالات تتحدث عن "حماس" وحكومة غزة، وأن الآخر أيًّا كان لا يرد إلا سلبياً، وفي موضع الانتقاد، ويلاحظ أن ١٠٠٪ من التعقيبات على الأخبار والمقالات تؤيد رأي الكاتب تأييداً صارخاً، كما يلاحظ من أعداد الزوار للمواد المنشورة على اختلافها أن أكثر المواد تطرفاً هي الأكثر زيارة وتعقيبا وطبعاً وإرسالاً، ما يوحي بأن زوار هذه المواقع هم من فئة حمساوية واحدة، أو أن الآخرين لا يرسلون تعقيبات أو أن تعقيباتهم لا تنشر.

الخط التحريري الإخباري

بعد الإطلاع على جملة من الأخبار والتقارير الواردة على الصفحة الرئيسية لموقع المركز الفلسطيني للمعلومات، ومع ملاحظة أنها ترد منسوخة بالكامل على مواقع أخرى تابعة أو مقربة لحركة "حماس" أمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

١. العناوين سواء للمواد الخبرية أو التقارير الموسعة أو القصص الصحافية، تخلو من الاقتباس، وتأتي دائماً استنتاجية وموجهة بشكل يميل إلى التضخيم والاجتزاء، وتوجيه الأنظار إلى جزئية بعينها بعيداً عن شمولية القصة.

٢. المصادر التي يتم استقاء الأخبار منها هي في الغالب إما شخصيات من "حماس" وإما غير مسماة مع محاولة الإيحاء دوما بأن هناك مصادر سرية تخشى على أمنها الشخصي في حال ورود اسمها كمصدر لهذا الخبر أو ذاك.

٣. المصطلحات الواردة في الخبر تتعمد تجريم ونزع شرعية الآخر، وتميل إلى التعميم والاستهزاء والتحدث بلغة المطلق وإنتاج الوعظ والإرشاد بدلاً من احترام ذكاء المتلقي، وترك الخيار أمامه للتفكير فيما هو منشور. فمثلاً حكومة الضفة هي حكومة دايتون، ومكتب الرئاسة عصابة، وقوات الأمن ميليشيا.

٤. مضمون المعلومات الواردة وترتيبها في الخبر أو التقرير غالباً ما يخرجه عن سياقه الطبيعي عبر الاعتداء على مبدأ ترتيب الأهمية وكذلك الشمولية والتعمق.

٥. في كثير من الحالات تختلط المعلومة الخبرية بالتحليل السياسي الرغائبي، وكذلك بالرأي الشخصي، وترد في نص الخبر آيات من القرآن الكريم ليجري تجنيدها في خدمة الخبر.

٦. وضع المادة الخبرية في سياق تأويلي، واستخدامها كدليل على صدق تحليل مسبق؛ فمثلاً: اعتقال احد أفراد "حماس" في الضفة دليل على عدم رغبة "فتح" في المصالحة، وبرهان على قيامها بتسليم المجاهدين للصهاينة، وسبب من أسباب تراجع العمليات الاستشهادية، وقيام أي مجموعة بنشاط إنساني تضامني مع المواطنين في قطاع غزة، هو تأييد لنهج المقاومة الذي تتبناه "حماس" واستنكار لموقف سلطة دايتون في الضفة، لأنها تفرض وتحرض على محاصرة القطاع.

٧. البدء بالتعقيب على الخبر أولاً ثم إيراده بشكل مجتزأ وسطحي مهما كانت أهميته.

٨. المصادر الإسرائيلية صادقة تماماً حين تنقل أخباراً سيئة عن السلطة الفلسطينية، ولكنها ذاتها كاذبة تماماً حين تنقل أخباراً سيئة عن "حماس".

٩. الصور المصاحبة للأخبار ليست حديثة في الغالب، ولا تأتي مصاحبة زماناً وموضوعاً للخبر، وإنما يجري اختيارها من الأرشيف بشكل مقصود وموجه. فعلى سبيل المثال، يظهر الرئيس عباس دائماً إما غاضباً يهدد، أو مستمعاً في جلسة مع مسؤول إسرائيلي أو أمريكي مهما كان الخبر.

أمثلة حية من الصفحة الرئيسية لموقع كتائب القسَّام:

خنجر التنسيق الأمني يتعمق كل يوم في خاصرة الضفة

القسام – سلمت مليشيا عباس قبل أيام، مواطناً فلسطينياً من قرية عقربا جنوب شرق نابلس، للجيش الصهيوني على معبر عورتا. لم يعرف اسم المواطن حتى الآن نظراً للتعتيم الهائل الذي تفرضه هذه المليشيا على الضفة الغربية المحتلة. فليست هذه المرة الأولى التي تقوم مليشيا عباس بتسليم المجاهدين والمواطنين الفلسطينيين، لتثبت للصهاينة ولاءها التام، ولشعبها الخيانة التامة! ولكن لن يطول الظلم، وسيأتي اليوم الذي ينتظره أهل الضفة المحتلة، بأن يحرروا أرضهم من الصهاينة، وعملائهم من مليشيا عباس التي استباحت القتل والتعذيب في كل مكان، " وَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ".

وفي هذا الخبر نجد إهمالاً قد يكون مقصوداً لمبدأ الدقة الذي تتطلبه الأخبار، والذي يتبناه الموقع كأساس مهني لعمله، وناهيك عن مدى مصداقية الخبر وغياب مصدره وعدم اتضاح كيفية عملية التسليم، فإن اسم المواطن الذي جرى تسليمه لا يمكن أن يظل طي الكتمان لأيام عدة –كما جاء في نص الخبر– وبخاصة أننا نتحدث عن قرية صغيرة كقرية عقربا تمكن مصدر الخبر من اختراق التعتيم الهائل الذي تفرضه ميلشيا عباس.

يلاحظ في هذا الخبر أن عنوانه أدبي استنتاجي تحليلي بعيد عن الخبرية، ومصطلحاته التي تحمل حكماً كميليشيا وعملاء وغيرها ولغة التعميم كالولاء التام للصهاينة والخيانة التامة للشعب ولغة التضخيم والمبالغة كما في التعتيم الهائل واستباحة القتل والتعذيب في كل مكان، إضافة إلى حرف مسار الخبر نحو سياقات موجهة تصل حد تحريض أهل الضفة على حكومتهم، وتصوير ذلك على أنه حتمية ربانية كما يرد في نص الآية الكريمة.

وفي هذا الخبر المنشور على الصفحة الرئيسية لموقع المركز الفلسطيني للإعلام، نجد ميلاً جارفاً نحو التضخيم، وبخاصة في استخدام الصورة المصاحبة للخبر.

ميليشيا عباس تختطف مراسل مكتب النائب خليل الربعي

الخليل – المركز الفلسطيني للإعلام

اختطفت ميليشيا عباس مراسل مكتب النائب خليل الربعي في مدينة يطا جنوب محافظة الخليل. وأفاد النائب، بأن مراسل المكتب طارق ربعي احتجز لدى ميليشيا عباس بالمدينة ثم تم احتجازه في المقر لبعض الوقت، غير أن ما يسمى "جهاز الشرطة" أحاله إلى مقر ما يسمى "المخابرات" بادعاء أنه حاول إيصال كمية من العصائر إلى إحدى قاعات التوجيهي كضيافة على شرف النائب الربعي. واعتبرت الشرطة هذا العمل مخالفاً للقانون، واعتبر النائب هذا التصرف من قبل الشرطة لا يمت للقانون بصلة، وأن ما جرى استكمال للحملة التي تشنها ميليشيا عباس ضد مكتبه والعاملين فيه، كما طالب بالإفراج الفوري عنه.

استطلاعات الرأي والمقابلات

درجت وسائل الإعلام الإلكترونية، ومن ضمنها المواقع التابعة والمقربة لحركة "حماس" على تخصيص باب لتنظيم ما تسميه استطلاعات لرأي جمهورها إزاء قضايا الساعة بشكل دوري؛ سواء امتد لأسبوع أو شهر، على الرغم من أن مثل هذه الاستطلاعات الإلكترونية بعيدة عن العلمية وتحمل الكثير من الثغرات التي قد تسمح بتزييف النتائج، وبخاصة مع توفر احتمالية تكرار التصويت للزائر الواحد عشرات ومئات المرات.

وبالطبع، فإنه لا يجري الاستناد من قبل الباحثين عموماً إلى مثل هذه النتائج، فهي لا تعكس رأياً عاماً عريضاً، ولا تمثل في أحسن الأحوال

وأنزهها إلا رأي الجمهور الإلكتروني لهذه الوسيلة الإعلامية، ولكن يبقى أن السؤال المطروح للاستطلاع يشي بالكثير عن توجه طارحيه أكثر مما تشي نتائجه بتوجهات الجمهور وآرائه.

ومن أرشيف استطلاعات الرأي لموقع المركز الفلسطيني للإعلام، نجد العديد من الأسئلة التي تسعى لرسم النتيجة مسبقاً، وهذه بعض الأسئلة مقرونة بخيارات الإجابة:

ما رأيك في:

- تنازل فياض عن حق العودة.

١. قرار يجب اتخاذه لتحقيق حلم الدولة الفلسطينية.

٢. استمرار لمسلسل العمالة للاحتلال.

- ما بثه الإعلام العبري عن الفساد الأخلاقي في سلطة رام الله و"فتح غيت"

١. أكاذيب مغرضة.

٢. سلوك معروف لفريق السلطة.

٣. تقارير مبالغ فيها.

- مشاركة فياض في "مؤتمر هرتسيليا للأمن القومي (الإسرائيلي)"

١. دفع لعملية السلام.

٢. عمالة للاحتلال.

٣. إيضاح لوجهة النظر الفلسطينية.

- في ذكرى العدوان الصهيوني على قطاع غزة تبني مصر جداراً فولاذيّاً على حدودها مع القطاع .. كيف ترى هذا الجدار؟

١. عدواناً مصريّاً مثل العدوان الصهيوني.

٢. حقّاً لمصر يحفظ حدودها.

هذا عن الأسئلة الموجهة في استطلاعات الرأي، وهو ما نجد صدى له في الحوارات الكثيرة التي يجريها الموقع ذاته مع شخصيات سياسية من "حماس" في الغالب، أو مؤيدة لها في أحيان قليلة، إذ نلمس أن المحاور يريد الإيحاء للضيف بإجابات محددة أو حتى وضع الكلام في فمه؛ سواء أكان شخصاً عادياً أم سياسياً متوسط الباع أم من الصف القيادي الأول.

وفيما يلي جزء من حوار أجراه المركز الفلسطيني للإعلام مع النائب عن حركة "حماس" في المجلس التشريعي السيدة أم نضال، وقد جاء تحريره على الموقع تحت عنوان: **"حوار/ أم نضال: الحوار مع القتلة عبثي .. وما يجري في الضفة انسلاخ من القيم والدين والوطنية"**.

ومن بين الأسئلة التي وجهها محرر الموقع للنائب هذان السؤالان:

- كنائب عن الشعب الفلسطيني في المجلس التشريعي ... ما موقفك مما يجري في الضفة من قتل وملاحقة للمقاومة؟
- كيف تنظرين إلى اختطاف النساء واستجوابهن في سجون عباس وفياض في الضفة؟

الافتتاحيات ومقالات الرأي

تشهد المواقع التابعة لحركة "حماس" وتلك المقربة منها ازدحاماً كبيراً بالمقالات التي تظل ثابتة لمدة طويلة على الصفحة الرئيسية قبل أن تستقر لمدة أطول بكثير في الأرشيف، حيث يمكن الرجوع إليها مراراً وتكراراً، وعلى الرغم من العدد الكبير للكتاب، فإن التنوع في الرأي يكاد يكون معدوماً، ولا أقصد هنا التعددية باتجاه الانفتاح على الآخر، وإنما عرض آراء مختلفة لأفراد وكتاب من داخل "حماس"، ولكن على يسار مركزها قليلاً. ويلاحظ أن المقالات كافة تقريباً تنحو باتجاه تمجيد الذات وتضخيم الإنجازات وتجريم وتخوين الآخر المختلف سياسياً، والاستهزاء به، وشيطنته، والتحريض عليه شخصاً ومنهجاً، بل إن بعض الكتاب كما سنرى لاحقاً وصلوا –ودون قصد ربما– حد تحريض أهل غزة على أهل الضفة.

وفيما يلي مقاطع مختارة من بعض المقالات الواردة على الصفحة الرئيسية لموقع المركز الفلسطيني للإعلام، مع ملاحظة أنها جميعاً موجودة على المواقع الأخرى:

"سلام فياض: سيد أم أداة؟!" تحت هذا العنوان كتب د. عبد الستار قاسم ما مفاده أن سلام فياض إن لم يكن ماسونياً فإنه يتحرك في بيئة ماسونية، وهذا اقتباس لبعض فقرات مقالاته:

> الدكتور سلام فياض، لا يرتكز على ماض نضالي في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، لكن من المحتمل وفق ما توارد إليّ من معلومات أنه قريب من الماسونيين أو المحافل الماسونية في الأردن. أنا لست متأكداً من انتسابه للحركة الماسونية، لكنني على وعي بأن بيئته الاجتماعية في الأردن مصطبغة بالحركة الماسونية، وبيئته في فلسطين مصطبغة أيضاً، ولو جزئياً بالماسونية. للتنويه أشير إلى أن الماسونية أخطر بكثير على العالم من الصهيونية، وهي ذات امتداد في أغلب دول العالم، وتشمل في عضويتها من كل الأديان والجنسيات على الرغم من أنها مقتصرة على الذكور فقط.

وتحت عنوان **"عيسى قراقع يعتقل أسرى حماس المحررين في سجون فتح"** كتب جمال عبد الله متهماً قراقع بأنه مجرم ذو وجهين، ومحاولاً إيقاع فتنة بين فياض وقراقع، وهذا جزء مما كتبه:

> لطالما استفزني كلام قراقع المنادي بتدويل قضية الأسرى، هل يتعامى حينما يتحدث عن ظروف لا إنسانية ولا قانونية يتعرض لها أسرانا في سجون الاحتلال، وهناك أكثر من ٣٠٠ أسير جميعهم أسرى محررون، موزعون على سجون جنيد وبيتونيا وقلقيلية والخليل. عيسى قراقع المجرم ذو الوجهين في زيارته لبيوت أسرى "حماس" كان يعرب عن قلقه لاعتقال أفراد من أسرتهم على يد السلطة، وكان يهمز ويلمز ويشتم فياض، ولكن من دون تحريك أي ساكن. وفي الختام لا أطال الله في عمرك ولا بارك الله في صحتك، وجمعك الله مع من يسجن أسرانا المحررين ليل نهار في جهنم ... اللهم آمين اللهم آمين.

وتحت عنوان "يا لعار الضفة، مقاومة في غزة .. و"مسخّن" فيها!" كتب صلاح ناصر موبخاً الفتحاويين وأهل الضفة ومحرضاً إياهم على الثورة ضد حكومتهم، ولكن مقاله لم يخلُ من تحريض أهل غزة ضد أهل الضفة، وهذا بعض مما ورد في مقاله:

> يا أبناء الفتح: لا بارك الله لكم، ولا صحة ولا عافية حتى، انظروا هناك، أرجعوا بصركم هناك، هناك غزة، إرادة وعزة .. دخلت التاريخ بصمودهاَ وتضحيتها، دخلت الشرف بعظمتها وأبطالها –هناك الحماس– حاولوا أن تقلدوها وإن كان ذلك محالاً، هل تتخلون حتى عن شرف المحاولة؟ نسينا أنكم حزتم الشرف برغيفكم! أمّا عن تكاليفه فاعذرونا فهنا تفتحت جراحنا، ٥٠٠ دجاجة تطعم جياع مدينة كاملة.

وتحت عنوان **"سلوى تفهم الأمور على حقيقتها"** كتب د. علي الحاج مساوياً بين الاحتلال و(الدايتونيين) ومستهزئاً وشامتاً حتى بأموات الفريق الآخر وهذا جزء مما كتب:

> الحقيقة الساطعة تقول: إنهم (الدايتونيون) والاحتلال سواء ... ليس اتهاماً تطلقه سلوى المحرومة من أبيها، بل هو واقع يجسده (الدايتونيون) كل يوم، بل كل ساعة وكل دقيقة ... إنهم اختاروا ألا يكونوا منا واستبدلوا بنا قوماً آخرين محتلين ... أليس (سفيان أبو زايدة) صاحب الوجه الذي يقطر حقداً ولؤماً (انظروا إليه) ... أليس شريكاً للهالك (أبو المجد غريب والأهلك (جمال أبو الجديان) –عليهما من الله ما يستحقان– اللذين جعلا شمال غزة مسرح موت وإعدامات لأبناء الـ"حماس"، وكانت بيوتهم ثكنات لرشاشات من عيار ٥٠٠ وقذائف آر. بي. جي تطلق حممها على بيوت الله وعباده الطاهرين ... ما نسينا بعد مواقفه قبل الفلتان الدموي وبعده.

وتحت عنوان **"سلطة الإصرار على العار"** كتب د. إبراهيم حمّامي مقالاً استنفذ خلاله معجم الشتائم ضد السلطة الفلسطينية، وهذا جزء مما كتب:

> تحت هذا العنوان وبالمسمى ذاته كتبنا قبل ثلاثة أشهر لنتناول آخر جرائم سلطة العار التي يقودها عبّاس ورهطه، لكننا نعود اليوم لنستخدم العنوان ذاته، بعد أن استنفذت سلطة العمالة في رام الله كافة

الأوصاف المشينة في كل قواميس الأرض، لتدخل موسوعة غينيس التي يعشقونها، ويظنون أنها مفتاح الدولة المزعومة عبر الكنافة والمنسف، تدخلها كأحقر قيادة يعرفها شعب تحت الاحتلال عبر التاريخ برمته.

وفي مقال مماثل، ولكن تحت عنوان **"عباس وشركاه ولذة الخيانة"** كتب أسامة عبد الرحيم:

لو كانت للخيانة جائزة مثل نوبل لحصدتها سُلطة عباس عن جدارة ومع مرتبة تتخطي الشرف وتتجاوزه، وذلك تقديراً للجهود الكبيرة والجبارة التي تنكرها الفطرة ويبذلها سفهاء أوسلو وخصيان دايتون، الذين تجافت ضمائرهم عن نصرة قضيتهم، يدعون بيريس بأيديهم خوفاً وتضرعاً وتُتمتم ألسنتهم ساخرة إن الله لا يحب الخائنين ...!

ولم تخلُ المقالات الواردة في المواقع التابعة لـ"حماس" من انتقادات واتهامات لليسار الفلسطيني، ولكن بدرجة أقل من تلك التي حازتها حركة "فتح"، فها هو الكاتب صالح النعامي وفي مقال له بعنوان: **"اليسار الفلسطيني.. إذا لم تستح فافعل ما شئت"** يكيل الاتهامات شرقاً وغرباً لفصائل اليسار، وهذا جزء مما كتبه:

منذ زمن بعيد حطم اليسار الفلسطيني كل الأرقام القياسية في النفاق والازدواجية في مسعى رخيص وبائس للتغطية على حقيقة الدور الذي يلعبه في الساحة الفلسطينية ... ينسقون أمنياً مع الاحتلال، ... يتنازلون عن حق العودة، ... تواطؤ في سحب تقرير "غولدستون" ... المسؤولية عن استمرار الانقسام.

وفي هذا المقال يخاطب الكاتب أحمد الفلو هنية وينصحه بعدم مصالحة عباس، وجاء مقاله تحت عنوان "هنية، دع عباس يغرق لا تلق له طوق النجاة"، وفيه يقول:

بعد التحولات السياسية، فإن شعوراً مريراً بالخيبة انتاب عباس وشلة الجواسيس واللصوص من حوله، أظهر هؤلاء رغبتهم في المهادنة والصلح ... من غير المعقول أن تمنح حركة

"حماس" منجزات عظيمة دفعت ثمنها دماءً وشهداء هكذا مجاناً لهؤلاء الجواسيس. ومآلنا هو أن نناشد القائد المؤمن إسماعيل هنية ألاّ يصالحهم أبداً فينقذهم من السقوط الحتمي، وليدعهم يقعون في شر أعمالهم ويقطفون سوء نواياهم ولينقذهم أسيادهم الصهاينة.

ومن الملاحظ أن القاسم المشترك الأكبر بين المقالات هو البحث عن أخطاء "فتح" وتضخيمها، واستخدام لغة التخوين، والتركيز على اللحظة الراهنة دون أي التفات نحو المستقبل فنادراً ما ترى مقالاً أو جزءاً من مقال يبحث المستقبل الفلسطيني العام أو حتى المستقبل القريب لقطاع غزة، أو يتناول أفكاراً هادئة ودون شتائم لحل النزاع.

ونادراً ما ترى مقالاً حول شأن اجتماعي أو ثقافي أو فني أو تربوي، اللهم إلا إن كانت "حماس" أو أحد قياداتها جزءاً منه، وهو ما يعيد إلى الأذهان الإهمال الذي تعاملت به مواقع "حماس" مع خبر وفاة الشاعر محمود درويش.

الرسومات واللوحات الفنية

تعنى مواقع "حماس" الإلكترونية وتلك المقربة منها بالرسومات الفنية والبوسترات السياسية وتنتج وتنشر الكثير منها، ويقوم كثير من المدونين وبقية مستخدمي الإنترنت بتناقل هذه الصور عبر الشبكة، وهو ما يعد سلاحاً دعائياً ذكياً، وبخاصة أن هذه البوسترات واللوحات تحمل مضامين وإسقاطات سياسية قد يبدع الرسام في إبرازها، ويعجز الكاتب عن إظهارها، فضلاً عن أنها لن تحاكم بالقسوة ذاتها التي تحاكم بها أقلام الكتاب.

وفيما يلي بعض اللوحات الفنية والبوسترات المُحملة في زاوية خاصة ضمن الصفحة الرئيسية لموقع المركز الفلسطيني للإعلام:

ISRAIL
أخلاقيات إنسانية بين (السلطة) و(إسرائيل)
CONNECTED TO DisCONECT
شـــراكـــة من أجل قطع الكهرباء عن غـــزة

(غالي والطلب رخيص)
وأنا بدي إياك
نسلّخ
بدي إياك
نذبح
سلام فياض : ؟؟؟!!!!
باراك : قاتل الفلسطينيين
HERZLIYA 2010 مؤتمر هرتسيليا لحماية أمن الصهاينة

التيار الخياني
يطل من جديد
على شاطئ بحر غزة

باسنيل عباس
برعاية المخابرات والوقائي الصهيوني
استشهاد الشيخ جمد البرغوثي تحت التعذيب في أروقة مخابرات عباس
www.khaleehstyle.com
www.paldf.net

سيرايا القدس تأسر ضابط صهيوني في جنين قبل أن يتمكن أسره من قبل أجهزة عباس
أعزة عليكم ***
حاصروهم *** اعصروهم *** اقتلوهم *** دمروهم
زعران عباس يعتدون على رجل فلسطيني أعزل
أذلة عليهم ***
اعتقلوهم *** سامحوهم *** أطلقوهم
جنود الاحتلال يعتدون على امرأة فلسطينية
www.khaleelstyle.com
www.pal4.net

اللعبة
حكومة وحدة وطنية
رؤية من داخل السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس
تنويه : إن حكومة الشعب الفلسطيني المنتخبة ومن ورائها كل الشرفاء من أبناء هذا الشعب الفلسطيني الذي قدم الشهداء تلو الشهداء سيكون دوماً خارج اللعبة.
Khaleelstyle.com
Palestinianforum.net

فلتان
أمني
Khaleelstyle.com
Palestinianforum.net

مدونة
لكشف
حقيقة
الناهقين
بالوطنية

مستوى المصداقية

تفيد نتائج أحد الأبحاث أن صحيفتي **الرسالة** و**فلسطي**ن التابعتين لحركة "حماس" والمواقع الإلكترونية التابعة لهذه الحركة هي الأقل مصداقية في المعلومات، كما جاء تلفزيون الأقصى التابع لـ"حماس" والتلفزيون الإسرائيلي في موقع الأقل صدقاً في المعلومات.

وكان الدكتور حسين أبو شنب أستاذ الصحافة والإعلام ومساعد رئيس جامعة فلسطين، قد قدم هذا البحث، بمساعدة الدكتور ماجد تربان المحاضر بكلية الإعلام بجامعة الأقصى بغزة، إلى المؤتمر العلمي السادس للأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام في القاهرة خلال شهر أيار من العام ٢٠١٠.

وجاءت الدراسة التي حملت عنوان "العوامل المؤثرة على مصداقية الصحافة الفلسطينية وعلاقتها باستخدام المثقفين"، محصلة لرأي ١٢٠ من المثقفين في قطاع غزة والضفة الغربية.

وأظهرت الدراسة أن أكثر الوسائل استخداماً بالنسبة للمثقفين هي مواقع الإنترنت، وجاءت بنسبة (٨٩٪)، ثم القنوات الفضائية بنسبة (٥٤٪)، ثم إذاعات الراديو بنسبة (٣٠٪). وعزت الدراسة ارتفاع نسبة إقبال المثقفين على الإنترنت إلى طبيعة الحصار الإسرائيلي، موضحة أن الصحف اليومية لا تصل قطاع غزة. وأشارت الدراسة إلى أن تقويم المثقفين الفلسطينيين بالنسبة لمواقع الإنترنت بشكل عام جاءت إيجابية من حيث الصدق ومساحة الرأي والحداثة والموضوعية والاهتمام بالجمهور.

الخلاصة

"حماس" متفوقة جداً في الصراع الإلكتروني فقد استطاعت الحفاظ على مواقعها وحمايتها من الاختراق كما تمكنت من الاستفادة من المزايا كافة التي توفرها الشبكة العنكبوتية من مدونات وساحات للحوار ومواقع لتحميل الصور الثابتة والمتحركة، وكذلك المواد الصوتية وتشكيل

المجموعات البريدية وتقديم الخدمات الإخبارية العاجلة عبر البريد الإلكتروني؛ سواء من خلال الحواسيب أو أجهزة الهاتف المحمول.

"حماس" استطاعت إزعاج الإسرائيليين عبر ما بثته من صور على الشبكة العنكبوتية، غير أن أسلوبها الذي يجذب الأنصار الطبيعيين لها وللنضال الفلسطيني بشكل عام، غير قادر على كسب أنصار من داخل المعسكرات المعادية، أو الأوساط الغربية المحايدة، كما أنه غير قادر على إقناعهم بمجرد إعادة التفكير في مواقفهم.

مواقع "حماس" تتحدث بالعديد من اللغات، ولكن ليس من بينها العبرية، ولو فعلت ذلك وجعلته مقروناً بتغيير في لغة خطابها واستخدمت لغة إعلامية مهنية، لتضاعف عدد زوار مواقعها المقدر بعشرات الملايين.

مواقع "حماس" لا تعرض إلا وجهة نظر واحدة، وبشكل متكرر، وبلغة متشددة تدعو أفراد الطرف الآخر إلى الاشمئزاز والحذر منها، والبحث عن ردود فعل عليها أكثر مما تدعو هؤلاء الأفراد إلى التفكر فيما تنشر.

غالبية المواد المنشورة على مواقع "حماس" تبتعد كثيراً عن التحليل الهادئ ولا تستخدم لغة توافقية وتشيطن الآخر وتتهمه بالإجرام والخيانة، وتستخدم لهجة غير حضارية في التعامل معه، وهو ما يدعو الفئات الديمقراطية في المجتمع إلى الخوف من مستقبل قد تنفرد فيه "حماس" بالحكم.

مواقع "حماس" تكثر من الشتم ضد خصومها السياسيين وحتى الصحافيين، ولو أُتيح للمتضررين من سياستها التحريرية اللجوء لقضاء مستقل لخضع كثير من محرريها إلى محاكمات قضائية.

مواقع "حماس" لا تناقش المستقبل وتختصر التاريخ والوطن والقضية بـ"حماس" وغزة وحكومة هنية والمقاومة، وهو ما يجعل السواد الأعظم من زوار مواقعها جمهوراً ذا لون واحد، إضافة إلى كونه حاقداً مدفوعاً بالكره وفاقداً للأمل بمستقبل سياسي واعد، كما أن هذا الأسلوب يباعد بينها وبين الفئات النخبوية.

مواقع "حماس" تعطي الأهمية للخبر الذي يصب في مصلحتها فقط، أو يلحق الضرر بسمعة الآخر، ومن هنا لا تجد أخباراً وافية ولا تقارير ولا نقاشاً لمسألة قرار حكومة غزة بهدم المنازل، وأما مسألة الانتخابات المحلية فمواقع "حماس" ضد إجرائها عندما كانت مقررة وضد قرار تأجيلها لأنها باختصار ضد السلطة في كل شيء، ولا تناقش الموضوع من زاوية المواطن ومصالحه.

خاتمة

لا بد من الاعتراف بأنه لا تتوفر لدى غالبية الصحافيين العاملين في الأراضي الفلسطينية (وبخاصة وسائل الإعلام الفلسطينية المحلية) الفرص لتقييم عملهم ومراجعة خطهم التحريري ومدى مواصلتهم الالتزام بمبادئ مهنتهم وأخلاقياتها، ولا بد من الاعتراف بأن إداراتهم في الغالب تريد منهم الاستمرار على ما هم عليه من وفاق مع السياسيين على اختلاف فرقهم.

وإذا كان هذا هو حال وسائل الإعلام التي تُعرف نفسها بأنها (مستقلة)، فإن الحال لا شك أسوأ في وسائل الإعلام التي تعلن أنها حزبية، ناهيك طبعاً عن أن بعض الصحافيين هم إما مرتبطون بتنظيمات وإما يعملون في وسائل إعلام تتبع لتنظيمات.

وأما الفرقاء السياسيين، فإنهم كلما اجتمعوا، اتخذوا قراراً بوقف الحملات الدعائية المتبادلة والتصريحات الإعلامية التحريضية، وهو ما يعني الاعتراف بمسؤوليتهم الابتدائية والخطيرة عن هذه الحروب الإعلامية.

ولكن هذا الاعتراف لا يعني بالطبع براءة الإعلام من تهمة الاشتراك في تغذية الحرب عبر توفير المنصات الإعلامية لأصحاب الرؤوس الحامية وتضخيم الأفعال وإغفال الآخر، إن لم نقل تجريمه ونزع شرعيته أو وطنيته وحتى إنسانيته.

هذا عن الإعلاميين والسياسيين، أما الجمهور فشأنه مختلف ومعقد جداً، وحاله أشبه ما يكون بجمهور فريق كرة القدم الذي يثير الشغب الدامي ضد جمهور الفريق الآخر بعد خسارة فريقه، فهل يمكن اعتبار اللاعبين مسؤولين عن الشغب؟ ولماذا لا يقوم الجمهور بمحاسبة لاعبي فريقه على سوء الأداء بدلاً من معاقبة جمهور الفريق الآخر؟

لا شك في أن جمهوري الفريقين محتقنان أصلاً، وتنقصهما القيادة، ويفتقدان للروح الرياضية، ويعوزهما التثقيف والعقوبة الرادعة، وهذه ليست مهمة الإعلام وحده، على الرغم من أن الصحافيين يميلون لجلد الذات وتحميل أنفسهم مسؤوليات إضافية، فضلاً عن أن سقف توقعات الجمهور منهم مرتفع جداً.

توصيات

لا يمكن الحديث عن إعلام ناجح وذي مصداقية وفاعلية واحترام من قبل الجمهور وتأثير في المجتمع، إلا بانتهاج سياسة متشددة في تطبيق المعايير المهنية والأخلاقية لمهنة الصحافة؛ سواء أكانت تقليدية أم إلكترونية. إذ لا يجوز التحايل على الدقة بالاجتزاء، وعلى الشمولية والتعمق بالسطحية والشكلية، ومواربة باب الأهمية بحسب الرغبات الداخلية، ولا يجوز إطلاقاً استخدام الألفاظ النابية والتجريح الشخصي ومحاكمة الأشخاص كبديل عن محاكمة الأفعال.

ولربما من المفيد في هذا المجال إعداد استمارة تقييم ذاتي، يقوم الصحافي بالإجابة عن مفرداتها بينه وبين نفسه منفرداً، ليحصل على المؤشر الحقيقي لمدى انحيازه أو مقدار ابتعاده عن مبادئ مهنته.

ولا بد من الفصل بين الخبر والتعليق والتحليل الرغائبي واحترام ذكاء الجمهور، لأننا نريد جمهوراً ذكياً، يؤمن بقناعاته بعد أن نمده بمعلومات تكفي لاتخاذ قرار.

وفي سياق الخطاب الوطني، وبخاصة في ظل ظروف التباعد والانقسام السياسي، لا بد من الانفتاح على الآخر والتحدث بلغة توافقية وهادئة تعلي من شأن العقل، وتدفع إلى التفكير والتحليل الهادئ، بدلاً من اللجوء إلى لهجة التصعيد والتوتير وتوفير المنصات للمحرضين وأصحاب الرؤوس الحامية.

كثير من كتاب المقال لا يحملون وجهات نظر وجيهة، وبالتالي أعتقد أن توجيه أنظارهم نحو المنتديات والمدونات أجدى من النشر لهم على المواقع الرسمية، التي يجب أن تحافظ على جودة صحافية، فالمسألة في هذا المجال ليست بالكم، وإنما بالكيف.

الاستعانة بقانونيين ولو لمرة واحدة، من أجل النظر في احتمالية التعرض لمحاكمات ومواجهة شكاوى قضائية بسبب المواد المنشورة.

وإضافة إلى كل ما قيل، يتوجب على المشرعين التفكير جدياً في وضع ضوابط قانونية، ومهنية للإعلام الإلكتروني.

وأخيراً، أعتقد أن المبادرة إلى إنشاء مرصد نقدي للإعلام يتولى مراجعة وتقويم ما تنشره وسائل الإعلام الإلكتروني ويصدر بشأنه التقارير الدورية قد يدفع إدارات هذه المواقع إلى التدخل لتحسين خطها التحريري إنقاذاً لسمعتها، فضلاً عن أنه سيثقف الجمهور إعلامياً، وسيفتح أمامه مجال القراءة النقدية للإعلام، وسيوفر إمكانية التدخل لتصويب أي انحراف، أو التعليق عليه بشكل احترافي.

الهوامش

[١] استطلاع رأي لشهر كانون الثاني ٢٠٠٩ / شركة الشرق الأدنى للاستشارات – رام الله – ونشرته على موقعها الالكتروني http://www.neareastconsulting.com/

[٢] جوناثان كوك، صحفي بريطاني يعمل لحسابه الخاص يقيم في الناصرة. مؤلف ثلاثة كتب: الدم والدين: نزع القناع عن الدولة اليهودية والديمقراطية ؛ إسرائيل وصدام الحضارات: العراق، إيران وخطة إعادة تشكيل الشرق الأوسط

[٣] المقال نُشر في٢١/يوليو/ ٢٠٠٩.. في جريدة The National الإماراتية وهي صحيفة تصدر كل يوم ما عدا يوم السبت بالعاصمة الإماراتية أبوظبي باللغة الإنجليزية، عن شركة أبوظبي للإعلام.

الإعلام الإلكتروني لحركة "فتح" والإنقسام الفلسطيني

عزيز كايد

لا شك في أن المواقع الإلكترونية تشكل أداة إعلامية عصرية يتم تداولها على نطاق واسع وسريع، وأن الإعلام الإلكتروني أصبح من أهم وسائل الإعلام في العصر الحديث. ومن الواضح أن الاهتمام الفلسطيني بالإنترنت عامةً، والإعلام الإلكتروني خاصةً يزداد بشكل مستمر، وأن عدد المواقع الإلكترونية لمختلف المؤسسات الفلسطينية، في مختلف الميادين؛ كالسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية، والفنية، والتربوية، وغيرها، في تزايد مطّرد أيضاً.[1]

وعلى صعيد الفصائل الفلسطينية، من الواضح أنها اهتمت بتأسيس مواقع إلكترونية لها في وقت مبكر، وذلك لتوصيل رسالتها ومواقفها لقراء الإنترنت. ويبدو أن المسألة الوطنية والصراع مع الاحتلال، إضافة إلى التنافس السياسي الداخلي، وبخاصة بين حركتي "فتح" و"حماس"، ساهمت في اهتمام الفصائل الفلسطينية بالإعلام الإلكتروني كأداة إعلامية تخاطب بها جمهوراً واسعاً جداً من متصفحي الإنترنت في العالم، إضافة إلى دوره في مخاطبة جزء من الرأي العام الفلسطيني، وهو الجمهور المستخدم للإنترنت.

تتناول هذه الورقة دور المواقع الإلكترونية التابعة لحركة "فتح" في الانقسام الفلسطيني، وفي المقابل دورها في المصالحة الوطنية. لا شك

في أن هذه المواقع تعكس المواقف السياسية لحركة "فتح"، وبالتالي فإن متابعة هذه المواقع بصورة متتالية تعطي محصلة عامة عن مواقف الحركة، وتشكل انطباعاً عاماً حول بوصلة الإعلام الفتحاوي، وبالتالي دوره في الانقسام السياسي، وبخاصة أن متصفحي المواقع الإلكترونية هم، غالباً، من المثقفين والسياسيين؛ أي أن لغة الخطاب المستخدمة في هذه المواقع تعكس طريقة مخاطبة الإعلام الفتحاوي لهذا الجمهور من المثقفين والسياسيين.

وتحاول هذه الورقة تغطية ما أمكن من أجزاء الصورة التي تصبح أكثر وضوحاً بإجراء مقارنات في الجانب الآخر، أي ما يتعلق بدور المواقع الإلكترونية التابعة لحركة "حماس". أي أن مناقشة دور المواقع الإلكترونية في الانقسام الفلسطيني تكتمل بمعرفة دور المواقع الإلكترونية التابعة لحركة "حماس"، إلى جانب المواقع الإلكترونية التابعة لحركة "فتح"، وهو ما يعالجه فصل آخر في هذا الكتاب.

ولتحقيق الهدف من هذه الورقة، تمت متابعة المواقع الإلكترونية التابعة لحركة "فتح" في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو ٢٠١٠، ودراسة كيفية تعاملها مع المواضيع المختلفة. وقد تم تصفح المادة الإعلامية لهذه المواقع في هذه الفترة، سواء في الأخبار، أو المقالات، أو المنتديات، أو تعليقات القراء. وللإجابة عن بعض التساؤلات تمت مقابلة أحد الناطقين الرسميين باسم حركة "فتح".

المواقع الإلكترونية التابعة لحركة "فتح"

يلحظ المتتبع للإعلام الإلكتروني الفلسطيني أن لحركة "فتح" على شبكة الإنترنت الكثير من المواقع الإلكترونية. فإلى جانب الموقع الرسمي للحركة، هناك الكثير من المواقع شبه الرسمية والمواقع الصديقة أو المقربة من الحركة.

بشكل عام، يمكن تقسيم هذه المواقع إلى ما يلي:

١. الموقع الرسمي الذي تشرف عليه مفوضية الثقافة والإعلام: www.fatehmedia.net

٢. مواقع تمثل مفوضيات ومؤسسات ومجالس رسمية لحركة "فتح"، وتحمل اسم الحركة في عناوينها الإلكترونية، مثل: موقع المجلس الثوري للحركة: www.fateh-frc.ps، وموقع مفوضية التعبئة والتنظيم: www.fatehorg.ps، وموقع كتائب شهداء الأقصى :www.kataibaqssa.com، وموقع منظمة الشبيبة الفتحاوية: www.fatehyouth.ps، وموقع منتديات فتح: www.fatehforums.com، وصوت فتح الإخباري: www.fatehvoice.ps، وموقع مكتب الشؤون الفكرية والدراسات:www.fateh.ps، الذي لم يتم تحديثه منذ عام تقريباً.

٣. مواقع مقربة من حركة "فتح" وتعبر عنها، وتتبنى وجهة نظرها في مختلف القضايا، مثل شبكة العهد الإعلامية: www.alaahd.com، وموقع الكوفية: www.alkofiapress.com، وموقع الثورة الإخباري:www.althawra1965.com، ووكالة فلسطين للأنباء: www.palpress.ps، ومركز المعلومات والإعلام الوطني– صوت فلسطين/حركة فتح: www.fateh.org، وموقع إذاعة صوت الحرية: www.alhorya.fm، وموقع القدس الآن: www.alqudsnow.net.

٤. مواقع تمثل جهات رسمية في السلطة الوطنية، ولكنها في الغالب تعكس، بشكل أو بآخر، مواقف حركة "فتح"، مثل موقع الرئيس محمود عباس: www.president.ps، وموقع ملتقى أبناء الأجهزة الأمنية:www. Palmil.net .

إن هذا العدد الكبير من المواقع الإلكترونية التابعة، بصور مختلفة، لحركة "فتح"، الذي يصل إلى ١٧ موقعاً، يدل على اهتمام حركة

"فتح" بجمهور الإنترنت، ومحاولة التأثير على هذا الجمهور، أو على الأقل مخاطبته وتوصيل مواقف الحركة له، كما يدل على الحجم الكبير للإعلام الفتحاوي؛ سواء أكانت بعض هذه المواقع تابعة لمفوضية الثقافة والإعلام، أو ناطقة باسم مفوضيات ومؤسسات ودوائر أخرى للحركة. لكنه في الوقت نفسه، قد يشكل ازدحاماً غير مفيد، وخاصة عندما تتكرر المادة الإعلامية الواحدة في كثير من المواقع في آن واحد.

تعامل هذه المواقع مع الإنقسام

تتناول المواقع الإلكترونية لحركة "فتح" ما يتعلق بالمصالحة والانقسام من خلال الأخبار اليومية والمقالات ومنتديات الحوار وأحياناً الصور والكاريكاتير. وبمتابعة متواصلة للمادة الإعلامية لهذا الموضوع، وفي فترة زمنية كافية، يمكن تقسيم تعامل مواقع "فتح" الإلكترونية المشار إليها مع المصالحة والانقسام، إلى ثلاثة أقسام، هي:

١. مواقع محايدة، بمعنى أنها لا تتطرق لما يتعلق بالانقسام أو المصالحة والعلاقة بين "فتح" و"حماس"، وتقتصر مادتها الإعلامية على المواضيع الرسمية المتعلقة بها فقط. وهما موقعان اثنان، موقع المجلس الثوري لحركة "فتح"، وموقع الرئيس محمود عباس، حيث تقتصر المادة الإعلامية للأول على أخبار المجلس نفسه، وأخبار أعضائه وتصريحاتهم وفعالياتهم، إضافة إلى قرارات المجلس ووثائقه في دورات مختلفة. كما يقتصر الموقع الرسمي للرئيس أبو مازن، على الرغم من أنه لا يعلن عن نفسه تابعاً لحركة "فتح"، على أخبار الرئيس وسيرته الذاتية، وبرنامجه الانتخابي، والمراسيم والقرارات الرئاسية. ولا تتطرق هذه المواقع إلى حركة "حماس" ولا إلى الانقسام في الساحة الفلسطينية، حيث تحافظ على طابعها الرسمي وتمثيلها لمؤسسات محددة.

٢. مواقع إيجابية في الغالب تجاه المصالحة، حيث تحث مادتها الإعلامية، كالأخبار والمقالات وغيرها، على المصالحة والوحدة

الوطنية، ولا تتضمن إساءة لحركة "حماس"، بل تساوي أحياناً بين "فتح" و"حماس"، من حيث دعوة كلتا الحركتين معاً والفصائل والأطراف المختلفة إلى الوحدة والمصالحة. وهما موقعان أيضاً، موقع كتائب شهداء الأقصى وموقع الثورة الإخباري. فالأول، الذي يعلن عن نفسه بأنه الجناح العسكري لحركة "فتح"، ويتناول الكثير من أخبار حركة "فتح" في صدارة صفحته، إلا أنه يتضمن مقالات إيجابية تجاه المصالحة، وفي الغالب لا يسيء لحركة "حماس" بعبارات من قبيل الانقلاب، والميليشيا، وغيرها كما تفعل بعض المواقع الإلكترونية الأخرى التابعة لحركة "فتح"، بل إن هذا الموقع يتضمن زاوية دائمة بعنوان (خالدون)، تعرض صور القيادات الفلسطينية، من بينها صورة الشيخ أحمد ياسين، بعنوان الشهيد القائد الشيخ أحمد ياسين، إلى جانب صور الرئيس ياسر عرفات، وأبو جهاد، وأبو إياد، وغيرهم. والموقع الثاني، موقع الثورة الإخباري، فإنه إلى جانب دعوته في الأخبار والمقالات إلى المصالحة، وعدم التحيز لطرف ما بصورة مباشرة، فإنه لا يمانع من عرض صور قيادات "حماس" على صفحته، وأحياناً ينشر بعض الأخبار والتصريحات لقيادات من حركة "حماس" وحكومة غزة، هذا إلى جانب عرض صورة الشيخ أحمد ياسين من بين صور القادة الشهداء كالرئيس ياسر عرفات، وأبو جهاد، وأبو علي مصطفى، وفتحي الشقاقي. بشكل عام، وباستثناء بعض المقالات، لا يشكل هذان الموقعان تصعيداً إعلامياً، وإنما يستخدمان لغة تصالحية، ولا يصطفان إلى جانب وسائل الإعلام الممعنة في تبني لغة الانقسام واستقطاب مادة التحريض وخطاب الإقصاء.

٣. مواقع سلبية تجاه المصالحة، حيث تسهم مادتها الإعلامية في توتير الأجواء والتصعيد الإعلامي، وتشكل إعلاماً يسهم في ترسيخ الانقسام وليس تحقيق المصالحة، وهي معظم المواقع الفتحاوية الأخرى المشار إليها. تغيب عن هذه المواقع اللغة التصالحية، ويغلب عليها خطاب التصعيد، وتأخذ المادة الإعلامية المتعلقة بالانقسام و"حماس" وغزة مساحة لا بأس بها من

صفحات هذه المواقع، ما يوحي بأنها مثقلة بموضوع الانقسام في اتجاه سلبي يسهم في تعميق هذا الانقسام وتداعياته، وذلك يمكن ملاحظته من خلال المؤشرات التالية:

- ما زالت هذه المواقع تستخدم عبارات غير تصالحية وبشكل متكرر وملفت، وذلك من قبيل "عصابات حماس"، "ميليشيا حماس"، "الانقلاب الأسود"، "ميليشيا الانقلاب الدموي"، "الميليشيا الحاقدة"، "عصابات الإجرام الحمساوي"، "إمارة الظلام"، "الظلاميين"، وغيرها. إن أي تحليل كمي لهذه العبارات على مختلف المواقع الإلكترونية التابعة لحركة "فتح" سيكشف من ناحية مدى إصرار القائمين على هذه المواقع على استخدام هذه العبارات، ويشير من ناحية ثانية إلى مدى المشاعر المثقلة لدى حركة "فتح" من سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة.

- تتضمن بعض هذه المواقع زوايا دائمة وثابتة على صفحاتها الإلكترونية، وهي غير تصالحية أيضاً، مثل زاوية "ملف الانقلاب" على الموقع الإلكتروني الرسمي التابع لمفوضية الثقافة والإعلام،[٢] وزاوية "جرائم الإرهاب الحمساوي" على موقع صوت "فتح" الإخباري، وزاوية "جرائم ميليشيا حماس" على موقع مركز الإعلام والمعلومات الوطني/ صوت فلسطين- حركة "فتح"، وهذا الموقع يصف "حماس" تحت شعار "النازيون الجدد".

- تخلو هذه المواقع من المواد الإعلامية التي تدعو إلى المصالحة، وإنما تركز مادتها على الاتهامات والرد على الاتهامات، فالمتصفح لهذه المواقع يجد صعوبة بالغة في الحصول على مقال أو خبر يدعو إلى المصالحة، وبشكل حيادي بين "فتح" و"حماس"، وإنما يجد بسهولة كل ما يتضمن اتهامات مباشرة لحركة "حماس" سواء في الأخبار أو المقالات أو التعليقات أو المنتديات، لدرجة أن بعض المقالات تعترض على خطوات تصالحية وترفضها، مثل زيارة نبيل شعث وزيارة سفيان أبو زايدة إلى غزة في شباط/فبراير ٢٠١٠،[٣]

- تعمل معظم هذه المواقع على نشر صورة سوداء لحركة "حماس" وحكومة غزة، حيث تبالغ الكثير من مادتها الإعلامية في الحديث عن "فساد قيادات "حماس" في غزة"، وأحياناً كثيرة بالاسم الصريح، من قبيل الاختلاسات بالملايين، والتزوير، والإثراء الفاحش، وتجارة الأنفاق، والسطو على الأراضي الحكومية، والرشاوى، وابتزاز المواطنين، وإجبارهم على دفع الأموال، وأحياناً تحت عناوين من قبيل "أمراء الفساد الحمساوي" (مثلا الموقع الرسمي التابع لمفوضية الثقافة والإعلام بتاريخ ١٩/٥/٢٠١٠). وبعضها ينطوي على مبالغة وغير موضوعية، ومن الصعب أن يصدقها القارئ، من قبيل تشجيع "حماس" في غزة للدعارة والجاسوسية وتجارة المخدرات، ونشر الفياجرا والمنشطات الجنسية، والشذوذ الجنسي، والاتجار بالجسد البشري، وغير ذلك من الأخبار والتقارير التي لا نقرأها إلا على هذه المواقع (مثلاً موقع مركز الإعلام والمعلومات الوطني بتاريخ ٣٠/٥/٢٠١٠).

- تنتعش هذه المواقع في تصوير المجتمع الفلسطيني في غزة بصورة سلبية تسيء لقطاع غزة بشكل عام، وليس لحركة "حماس" وحدها، وذلك في تكرار الحديث، وفي مختلف هذه المواقع، عن انفلات أمني وسرقات وجرائم وقتل، وزواج صوري، وفقدان سيطرة "حماس" على الوضع، واقتراب القطاع من حافة الهاوية،[٤] لدرجة أن موقع صوت "فتح" الإخباري نفذ على صفحته الإلكترونية استطلاعاً للرأي حول انتفاضة أهل غزة على حكومة "حماس"، علماً أن تقارير أخرى، وربما محايدة، تتحدث عن عكس ذلك.[٥] وعلى صعيد حركة "حماس" نفسها، تصور هذه المواقع الوضع الداخلي للحركة وكأنه على حافة الانهيار، وكأن "حماس" على وشك الانشقاق، وأن الأزمة المالية ستعصف بحكومة "حماس" في غزة. وتوحي هذه المواقع أيضاً بأن الخلافات الداخلية في "حماس" مستعرة، وأن الأقطاب والمحاور بين قيادات غزة متصارعة، وأن الصراع بين قيادات "حماس"

في الداخل والخارج وصل الذروة، وأن أسباب الصراع تعود إلى الرغبة في السيطرة على المال والمناصب. لذلك، تتداول هذه المواقع رسائل موجهة من قيادات عسكرية وميدانية في قطاع غزة إلى خالد مشعل، تتحدث عن خلافات داخلية عميقة، علماً أن "حماس" نفت وجود مثل هذه الرسائل التي تعتبر مصادرها مجهولة، واستخفّت بها واعتبرتها مفبركة ومزيفة.

- تلجأ معظم هذه المواقع إلى الانتقائية في نقل المقالات من صحف ووسائل إعلام أخرى، حيث تعيد نشر المقالات التصعيدية ضد حركة "حماس" وقياداتها، والهجومية ضد حكومة غزة ومسؤوليها، علماً أن الصحافة المحلية والعربية تتضمن الكثير من المقالات الداعية إلى المصالحة والوحدة، إلا أن المواقع الإلكترونية هذه لا تلتفت لها.

- تقتصر أخبار حركة "حماس" على هذه المواقع على "حماس" في غزة، وبالطبع في الاتجاه السلبي، وتخلو من أي حديث عن حركة "حماس" في الضفة الغربية، كأخبار نواب "حماس" في الضفة، أو أخبار تتعلق بأسرى الحركة، وهي أخبار كثيرة ودائمة، إلا أن المواقع الإلكترونية التابعة لحركة "فتح" تهمل مثل هذه الأخبار بصورة شبه مطلقة. وإذا كان من الصعب إهمال خبر ما، فإنها تذكره بصورة مقتضبة، دون ذكر حركة "حماس" أو كتلة التغيير والإصلاح، مثل الخبر المتعلق باعتزام السلطات الإسرائيلية سحب هويات النواب المقدسيين من حركة "حماس"، حيث تناولته بعض هذه المواقع الإلكترونية وبصورة مختصرة، واكتفت بالإشارة إلى اعتزام السلطات الإسرائيلية سحب بطاقات أربعة من نواب القدس، دون ذكر أسمائهم أو كتلتهم البرلمانية.

- تبالغ بعض المواقع في الإساءة لقيادات بعينها من حركة "حماس"، سواء باستخدام عبارات مؤذية وتحقيرية وخارجة عن حدود اللياقة، وبخاصة خالد مشعل، ومحمود الزهار، وفتحي حماد، أو باستخدام دبلجة تصويرية بالغة في الإساءة، مثل وضع

صورة الدكتور محمود الزهار ملفوفاً بالعلم الإسرائيلي، (موقع صوت فتح الإخباري بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٠)، ووضع صورة خالد مشعل وسط نجمة إسرائيل السداسية، وفي صورة أخرى يظهر فيها خالد مشعل بشكل غير لائق (موقع مركز الإعلام والمعلومات الوطني بتاريخ ١/٦/٢٠١٠). هذا إضافة إلى المبالغة في الإساءة للدكتور يوسف القرضاوي بشكل يتنافى مع الإعلام المتزن (موقع شبكة العهد بتاريخ ٦/٦/٢٠١٠).

- تسمح بعض هذه المواقع لتعليقات القراء على الأخبار أو المقالات بشكل غير منضبط، أو لا تتم مراجعته، حيث تطلق العنان للقراء للتعليق كما يشاؤون وبعبارات لا تنم عن مسؤولية أو لياقة معينة، حيث يستخدم بعض القراء كلمات نابية في وصف بعض قيادات "حماس"، وأحياناً عبارات تدعو إلى الانتقام والعنف والاعتداء الذي بالتأكيد لا يتفق مع القانون.[٦]

- تنطوي المادة الإعلامية لبعض هذه المواقع على تحيز غير مبرر، مثل وجود زاوية ثابتة على موقع الكوفية للنواب الأسرى، وهي تقتصر على صورة كل من مروان البرغوثي وجمال الطيراوي، بينما لا تتطرق لأكثر من أربعين نائباً أسيراً آخرين في السجون الإسرائيلية ينتمون إلى حركة "حماس"، إضافة إلى أحمد سعدات أمين عام الجبهة الشعبية، ما يبعد هذا الموقع عن الحيادية المطلوبة في الإعلام الحر.

- تفتقد بعض هذه المواقع للتوازن الإعلامي الذي يخدم القضية الوطنية، فأحياناً تتصدر صفحات بعض هذه المواقع أخبار رئيسية عن "حماس" وغزة، بينما تأتي أخبار قصف إسرائيلي لبعض المواقع في غزة متأخرة وفي ذيل النشرة الإخبارية. وفي ظل قيام الأجهزة الأمنية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة باعتقال نشطاء سياسيين، فإن المواقع الإلكترونية التابعة لحركة "فتح" تهمل ما يحصل في الضفة الغربية، وتركز على ما يحصل في قطاع غزة وبشكل ملفت. وعندما تتناول هذه المواقع

الإلكترونية أخبار الاعتقالات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية في غزة، والتي تسميها اختطافاً، فإنها ترفقها بعبارات مثل عصابات "حماس" أو ميليشيا الأمن الداخلي، أو الانقلاب أو غيرها، وتصف عمليات الاعتقال بالهمجية والإرهابية وغير ذلك، بينما حين تتحدث عن اعتقالات يقوم بها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، فإنها تكتفي بذكر الخبر مجرداً من أي تعليق في الغالب.

مما سبق يتضح أن المواقع الإلكترونية التابعة لحركة "فتح"، التي تسير في اتجاه سلبي تجاه المصالحة، وتشكل جزءاً من الإعلام التصعيدي الذي يغذي الانقسام، هي أكثر عدداً وأوسع انتشاراً من تلك المواقع الإيجابية المشار إليها أعلاه.

لا يصب هذا الخطاب الإعلامي في المصلحة الوطنية المتمثلة في المصالحة وإنهاء الانقسام، وإنما على العكس يسهم هذا الخطاب في توتير الأجواء وزيادة الفجوة، وربما تعميق الكراهية. ومع ذلك تختلف شدة وقساوة الخطاب من موقع إلكتروني إلى آخر، كما تختلف من مادة إعلامية إلى أخرى، حيث تعتبر مشاركات القراء في التعليق على الأخبار أو المقالات ومشاركاتهم في المنتديات والحوارات أشد قسوة، ثم تليها المقالات الخاصة بالمواقع الإلكترونية نفسها أو المنقولة من وسائل إعلام أخرى، ثم تليها الأخبار التي تنشرها المواقع الإلكترونية نفسها.

إن معالجة المواقع الإلكترونية لموضوع الانقسام بهذه الصورة السلبية سيسهم في تعميق الانقسام وليس في تقريب المصالحة. ومع استمرار هذا الوضع وإطالة أمد هذه المرحلة، فإن ذلك قد يسهم في تفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني، الذي يتميز بوجود الانتماءات السياسية المختلفة في العائلة الواحدة.

تأثير هذه المواقع

ليست هناك أداة قياس دقيقة لمعرفة مدى ما تحدثه المادة الإعلامية على هذه المواقع من تأثير فعلي على أرض الواقع. وعلى الرغم من أهمية

الإعلام الإلكتروني وانتشار مواقع الانترنت، فإن المواطن العادي، في الغالب، لا يلجأ إلى المواقع الحزبية ليتعرف على الحقيقة، وإنما يغلب على متصفحي هذه المواقع الصفة السياسية، وربما الانتماء الحزبي، وبالتالي فإن تأثيرها الفعلي على أرض الواقع قد يكون قليلاً، لأن القارئ لا يغير من موقفه السياسي أو قناعاته الفكرية بمجرد تصفح مواقع إلكترونية ما. معظم ما تحققه هذه المواقع الحزبية أنها تشفي غليل أنصارها، وتزيد من كراهية خصومها، وبالتالي من الأفضل لهذه المواقع أن تستخدم خطاباً إعلامياً متزناً ووطنياً وإيجابياً حتى تصبح أداة إعلامية فاعلة ونزيهة وحرة.

ما يدعم محدودية تأثير هذه المواقع هو أن مصادرها في الغالب مصادر فتحاوية، والجمهور الذي يتفاعل معها في الغالب جمهور فتحاوي؛ أي أن مدخلاتها ومخرجاتها في الغالب تبقى في إطار حركة "فتح". فمعظم مصادر هذه المواقع الإلكترونية التي تتناول أخباراً عن قطاع غزة أو حركة "حماس"، هي مصادر فتحاوية، مثل "فتح ميديا" التابع لمفوضية الثقافة والإعلام، ودائرة الإعلام التابعة لمفوضية التعبئة والتنظيم، أو "مصادر مطلعة" أو "مصادر خاصة"، أو "مصادر في مكتب التعبئة والتنظيم"، وهكذا. وأحياناً لا توثق بعض الأخبار والتقارير بمصادر معينة. وبالتالي، فإن الثقة بهذه الأخبار ستكون ضعيفة إذا لم تدعّم من قبل وسائل إعلام أخرى محايدة.

ومن ناحية ثانية، يمكن ملاحظة أن تعليقات ومداخلات معظم المشاركين في هذه المواقع من خلال التعليق على الأخبار والتقارير والمقالات، أو المشاركة في المنتديات التابعة لهذه المواقع الإلكترونية، أو التصويت في استطلاعات الرأي التي تنفذها بعض هذه المواقع، تتم في الغالب من قبل عناصر فتحاوية. فمثلاً نشر موقع مفوضية التعبئة والتنظيم استطلاعاً للرأي في ٢٤/ ٥/ ٢٠١٠ تحصل فيه حركة "فتح" على ٩٤٪ وحركة "حماس" على ٦٪.

توصية

بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على الانقسام الفلسطيني ما زال الإعلام الإلكتروني يقف في المربع الأول وكأنه في العام ٢٠٠٧، مستخدماً خطاباً تصعيدياً في غالب الأحيان، وقاتلاً في بعض الأحيان، ومتأثراً بأجواء الانقسام الأولى. لا يقتصر هذا الإعلام على تمجيد الذات، وإنما إقصاء الآخر ونزع الشرعية عنه.

إن هذه الصورة للإعلام الإلكتروني، لمختلف الفصائل، تتطلب إعادة النظر من قبل القائمين على هذه المواقع في الخطاب المستخدم على صفحاتها، وتغيير بوصلتها في اتجاه تهدئة المشاعر وتنقية الأجواء أمام مصالحة وطنية ضرورية، وحماية المشروع الوطني من الانزلاق. وكذلك من أجل الرفق بالقارئ الفلسطيني الذي أصبح مثقلاً بإعلام غير متزن، ومن أجل منْح القارئ العربي صورة معتدلة عن الموقف الفلسطيني الداخلي. وأخيراً حتى تكتسب هذه المواقع الإلكترونية والقائمون عليها ثقة زوارهم.

الهوامش

[١] أجرى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني استطلاعاً للرأي العام ٢٠٠٤ حول استخدام المواطن الفلسطيني للإنترنت والمواقع الإلكترونية. ولا شك في أن الفترة الممتدة منذ العام ٢٠٠٤، وحتى اليوم شهدت تطوراً ملحوظاً في ازدياد استخدام الإنترنت في المجتمع الفلسطيني، لذا فإن نتائج هذا الاستطلاع قد لا تعبر عن الواقع اليوم. لمعلومات إضافية حول معدلات استخدام الإنترنت في فلسطين، انظر مقدمة فصل "الإعلام الإلكتروني لحركة "حماس" والانقسام الفلسطيني" في هذه الكتاب (المحرران).

[٢] تضمن هذا الملف أكثر من ١١٠٠ مادة إعلامية عن "حماس" وحكومتها في غزة حتى ٢٠١٠/٦/١٨.

[٣] للحقيقة ومنذ متابعة هذه المواقع لغايات هذه الورقة، تم العثور على مقال يدعو إلى المصالحة على موقع مركز الإعلام والمعلومات الوطني بتاريخ ٢٠١٠/٥/٣٠، ومقال آخر على موقع العهد بتاريخ ٢٠١٠/٦/١.

[٤] تناول الموقع الرسمي التابع لمفوضية الثقافة والإعلام ملف الانفلات الأمني في غزة بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٢، فوصف القتل "بالجملة" و"شبه يومي".

[٥] ذكر آخر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الضفة والقطاع ما بين ٥ – ٢٠١٠/٦/٧، أن ٦٢٪ من سكان القطاع يشعرون بالأمن الشخصي أكثر من قبل، وأن ٦٠٪ من سكان الضفة الغربية يشعرون بذلك.

[٦] نشر موقع مفوضية التعبئة والتنظيم بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٧ بياناً صادراً عن "الناطق الرسمي باسم مختطفي فتح في سجون ميليشيا حماس". تضمن هذا البيان دعوات صريحة للقتل، حيث جاء فيه "ندعو إخواننا الأبطال كتائب شهداء الأقصى في الضفة الغربية الصامدة بالرد والقصاص من رؤوس قادة الفتنة أتباع ميليشيا "حماس" ... فليكن الدم بالدم والقتل بالقتل والخطف بالخطف .... نطالب أبناء الفتح الأبطال وكتائبها المغوارة في قطاع غزة أن يكونوا على أهبة الاستعداد وأن يستنفروا قواهم وتبقى أياديهم ضاغطة على الزناد ... القصاص قادم والويل لميليشيات القتل وفرق الموت ...".

معالجة المواقع الإلكترونية "المستقلة" للانقسام الفلسطيني

وكالة "معاً" .. نموذجاً

نبهان خريشة

بدأ الإعلام الفلسطيني يتخذ مواقعه على الإنترنت بشكل محدود في أواسط عقد التسعينيات من القرن الماضي. وبحلول العام ٢٠٠٠، ومع اشتعال الانتفاضة الثانية، ظهرت مواقع إخبارية فلسطينية عدة، بالإضافة إلى مواقع "نخبوية" مولها عدد من منظمات المجتمع المدني، واستخدمت كأداة في النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي. وشهد العام ٢٠٠٥ تزايداً في عدد مستخدمي الإنترنت في فلسطين بشكل ملحوظ، فمن نحو ٣٥ ألف مستخدم في العام ٢٠٠٠، أصبح عدد المستخدمين ١٦٠ ألف مستخدم في العام ٢٠٠٥. ومع نشوب الأزمة الداخلية بين حركتي "فتح" و"حماس"، وتفجر الصراع الدموي بين الجانبين في أواسط العام ٢٠٠٧، وشهدت الإنترنت ازدياداً ملحوظاً في عدد المستخدمين في الضفة الغربية وقطاع غزة[١].

مؤشر استخدام الإنترنت في فلسطين[٢]

السنة	عدد المستخدمين	نسبة المستخدمين بالنسبة لإجمالي عدد السكان
٢٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٪١,١
٢٠٠٣	١٤٥,٠٠٠	٪٤,٠
٢٠٠٥	١٦٠,٠٠٠	٪٤,٩
٢٠٠٩	٥٠٠,٣٥٥	٪١٤,٤

وتعتبر شبكة الإنترنت من أهم وسائل الإعلام التي تستخدمها كل من "فتح" و"حماس" للتعبير عن سياستيهما وأهدافهما لما تتميز به من فاعلية عالية، ما يميزها عن بقية الوسائل الإعلامية الأخرى، وسهولة استخدامها في "المعارك الإلكترونية" بين الطرفين، ما أدى ولا يزال يؤدي إلى تأجج الصراع وتعمق الانقسام الداخلي، والمس بنسيج المجتمع السياسي والاجتماعي.

وفي غمرة اشتداد "المعارك الالكترونية" بين "حماس" و"فتح"، يغيب عن الأفق بوادر لانتهاء هذا الصراع، بل نشهد تخبطاً إعلامياً في تغطية الأزمات الداخلية المتلاحقة، سيد الموقف فيها التحريض على الآخر والتراشق باتهامات متبادلة أقلها الخيانة. وعلى الرغم من تفوق "حماس" نسبياً في الصراع الإلكتروني، فإن طرفي الصراع انخرطا بشكل محموم في الاستفادة من التطبيقات الإلكترونية على الإنترنت من مدونات، ووسائط الإعلام المتعددة (multimedia)، التي أتاحت الشبكة استخدامها، حيث أنشئت المدونات ومواقع الفيديو، وانقلبت المواقع التي من المفترض أن يجري الحوار عليها إلى ساحات معارك أسلحتها المقالات، والمشاركات، والتعليقات، بالإضافة إلى تكوينها المجموعات البريدية وإرسال الرسائل الإلكترونية للدعوة إلى أهدافها.

وتتميز الإنترنت بعدد من الخصائص عن غيرها من وسائل الإعلام، ما يجعلها ميداناً مناسباً لمعارك اغتيال شخصية الآخر بالتخوين، والخروج عن الملة، والارتباط بأجندات خارجية إقليمية، وتأسيس إمارة ذات عقيدة انعزالية، إلى ما إلى ذلك من تهم متبادلة، ومن هذه الخصائص:

١. **السرعة**، إذ أن الإنترنت هي الوسيلة الأكثر سرعة في النشر وتحديث المعلومات من بين وسائل الإعلام كافة.

٢. **الانتشار**، فمستخدمو الإنترنت يتزايدون بسرعة كبيرة، لاسيما في ظل القيود على الحركة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي وفصله بين الضفة الغربية وقطاع غزة جغرافياً، وعدم توفر الصحافة المكتوبة في قطاع غزة.

٣. **شمولية الجمهور المستهدف**، إذ تستخدم الإنترنت قطاعاتٌ مجتمعية مختلفة، وتستهدف المواقع التحريضية الشباب بشكل خاص.

٤. **تعدد وسائل الاتصال بالإنترنت**: البريد الالكتروني ... مجموعات النقاش ... المنتديات ... استخدام الـ (Multimedia) والتفاعلية.

٥. **التمويه والخداع**، إذ بالإمكان استخدام أسماء وهمية في مخاطبة الآخر.

٦. **غياب القوانين** التي تنظم النشر على الشبكة.

٧. **اللاخطية (Nonlinearity)**؛ بمعنى الانتقال الحر دون قيود في البحث عن المعلومات بعكس الخطية (linearity) التي تكون في وسائل الإعلام الأخرى كالصحف، والراديو، والتلفزيون، والتي تحدد للقارئ أو المستمع أو المشاهد خط المعلومات التي يتلقاها.

٨. **سهولة النشر الفردي** أو ما اصطلح على تسميته بـ "صحافة المواطن"، إذ بإمكان أي شخص تقريباً أن يكتب ويزود الإنترنت بالمعلومات دون الحاجة إلى الإلمام بفنون الصحافة.

ومن المشاكل التي تواجه مستخدمي الإنترنت، عدم مصداقية ما يرد في الكثير من المواقع فيها من معلومات على الرغم من أن الصحافيين المحترفين بإمكانهم استخدام وسائل لقياس المصداقية، كتحديد إذا ما يجري تحديث المعلومات بانتظام على الموقع الالكتروني أم لا ، أو إذا كانت اللغة المستخدمة سليمة وواضحة، وكذلك تحديد الجهة التي تقف

خلف هذا الموقع أو ذاك، إلا أنه من الصعب على المواطن العادي أن يفرق بين الإشاعة والمعلومة، أو الانحياز على الرغم من أن المواطن قادر على التمييز بين لغة الدعوة إلى الكراهية واللغة المتوازنة؛ بمعنى ما إذا كان المصطلح المستخدم في أي موقع ومضمونه يؤشران على هوية الجهة التي تقف خلف الموقع وأجندتها.

وبحسب أستاذ الإعلام في جامعة النجاح الوطنية بنابلس د. فريد أبو ظهير، فإن الانقسام السياسي الفلسطيني ألقى بظلاله على الإعلام وتشرذُم الإعلاميين، ما أثر على المصالحة الفلسطينية.[٣] ويضيف:

> "الواقع الإعلامي هو امتداد للواقع السياسي ومعبر عنه، والانقسام السياسي في فلسطين تجسد بشكل واضح في أداء الإعلام وفي تشرذم الإعلاميين (...). كذلك، انعكس الوضع السياسي فيما يتعلق بالمقاومة والمفاوضات على الوضع الإعلامي الذي مثل هذه الحالة السياسية الشاذة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، فتجد إعلاماً يدافع عن المقاومة كخيار إستراتيجي ووحيد للشعب الفلسطيني، ومقابل ذلك إعلام لا يجد غير سبيل المفاوضات لتحقيق الأهداف الفلسطينية".

وإذا ما طبقنا المعايير المهنية في الحكم على استقلالية المواقع أو تبنيها لجهة سياسية ما، فإنه من الصعب الجزم باستقلالية الكثير من المواقع الإلكترونية الفلسطينية التي تدعي ذلك، إذ يعتقد أبو ضهير أن

> "المواقع الإلكترونية التي أتصفحها، وتلك التي أسمع عنها، لا تخرج عن إطار الحزبية، وأنا شخصياً لم أرَ حتى اللحظة وسيلة إعلامية مستقلة على الإطلاق. صحيح أنه يمكن أن تكون هناك مواقع بالفعل مستقلة من ناحية التمويل، ولكن المشكلة هي أنها تعمل تحت مظلة سياسية تجبرها على محاباة الطرف الذي تعمل في ظله، ولو بشكل خفي".[٤]

الحيادية والاستقلالية

الحيادية تعني ببساطة نشر المواد الإعلامية الإخبارية دون تدخل من مرسلي الرسالة الإعلامية التي قد تكون واسطتها قناة تلفزيونية، أو

إذاعية، أو صحيفة، أو تقرير إعلامي، أو برنامج حواري، أو موقع الكتروني ... الخ. ووسائل الإعلام هي وسط ناقل للأحداث والوقائع التي تقع، وتنقل وجهات النظر في القضايا المتنازع عليها دون تدخل بهذه الوسائل.

ومما يضعف من الحيادية، وربما ينفيها، اختيار وكالات الأنباء العالمية ووسائل الإعلام المحلية أحداثاً وأخباراً ترى أنها مهمة لجمهورها وتركز عليها، وتهمل باقي الأحداث والوقائع. ومن أشكال غياب الحيادية أيضاً، ترتيب الأخبار في النشرات الإذاعية والتلفزيونية، أو مكان وضع الخبر في الصحيفة الذي يقرره ويختاره المحرر المسؤول، وكذلك طول الخبر أو مدته أو مساحته، وما إذا كان مصحوباً بفيلم أو صورة.

والصحافة المستقلة، هي صحافة نشر الخبر، ونقيضه، دون تحيز، أو تأويل، أو محاولة تفسير من قبل المحرر أو الصحافي، أو إدخال وجهة نظر المحرر في المتن، كما أن الصحافة المستقلة ليست منبراً للدولة أو الحزب لطرح قضايا اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، ولكنها، في الوقت نفسه، معنية بالإخبار عما تقوم به الدولة أو الحزب في مختلف المجالات، دون تحديد موقف معين من ذلك.

وكالة "معاً" .. مثالاً

"معاً" هي وكالة أنباء فلسطينية إخبارية "مستقلة" (كما تصف نفسها) على شبكة الإنترنت، تأسست العام ٢٠٠٥، ويشرف على تشغيلها عشرات الصحافيين الفلسطينيين والمراسلين الأجانب أو أصدقاء الشعب الفلسطيني. مقرها الرئيس في مدينة بيت لحم، وهي مشروع إعلامي ضخم تموّله الحكومتان الهولندية والدنمركية لمدة ثلاث سنوات[٥].

وتملك الوكالة شبكة "معاً" التلفزيونية، وهي مؤسسة غير حكومية، ولها علاقة شراكة مع ٩ محطات تلفزيونية "مستقلة" في مختلف المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، وهي: تلفزيون الأمل في الخليل،

تلفزيون بيت لحم في بيت لحم، تلفزيون القدس التربوي في رام الله، تلفزيون نابلس في نابلس، تلفزيون نابلس في نابلس، تلفزيون فرح في جنين، تلفزيون النور في أريحا، تلفزيون السلام في طولكرم، تلفزيون قلقيلية في قلقيلية.

وتعرف الوكالة نفسها بأنها "المصدر الرئيسي في فلسطين الذي ينقل الأخبار بحيادية، فقد أصبحت وكالة "معاً" الخيار الأول للمعلومة بالنسبة لعدد كبير من الفلسطينيين، كما أن عدد قرائها على الصعيد العالمي في تزايد مستمر، حيث أنها تستهوي العديد من وكالات الأنباء العالمية، فيما يخص الشأن الفلسطيني. وتقدم "وكالة معاً" الإخبارية تقاريرها الإخبارية بكل مهنية لقرائها المحليين والعالميين، كما تقدم الموضوعات المميزة والتحقيقات الصحافية، والتحاليل الإخبارية والمقالات بأقلام نخبة من الكتاب. وتيمناً "بشبكة معاً"، فإن "وكالة معاً" الإخبارية تتوخى أقصى درجات الحيادية في سياستها لتحرير الأخبار، وتهدف إلى تسهيل وصول المعلومة وتعزيز حرية الرأي والتعددية الإعلامية في فلسطين"[٦].

ولدى مراجعة التقارير الإخبارية والمقالات وأعمدة الرأي في "معاً" في الفترة بين ١٠ حزيران و ١٨ حزيران ٢٠١٠، فإنه من الملاحظ أن سياسة الوكالة هي التركيز على الخبر المحلي في القضايا الرياضية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة، كما يحتل الصراع مع الاحتلال على الأرض (ميدانياً) مساحة من تغطيتها، بالإضافة إلى تغطية دقيقة لمجريات الصراع الداخلي ("فتح" و"حماس"). ولعله من المهم أيضاً ملاحظة أن موقع "معاً" الإلكتروني هو من المواقع القليلة جداً التي يتم اقتباس أخبارها من قبل عشرات المواقع الفلسطينية والعربية بطريقة "القص واللصق" (Cut & Paste).

ومن الناحية المهنية، هنالك أكثر من عامل يعطي قيمة إخبارية للحدث (News worthy)، منها:

- قرب الحدث من الشخص المتلقي للرسالة الإعلامية أو محليته (Proximity).

- الصراع؛ سواء أكان داخلياً أم مع عدو خارجي (Conflict).
- غير المألوف "الفريد من نوعه" (Uniqueness).
- المؤثر على الشخص مباشرة (Impact).
- الإنساني بغض النظر عن مكان وقوع الحدث (Human).
- أخبار الشخصيات العامة كالرؤساء، ورؤساء الوزارات، والنواب ... الخ (Public Figures)
- أخبار المشاهير (Celebrities).

وعند مطابقة القيمة الإخبارية لما أوردته "معاً" من أخبار وتقارير إخبارية في تغطيتها بتاريخ ١٧ حزيران ٢٠١٠، نلمس أنها مزجت بين المحلية والصراع والغرابة ومزيج من هذا وذاك:

الحدث	القيمة الإخبارية
داني ايالون:إسرائيل قد توافق على وضع مراقبين دوليين على المعابر مع غزة [٧]	القرب / المحلية Proximity
أزنار: الغرب ينهار بانهيار إسرائيل[٨]	صراع Conflict
إسرائيل عازمة على توقيف ومحاكمة نشطاء السفن المرتقب إبحارها الى غزة[٩]	صراع Conflict
نذر عاصفة شمسية تضرب الأرض[١٠]	الندرة Uniqueness
الترتيبات النهائية لانطلاق "أسطول الحرية" الثاني لغزة منتصف تموز[١١]	محلية وصراع Conflict & Proximity

وشهدت علاقات "معاً" بحركة "حماس" تحديداً، توتراً في أكثر من مناسبة، ففي ٢٠٠٩/١٠/١٩ نشرت "معاً" على موقعها تفاصيل الأزمة التي نشبت بينها وبين حركة "حماس"، إذ قررت الوكالة التقدم بشكوى قضائية ضد مشير المصري القائد في "حماس" بتهمة القدح والشتم بعد أن أجرى مراسل للوكالة مقابلة مع ناشط من "حماس"

في رام الله، جرى نشرها، ومفادها أن "حماس" ستوقع على ورقة المصالحة المصرية فور عودة رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل من إحدى الدول. وعقب المصري على ما أوردته "معاً" بأنه لا يعدو عن كونه نكتة، واصفاً إياها بالـ "بوق الفتحاوي" الرخيص، الذي يروج إدعاءات صهيونية ويختلق أكاذيب ومواقف ضد "حماس"".[١٢]

وفيما يتعلق بنظرة حركة "فتح" لـ "معاً"، نقتبس هنا ما ورد من تعليقات لعناصر "عاديين" من الحركة في موقع منتديات صوت فلسطين – "فتح"، رداً على سؤال: **"وكالة أنباء (معاً) معانا والا معاهم؟"**:[١٣]

- "هي وكالة أخبار ربحية وليست مهنية ... بمعنى أن لها مراسلين في كل مكان، وتريد أن تحصل على الحدث وتسابق للحصول على الحدث، ولا تستطيع أن تقاطع أخبار الحكومة المقالة، ولا تستطيع وصفهم بالإرهابيين أو الانقلابيين لكي يتم تسهيل عمل أطقمها ومراسليها، وبالتالي هي وكالة أنباء ربحية تبيع الأخبار أصلاً، وتبيع السبق الصحافي، وما تنشره هو أصلاً بعد أن يتم بيعه للجزيرة أو غيرها من محطات التلفزة ... على العموم أنا اعتبرها أكثر الوكالات الإخبارية نشاطاً، وربما الظروف وضعتها في أن تكون في هذا النهج والسلوك".

- "إن وكالة "معاً" تحاول أن تظهر نفسها وكأنها حيادية، ولا تتبع لأي تنظيم، وصدقوني لولا الدعم الذي تتلقاه من كندا لإدارتها، لكانت سياستها أكثر قرباً من مواقف حماس".

- "أنا شخصياً أرى أنها وكالة متخصصة بنقل كلام الإسرائيليين بكل ما فيه من لغط أو مغالطات، حيث رئيس هذه الوكالة لحام يفتح الإذاعة الإسرائيلية ويبدأ بالترجمة، والموقع ينشر ليس أكثر، لذا فهي وكالة لا تبحث ولا تتحرى، وليس لها شبكة مراسلين، وإنما تعتمد على ما تنشره القنوات الإسرائيلية والصحف العبرية من تحليلات ومقالات ودراسات وتعتبرها كلاماً مقدساً، ولا تلقي بالاً للشعور الوطني الفلسطيني لدى أبناء شعبنا".

- "سامحونا أيها الأخوة نحن في الخارج لا نستطيع أن نقيم وكالة "معاً"، ولكن أنتم أصحاب التقييم الحقيقي، ولكن بعد أن قرأت الردود، وهي ردود أناس ثقة بالنسبة لي، فأنا أرى أخي أبو البراء أن هذه الوكالة ليس لها أي علاقة بفلسطين، فهي مدعومة من كندا، وأخبارها تنقل عن إعلام العدو، فهذه الوكالة أخبارها مسمومة، ولا يجوز أن نأخذ عنها أي خبر".

هذه المواقف لا تمثل بالضرورة موقف حركة "فتح" رسمياً من وكالة "معاً"، إذ يحرص قادة "فتح" على نشر تصريحاتهم ومواقفهم ونشاطاتهم في الوكالة، وفي حالة نشر "معاً" خبراً قد ينتقد موقفاً معيناً للحركة أو لا يتفق وسياستها العامة، فإن ردة الفعل من قبل المسؤولين الحركيين تكون أقرب إلى العتاب منه إلى الانتقاد الفظ.

تغطية "معاً" لتأجيل الانتخابات المحلية .. مثالاً

في العاشر من حزيران ٢٠١٠، وهو اليوم الذي كان من المفترض أن يكون آخر يوم لتسجيل المرشحين لخوض انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية، اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتأجيل إجراء هذه الانتخابات التي كانت ستتم وفقاً لإعلان لجنة الانتخابات المركزية في ١٧ تموز ٢٠١٠.

الحكومة اكتفت بالقول في بيان مقتضب إنها اتخذت هذا القرار لإفساح المجال أمام جهود الوساطة بين "فتح" و"حماس" لإنهاء الانقسام بنجاح، في حين اعتبرت حركة "حماس" أن التأجيل لا يتعلق بجهود المصالحة، بل هو نتيجة لخلاقات داخلية في "فتح"، إلا أن "فتح" لم يصدر عن أي من مؤسساتها أي توضيح باستثناء ما صرح به عضو المجلس الثوري والناطق السابق باسمها فهمي الزعارير، إذ نشرت وكالة "معاً" في ٢٠١٠/٦/١٥ خبراً بعنوان: **"الزعارير: "فتح" حريصة على إجراء الانتخابات –ونزال سنتوجه إلى المحكمة"** جاء فيه:

"ونفى الزعارير أن يكون تأجيل الانتخابات مرتبطاً بظروف حركة "فتح"، لأن الحركة لديها هيكلية وقوائم كاملة لخوض الانتخابات، مشيراً إلى أن مصلحة الوطن تقتضي إعطاء فرصة لتحقيق المصالحة".١٤

ومن منطلق سياسة وكالة "معاً" الإخبارية فيما يتعلق "بالقيمة الإخبارية" للحدث، تابعت الوكالة الموضوع بشكل حثيث، لأنه يهم جمهور قرائها أولاً، لكونه محلياً قريباً على القارئ (Proximity)، وثانياً لأنه يصور حالة صراع (Conflict)، وثالثاً يؤثر على حياة الناس (Impact).

تفكيك الخطاب الإعلامي حول تأجيل الانتخابات المحلية

في معرض تغطيتها لقرار الحكومة تأجيل الانتخابات المحلية لأجل غير مسمى، أفردت وكالة "معاً" مساحات واسعة لآراء المعارضين للقرار، في حين خصصت مساحة ضيقة "بقصد أو بغير قصد" للآراء التي تدعم أو تبرر قرار الحكومة بتأجيل الانتخابات، ربما ذلك بسبب إحجام أوساط في الحكومة وحركة "فتح" عن التعقيب على الموضوع، إلا أنها نشرت تصريحات لقادة في حركة "فتح" يمكن وصفهم "بالمغنين خارج السرب"، كالنائب السابق في المجلس التشريعي عن حركة "فتح" حسام خضر، الذي نقلت عنه "معاً" القول:

حسام خضر: "فتح" هي من قررت تأجيل الانتخابات ولا علاقة للمصالحة بذلك

رام الله – "معا": أكد القيادي في حركة "فتح"، وعضو المجلس التشريعي السابق حسام خضر أن حركة "فتح" هي من قررت تأجيل انتخابات المجالس المحلية، لعدم تهيُّئها وجاهزيتها لخوض الانتخابات، وأن القرار الذي صدر عن مجلس الوزراء في اللحظة الأخيرة جاء بتدخل مباشر من الرئيس محمود عباس.١٥

وما نشرته الوكالة من تعقيب لخضر على قرار تأجيل الانتخابات هو بالأصل مقتطفات من مقابلة أجراها معه تلفزيون "وطن". وكان من

الأجدر بـ "معاً" وفق ما يقتضيه التوازن والحياد، الاتصال بمصدر فتحاوي يمثل التيار العام لأخذ تعقيبه على تصريحات خضر.

كما لم يغب القيادي السابق في حركة "فتح" نبيل عمرو الذي يحسب حالياً على معسكر المعارضة في الحركة عن مشهد تغطية "معاً" لتأجيل الانتخابات، حيث نشرت تصريحاً له على النحو التالي:

نبيل عمرو: تأجيل الانتخابات مثل إلغائها لا مبرر له

انتقد نبيل عمرو القيادي في حركة "فتح" قرار تأجيل انتخابات المجالس المحلية لما ينطوي عليه من فشل ذريع في الحفاظ على المؤسسات الوطنية وتطويرها واعتماد صناديق الاقتراع كوسيلة وحيدة لممارسة الديمقراطية.

وقال عمرو إن تأجيل الانتخابات مثل إلغائها لا مبرر له، وإذا كانت الحجة هي انتظار ظروف أفضل فلا يوجد ظرف أفضل من هذا الظرف لتوجيه رسالة للعالم بأن السلطة الوطنية ماضية في تعزيز المؤسسات الوطنية، وتطوير فاعليتها وكفاءتها، وحث السلطة الوطنية، وحركة "فتح" بالذات، كقائدة للمشروع الوطني، على أن تجري الانتخابات في وقتها طبقاً للقانون، واحترام التحضيرات الشعبية الجادة التي سبقت هذا القرار.[١٦]

وفي تقرير مطول من ٢٤٣١ كلمة، ويقع في ٥ صفحات كانت قد نشرته "معاً" الخميس ٢٠١٠/٦/١٠ بعنوان **"مجلس الوزراء: تأجيل الانتخابات المحلية لأجل غير مسمى"**،[١٧] نلاحظ أنه في مقدمة الخبر جرت الإشارة إلى أن الحكومة قررت تأجيل الانتخابات "دون معرفة الأسباب"، على الرغم من أن الخبر تضمن في الفقرة السادسة من التقرير بياناً صادراً عن وزارة الحكم المحلي جاء فيه "إن قرار تأجيل الانتخابات جاء على ضوء المستجدات وطلب بعض الدول العربية والإقليمية وعدد من الأصدقاء والأشقاء في المنطقة والعالم بتأجيل الانتخابات، وإفساح المجال أمام إنجاح الجهود المبذولة لرفع الحصار عن قطاع غزة، ولاستعادة الوحدة بين شطري الوطن".

وأوردت الوكالة في سياق التقرير تصريحاً لحاتم عبد القادر مسؤول ملف القدس في حركة "فتح" يقول فيه: "القرار جاء نتيجة لتوصية من قبل وفد من الشخصيات المستقلة بتأجيل الانتخابات المحلية لفترة من الزمن، لإعطاء فرصة لتوقيع حركة "حماس" على وثيقة المصالحة".

إن تصريح عبد القادر ضعيف ومضطرب من جانب، كما أن السيد عبد القادر ليس الشخص المختص في ملف الانتخابات المحلية، أو قريب من الجهات التي تتولى مسؤولية هذا الملف من الجانب الآخر، فقد كان من المناسب –مثلاً– الاتصال بوزير الحكم المحلي، أو عضو في اللجنة المركزية لحركة "فتح"، لأخذ الموقف الرسمي الذي يعبر عن التيار العام، مع أنه ربما أن الصحافي الذي أعد التقرير قد اتصل بعدد من المسؤولين في "فتح" والحكومة للحصول على تعقيب أو تصريح بشأن الموضوع وامتنعوا عن ذلك، إلا أن المصداقية هنا تقتضي الإشارة في التقرير إلى أن المسؤول (X) رفض التعقيب.

وعند تفكيك التقرير، نلاحظ أن المساحة التي أفردتها وكالة "معا" (بقصد أو بغير قصد) لمعارضي قرار تأجيل الانتخابات المحلية والمتحفظين عليه هي مساحة واسعة جداً، مقابل مساحة محدودة لمؤيدي القرار، على هذا النحو:

معارضون	الكلمات في التقرير	مؤيدون	الكلمات في التقرير	متحفظون	الكلمات في التقرير
بسام الصالحي (امين عام حزب الشعب)	٣٠	الحكومة	٥٥	نبيل عمرو (قيادي سابق في حركة فتح)	٧٤
النائب فؤاد الكوكلي	١٩	وزارة الحكم المحلي	٣٠٤	لجنة الانتخابات المركزية	١٢١
اللجنة الأهلية للرقابة على الانتخابات	٢٠٣	حاتم عبد القادر (مسؤول ملف القدس في حركة فتح)	٢٦٩		
حنا عميرة (عضو اللجنة التنفيذية لـ م ت ف)	١١٨				
حزب فدا	١٧١				
حركة حماس ٨	٨٥				
صابر العارف (رئيس قائمة مستقلة لخوض الانتخابات لمجلس بلدي طولكرم)	٢٠٩				

مصطفى ألبرغوثي (امين عام المبادرة الوطنية)	٢٥٦				
الجبهة الديمقراطية	١٣٨				
المرصد العربي للانتخابات	٧٤				
الجبهة الشعبية	٩٥				
عمر عساف (مستقل)	٥٦				
مجموع الكلمات	**١٨٩٥**	**٦٢٨ كلمة**			**١٩٥ كلمة**

خاتمة

عندما اتصلت بي **مواطن**؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، لإعداد هذه الورقة وتقديمها في مؤتمر "دور الإعلام في الانقسام الفلسطيني"، الذي عقد في رام الله في ٢٠ حزيران ٢٠١٠، اعتقدت أن الأمر سيكون سهلاً، لأن فضاء الإنترنت واسع جداً، كما أنني اعتقدت أنه لا بد من أن هنالك مواقع فلسطينية مستقلة تحافظ على المسافة نفسها من طرفي الانقسام، ولكن بعد البحث والتحليل لساعات طويلة، لم أجد موقعاً إخبارياً مستقلاً بالمعنى المهني للكلمة؛ بمعنى الاعتماد على الذات مالياً ومعالجة قضايا الانقسام بنزاهة وحيادية، ولا أقول بموضوعية، لأن الموضوعية غير ممكنة، كون الإعلامي إنساناً يتأثر بما نشأ عليه من قيم؛ سواء أكانت دينية أم علمانية.

وإذا كانت الاستقلالية تعني لدى مواقع إعلامية إخبارية فلسطينية عدم الانتماء لأيٍّ من طرفي الانقسام، إلا أنها حتى وبهذا التعريف لا تصل إلى

مستوى الانفتاح على الآخر والاعتراف به، كما أنها لا تمنح أطراف الصراع الداخلي أيًّا كانت هذه الأطراف المساحة نفسها في التعبير عن الرأي.

وقد يرى البعض أن دور الصحافة هو نقل المعلومات إلى الجمهور في إطار العملية الديمقراطية في المجتمع، أو أن "الأخبار السيئة هي الأخبار، وأن الأخبار الجيدة ليست أخباراً"، ولكن في ألف باء الصحافة يجب أن يكون الصحافي حذراً جداً في تغطية الصراعات الداخلية، أيًّا كانت، لتجنب إثارة دوائر العنف والفوضى وتوسيعها.

وبدلاً من أن يلعب الإعلام الفلسطيني (بما فيه المواقع الإلكترونية عل الشبكة العنكبوتية) دور المفكك للأزمة السياسة للتخفيف من حدتها، أسهم –بقصد أو بغير قصد– في زيادة التوتر **وتوسيع الهوة بدلا من ردمها.**

ان التغطية الصحافية للصراع بين حركتي "فتح" و"حماس" تقتضي التحذير من تداعيات "الأزمة"، مع الحفاظ على مبدأ "تقديم المعلومات للجمهور" لمساعدته على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياته، ولكن دون التسبب بحالات من الذعر أو اليأس، والتصدي للشائعات التي تجد في "الانقسام الداخلي" تربة خصبة للنمو والانتشار.

ولعل من أخطر نتائج المعارك الالكترونية بين فتح وحماس هو أنه جرى استحداث مصطلحات لتوصيف الآخر، فبالنسبة لإعلام حماس فإن فتح والسلطة هي (سلطة دايتون ومليشيات عباس وفياض والاجهزة الامنية العميله والتنسيق الامني مع الاحتلال وحكومة فياض الغير شرعية ... الخ) أما ما يتعلق بالمصطلحات المستخدمة من قبل إعلام فتح في توصيف حماس : (الانقلابيون، إمارة غزة، التحريضيون على القتل والتكفيريون .. الخ)، إن هذا التأسيس للمصطلح يعكس مدى عمق أزمة الاعلام الذي هو بالنتيجة أزمة السياسة.

ولأن معظم المواقع الالكترونية هي اما ناطقا رسيما باسم فتح أو حماس أو أنها تدور في فلك إحدى الحركتين، فانه من الصعب التوصل

الى ميثاق شرف اعلامي يلتزم الاعلاميون به، لأن معظم الاعلاميين العاملون في مواقع كلا الطرفين، هم موظفون يتلقون رواتبهم من قبل رؤسائهم الساسة، فمن غير المعقول وقف هذه المعارك الكترونية.

رغم هذه الصورة القاتمه لمأزق الاعلام الفصائلي فإنه من المجدي استمرار المحاولات لتحييد الاعلام غير الرسمي وذلك من خلال:

- تبني نقابة الصحفيين لمدونة سلوك إعلامية يجري تعميمها بشكل واسع وان يتم انفاذها عن طريق حجب عضوية النقابة عن الاعلاميين المشاركين في آلة التحريض والتحريض المتبادل.
- العمل على معالجة المصطلحات الاعلاميه المستخدمه بما يضمن الابتعاد عن التوصيفات السلبية وتشجيع الاعلاميين على أخذ وجهتي النظر والتوازن في التغطية الاعلامية للصراع الداخلي.
- تشجيع المنتديات "الاجتماعية" والمدونات التي تحافظ على نفس المسافة من طرفي الصراع.
- استمرار الحوار بين الاعلامي والسياسي وتحديد الخطوط الفاصله بينهما.

الهوامش

[1] Internet World Stats :usage and Population Statistics, www.internetworldstats.com

[2] International Telecommunication Union, state source/book/website, etc.?

[3] http://www.felesteen.ps/details

٤ المصدر السابق نفسه.

[5] http://www.maannews.net/arb/ViewContent.aspx?PAGE=AboutUsl

[6] http://www.maannews.net/arb/ViewContent.aspx?PAGE=AboutUs

[7] http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=292885

[8] http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=292867

[9] http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=292824

[10] http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=292840

[11] http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=292840

[12] http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=233396

13 http://www.fateh.org/forums/showthread.php?p=1100496

[14] http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=292313

[15] http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=292807

[16] http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=291105

[17] http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=291105

القسم الرابع

دروس وعبر وتوصيات للمستقبل

الإعلام الفلسطيني والإنقسام السياسي: دروس مستقبلية

نشأت الأقطش

تهدف هذه الورقة إلى معرفة دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز أو محاربة الانقسام السياسي في فلسطين، وقد تم فيها استخدام النهج التاريخي الكيفي بهدف دراسة الممارسات الصحافية خلال الفترة التي سبقت الانقسام السياسي (حزيران/يونيو ٢٠٠٧) وبعده، كما سعت الورقة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية: هل مارست الصحافة الفلسطينية دورها كصاحبة جلالة تراقب السلطات الأخرى لتحمي المصالح المجتمعية؟ هل كان الإعلام مستقلاً في تغطيته الإحداث السياسية؟ وما هي العبر المستقبلية التي يمكن الاستفادة منها؟

برأينا، لقد بدأ الانقسام في أعقاب الانتخابات التشريعية التي أجريت بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٥. وقد ظهر الدور الهزيل للإعلام الفلسطيني خلال تلك الانتخابات، حيث تركزت التغطية الصحافية على أخبار قائمة "فتح" و"حماس"، وأهملت الكتل الصغيرة، لدرجة أن المواطن لا يتذكر أسماء تلك الكتل.

لقد شكلت نتائج الانتخابات[1] **"زلزالاً سياسياً"**، بحسب وصف وكالة "معاً" (٢٠٠٦/١/٢٦)، هزت الأوساط السياسية كما هزت ثقة الناس بالإعلام الوطني. وأهم أشكال الفشل في نقص المتابعة المهنية تمثل في **تمترس الوسائل الإعلامية الوطنية خلف الأيديولوجية**،

وصارت أبواق تبرر المواقف الحزبية، وبخاصة خلال فترة الجدل الوطني في تشكيل الحكومة العاشرة.

ولعل أبرز أشكال الفشل في الإعلام الفلسطيني: **عجز الإعلام في تقديم نقد** (Critical Thinking) للممارسات؛ سواء التي تمارسها السلطة أو المعارضة. ولم تمارس الصحافة النقد في التغطية، فلم تنتقد حركة "فتح" التي استغلت إمكانيات السلطة الوطنية ومقدراتها لصالح الحملة، ولم تنتقد "حماس" التي استغلت المؤسسة الدينية والدين بشكل مخالف للقانون. فقد كان النص الرئيسي في إعلانات حركة "حماس" المطبوعة وبحجم صفحة كاملة يكرر حديثاً نبوياً نصه: **"قال رسول الله (صلى الله علية وسلم): "من استعمل رجلاً على عصابة وفيهم من هو أرضى لله منه، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين"**.

في مسح شامل لمضمون الصحف الفلسطينية اليومية أجري خلال انتخابات المجلس التشريعي (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، تبين أنة لا يوجد أي دور للصحافة الفلسطينية في توعية المواطن في قضية الانتخابات، وأن دورها في تغطية الانتخابات يتركز في الغالب على نشر البيانات الصحافية كما هي.[٢]

كما بين المسح أن الصحافة لم تمارس دورها في النقد، فهي لم تقدم الانتقادات لأي كتلة انتخابية، خوفاً من خسارة إعلاناتها. فقد شكلت نسبة الرسائل السلبية[٣] التي تنتقد كتلة "حماس" (كما يوضح الجدول رقم ١) ٨٪ في صحيفة **الحياة الجديدة**، وشكلت الرسائل السلبية في صحيفة **القدس** ٦ ٪، وفي صحيفة **الأيام** ٥٪.

وأما الرسائل المنتقدة لكتلة "فتح" الانتخابية، فقد كانت على النحو التالي: ٢,٨٪ في جريدة **الحياة**، ٤٪ في جريدة **القدس**، ٣٪ في جريدة **الأيام**. بعد فحص هذه الرسائل السلبية، تبين أن الانتقاد مجرد نقل عن آخرين، وليس رأي للصحيفة في كثير من الأحيان.

العجيب أن الرسائل الإيجابية[٤] قد تساوت عند الصحف الثلاث عند حركتي "حماس" و"فتح". وكأن الصحف اليومية كانت تزن بميزان دقيق حجم البيانات المنشورة عن الكتلتين.

جدول رقم ١: الرسائل السلبية الناقدة في الصحافة الفلسطينية										
	رسائل إيجابية				رسائل سلبية			رسائل محايدة		
	القدس	الحياة	الأيام		القدس	الحياة	الأيام	القدس	الحياة	الأيام
"حماس"	٪٧٥	٪٧٥	٪٧٣		٪٦	٪٨	٪٥	٪١٩	٪١٧	٪٢٢
"فتح"	٪٧٥	٪٨٠,١	٪٧٥		٪٤	٪٢,٨	٪٣	٪٢١	٪١٧,٠	٪٢٢

لعل هذه المقدمة توضح مشكلة الإعلام الوطني، وتؤسس لفهم دوره في الانقسام السياسي، حيث من الواضح أن إعلامنا **يحرص على عدم انتقاد الأحزاب السياسية أكثر من حرصه على تقديم المعلومات** للمواطن، وهو إعلام يعبر عن رغبة الأحزاب السياسية، وليس عن حاجات الناس وهمومهم. وخلال هذه الفترة كانت حركة "فتح" تملك القوة الإعلامية وتسيطر على وسائل الإعلام في الضفة وقطاع غزة، ولم تكن حركة "حماس" تملك أي وسائل خاصة بها، لذا كانت تعتمد على الأحداث التي تتطلب رداً من "حماس" لتقدم موقفها من القضايا والأحداث.

الموقف السلبي للصحافيين الفلسطينيين

خلال السنوات الأربع الماضية، تدخل **الإعلام الفلسطيني** بشكل مباشر في حالة الانقسام، وسخر نفسه لصالح الأفكار السياسية. ولم يترفع عن إقحام نفسه في الخلافات السياسية، بل لم تعد الحقيقة القبلة التي ينشدها الصحافي، ولكن رأي القيادة السياسية وموقفها هي غايته. إن جميع الإعلاميين الذين ينتمون إلى إعلام حزبي، قد باعوا أنفسهم لأجندات سياسية . ولم تعد حريةٍ الرأي قيمة صحافية يدافع عنها الصحافي حتى الموت، ولم تعد مطلباً بقدر ما هي وسيلة لاتهام الآخرين بعدم احترامهم للرأي.

بعد سيطرة حركة "حماس" على القطاع بالقوة العسكرية، أقفلت فضائية فلسطين في غزة، وأغلقت مكاتب فضائية الأقصى في الضفة. كما منعت صحف الضفة الغربية من التوزيع في القطاع، بعد أن مُنعت صحيفة **فلسطين** من العمل في الضفة. الإجراءات القمعية التعسفية من قبل الحزبين الكبيرين ليست هي ما يثير الحنق والغضب، ولكن صمت الصحافيين في شقي الوطن على تلك الممارسات هي المأساة الكبرى، والأهم من صمتهم تبريرهم لما قام به حزبهم.

كان ذلك إعلاناً رسمياً بموت الضمير الصحافي، وقتلاً علنياً لحرية الرأي قامت به الأحزاب وصدّق علية الصحافي نفسه. لم نسمع احتجاج الصحافيين الحمساويين في غزة على ممارسات القمع الرسمية، ولم نسمع احتجاج الصحافيين الفتحاويين ضد ممارسة حزبهم في الضفة. وكأنهم بصمتهم شرّعوا حق السلطة بقمعهم، ومصادرة رأيهم، بل صاروا هم أداة تبرر إجرام السلطة بحق حرية الرأي، وتدافع عن الانقسام وكأنه إنجاز وطني قام به الحزب الذي ينتمي إليه.

خلال تلك الإحداث الجسام لم نسمع عن دور قامت به نقابة الصحافيين في شقي الوطن، وهذا هو تصديق نهائي على حق السياسي في قمع حرية الرأي. غياب الجسم النقابي الصحافي عزز الأزمة، وعزز موقف الأحزاب في الانقسام.

تخيل ماذا كان سيحدث لو اعتصم مئة صحافي (حمساوي) في مقر فضائية فلسطين وأضربوا عن الطعام، ووقع عشرة منهم ضحايا (شهداء الحرية). وتخيل ماذا كان سيحدث لو اعتصم مئة صحافي (فتحاوي) في مكاتب فضائية الأقصى في مدينة رام الله، وأضربوا عن الطعام ووقع منهم عشرة ضحايا شهداء الحرية. هل كان سيجرؤ بعدها أحد على قمع حرية الرأي؟ وهل كانت الأحزاب السياسية قد استمرت في انفصالها؟ والأسوأ من كل ما ذكر تبرير الإعلام الحزبي لموقفه؟!

الرقابة الذاتية لدى الصحافيين

تجلت الرقابة الذاتية التي طورها الصحافي خلال عملة، فصار يعلم بالخبرة المصطلحات التي تغضب القيادة السياسية ويتجاوزها، لم يعد الصحافي يكتب ليدافع عن مصلحة الشعب، بل يكتب ليحمي نفسه من السلطات السياسية، والاجتماعية، والعشائرية.

في دراسة بعنوان "الرقابة الذاتية عند الصحافيين الفلسطينيين"[٥] أجريت على عينة من الصحافيين العاملين في الأراضي الفلسطينية، كانت أهم النتائج على النحو التالي:

حوالي نصف الصحافيين (٤٦,٨٪) يشعر بوجود رقابة على الصحافيين في السلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من أن الرقابة المباشرة غير موجودة. إلا أن إحساس هذه النسبة الكبيرة يدل على وجود رعب وخوف بسبب الاستهداف المتواصل للصحافيين شكل رقابة ذاتية. غالبية الصحافيين أو (٦٤,٥٥٪) منهم قالوا إنهم قد تعرضوا لاعتداء خلال فترة الفلتان الأمني. مع ذلك، لم يعترف أي من الصحافيين بأن الاستهداف يؤثر على أدائه المهني. وتوصلت الدراسة إلى أن الرقابة الذاتية عند الصحافيين الفلسطينيين عالية جداً، وأن الصحافيين يكتبون لإرضاء السلطات، ولتحاشي غضب المجتمع.

دروس وعبر

لقد ساهمت سلبية الإعلام الفلسطيني في تعزيز الانقسام، بل هي نفسها كانت أبواقاً تنشر وتدافع عن مواقف الأحزاب السياسية المتصارعة. فصارت وسائل الإعلام لا تجمع على شيء، فهي منقسمة على بعضها، وتهاجم بعضها أكثر مما تهاجم المحتل. وقد بلغت الأمور مبلغاً عظيماً عندما نشرت فضائية الأقصى رسوم فرفور قبيل السيطرة العسكرية لحركة "حماس" على قطاع غزة، التي يظهر فيها مجموعة من الفئران تزعج أسداً، فيغضب الأسد ويزيح نجمة إسرائيل جانباً،

كناية على أنه سوف يترك موضوع إسرائيل جانباً ليتفرغ للآخرين (الفئران المزعجة). بهذا المعنى، صار للصراع الداخلي أولوية على الصراع مع المحتل. وفي هذا تبرير للانقسام. كما أن إعلام "فتح" في الضفة الغربية قد ركز هجومه على حركة "حماس" أكثر من تركيزه على الاستيطان أو الاحتلال.

إن الدافع الحقيقي وراء هذا التدهور هو **التبعية الاقتصادية**، فالإعلام يتبع الاقتصاد، وصاحب المال الذي ينفق على الإعلام يتحكم بمضمونه، وبما أن الإعلام الفلسطيني، بشكل عام، إعلام تابع اقتصادياً، فبالتالي كان من الطبيعي أن يتبنى المواقف السياسية لمموليه ويدافع عنهم. لذا، لا بد أن يهتم القائمون على الإعلام إلى أهمية الاستقلالية الاقتصادية. فلا إعلام حراً دون استقلالية اقتصادية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الإعلان.

التبعية السياسية نتيجة حتمية لعدم الاستقلالية السياسية، فالإعلام والسياسة ندان، كلاهما يحب الآخر ويخشى من سطوته، وفي ظل الدكتاتوريات الإعلام هو الضحية: إما أن يقبل التبعية فيعيش في ظل السياسيين، وإما أن يثور وينتصر للشعوب وللحقيقة، فيعاني من الفقر والسجن والإقصاء. ويبدو في المعادلة الفلسطينية أن الإعلام قد قبل الخنوع والاستسلام. فقد تنازل الإعلاميون في أحلك الفترات (فترة الانقسام) عن رسالتهم، فكانوا جنوداً تابعين، لا سادة وأصحاب جلالة.

لقد اختار الإعلام خلال فترة الانقسام الانحياز التام لموقف سياسي. إن دور الإعلام في صياغة الحريات والدفاع عن حقوق المواطن يجب أن يكون أولوية ورسالة لا تنازل عنها، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تجرد الصحافي من تحزبه ومصالحه. بهذا يعرف العبد من صاحب الجلالة.

ضرورة تضافر الجهود لمعالجة الانقسام: لعل تبرير الإعلام للمواقف السياسية قد مكن القادة من الدفاع عن مواقفهم، الأمر الذي أدى إلى تعميق المشكلة. وقد كان المطلوب من وسائل الإعلام لعب دور مختلف يتمثل في فضح ممارسات السلطات ضد المدنيين وعدم تبرير التجاوزات.

تطوير التشريعات الإعلامية، والرقابة على الإعلام ووقف التجاوزات التي تمنع الإعلام من القيام بواجباته. والدور المهم هنا يجب أن يكون لنقابة الصحافيين في دفاعها عن الصحافي وحمايته من السلطة السياسية المستبدة.

تطوير مصطلحات إعلامية خاصة بالإعلام الفلسطيني، فلا يجوز استخدام مصطلحات السياسيين، بل المطلوب استخدام مفردات وصفية للأحداث تختلف عن وصف السياسيين، فالانقسام هو انقسام، ليس حسماً عسكرياً كما تسميه "حماس"، ولا انقلاباً عسكرياً كما تسمية "فتح". متى تبنى الإعلام موقفاً سياسياً وصار يستخدم لفظة القادة، فهو قد قرر التنازل عن استقلاليته، ودعم موقف ضد آخر، الأمر الذي عزز من الانقسام. لقد كان دور الإعلام في هذه الأزمة سلبياً وملحقاً بالقرار السياسي، بل لقد تجاوز الإعلام آداب المهنة. لقد لعبت وسائل الإعلام دوراً في تأجيج الأزمة، ولم تمارس أي دور يؤدي إلى تهيئة الأجواء لكي يتم الحوار في أجواء تصالحية وإشاعة أجواء الرضا.

لقد أثبتت تجربة أداء الإعلام خلال أزمة الانقسام أن خصائص الإعلام الديمقراطي لا تنطبق على الإعلام الفلسطيني، فهو إعلام غير مستقل، وغير صادق، ومتحيز وانتقائي بشكل أخرجه من المهنية والشفافية.

والمفارقة أن درجة الاستماع للفضائيتين (فلسطين، وتلفزيون الأقصى) قد ارتفعت بعد الانقسام، وكأن الموطن وجد لغة جديدة أثارت اهتمامه. ولعل اهتمام الإعلام الفلسطيني بالقضايا المحلية يزيد من درجة المتابعة. وفي المقابل، تراجع دور الجزيرة[٦] من ٧٦٪ في الأعوام ٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠٠٧ إلى ٤٣٪ في العام ٢٠٠٩؛ أي أن اعتماد المواطن على الإعلام العربي يقل بعد أن وجد في الإعلام الفلسطيني لغة جديدة، وإن كانت مجتزئة، فقد أظهرت دراسة مسحية جديدة أجراها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في رام الله[٧] أن تلفزيون فلسطين هو الأكثر مشاهدة بين التلفزيونات المحلية في الضفة وغزة تلته التلفزيونات

المحلية (٢٥٪)، ثم تلفزيون الأقصى (٢٠٪). والعبرة هنا أن المواطن قد وجد إعلامه يتحدث عن قضايا كانت محرّمة، لذلك كانت المتابعة على الرغم من أن الإعلام كان يغطي القضايا حسب اللون السياسي. ربما كانت المتابعة سوف تتضاعف لو أن الإعلام الفلسطيني كان محايداً ومهنياً في تغطيته.

الهوامش

[١] حصلت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على ٧٤ مقعداً من أصل ١٣٢، مقابل ٤٥ مقعداً لحركة "فتح".

[٢] ضمن مراقبة إدارة حملة "حماس" لوسائل الإعلام خلال الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥-٢٠٠٦، شارك فيها الباحث.

[٣] الرسائل السلبية: تقدم معلومات تنتقد تصرفاً معيناً أو تنتقد فكرة معينة، يمكن أن تكون على لسان مواطن، أو رأي قائد معارض.

[٤] الرسائل الإيجابية: التي تقدم معلومات لصالح الكتلة، مثل لقاء جماهيري، تصريح لقائد، تفسير تقدمه الكتلة الانتخابية لسياسية أو موقف.

[٥] نشأت الأقطش. "ظاهرة استهداف الصحافيين ودورها في تعزيز الرقابة الذاتية عند الصحافيين الفلسطينيين"، **مجلة الدراسات**، الجامعة الأردنية، المجلد ٣٨، (١) شباط ٢٠١١.

[6] AWRAD: Arab World for Research and Development, "Palestine youth: Political, Information and Media Result of an Opinion Poll", June 11, 2008, retrieved in October 12, 2009, from: http://www.awrad.org/pdfs/Poll_7_youth_final_report_English.pdf

[٧] مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، (استرجع بتاريخ: ٢١/٨/٢٠١٠)، من: http://www.palintefada.com/arabic/news/details/0/23448.html

تعامل الإعلام الفلسطيني مع الانقسام
دروس وعبر وآليات للمستقبل

هاني المصري

قبل أن أدخل في موضوع الورقة، أود أن أقف قليلاً أمام الانقسام الفلسطيني لتوضيح طبيعته وخصائصه من وجهة نظري، لأن ذلك ضروري لتقييم أداء الإعلام الفلسطيني.

أزعم أن الانطلاق من وجهة نظر غير سليمة لتشخيص الانقسام وجذوره وأسبابه وآفاقه، أو الانحياز لفريق من فريقي الانقسام، لا يساعد في التعرف على تعامل الإعلام الفلسطيني مع الانقسام، ولا على التوصل إلى دروس وعبر وآليات للمستقبل.

فالانقسام الفلسطيني كان نتيجةً، وأدى بعد حدوثه بصورة أكبر إلى وجود تصورين مختلفين تماماً حول أسبابه وتقييمه.

الأول، ينطلق أصحابه من أن حركة "حماس" انقلبت على الشرعية الفلسطينية، وحسمت الأوضاع عسكرياً لصالحها في قطاع غزة، لأنها غلبت مصلحتها الخاصة وسيطرتها الانفرادية على المصلحة العامة، وعلى الالتزام بقواعد العمل السياسي والوطني المشتركة.

ويُرجع أصحاب هذا التصور تصرف "حماس" على هذا النحو إلى أسباب عدة، أبرزها ما يتعلق بكونها حركةً سياسيةً تعاني من تغليب بعدها

الإسلامي العالمي، بوصفها امتداداً لحركة الإخوان المسلمين الدولية في فلسطين، على كونها جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية. كما أن "حماس" محكومة بتحالفاتها العربية والدولية، وبخاصة مع إيران وسوريا، وحاجتها الماسة لهذا التحالف نظراً للدعم السياسي والمادي الهائل الممنوح لها من حلفائها، وبخاصة من إيران وحركة الإخوان المسلمين، في فك الحصار والمقاطعة العربية والدولية التي عانت منها "حماس" بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي فازت فيها بأغلبية واضحة، حيث تمكنت من تشكيل الحكومة العاشرة بمفردها، ورئاسة حكومة الوحدة الوطنية الحادية عشرة، الأمر الذي أدى إلى انشغال "حماس" بمصالحها الخاصة وتحالفاتها التي ناسبها وقوع الانقسام، كونه يزيد من قدرة هذه التحالفات على استخدام الورقة الفلسطينية المهمة جداً في سياق خدمة مصالحها وإستراتيجياتها في المنطقة.

كما أن "حماس" التي تحكم بطابعها الديني والعقائدي، وتعاني نقصاً في الخبرة السياسية، اعتمدت برنامجاً وخطاباً سياسياً غامضاً ومتناقضاً مكّن إسرائيل من فرض شروطها الثلاثة، لتصبح شروطاً دولية اعتمدتها اللجنة الرباعية الدولية. فاحترام الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية الذي ورد في برنامج حكومة الوحدة الوطنية، لا يعني الالتزام بها من قبل "حماس"، وتعاملت مع الشرعية الدولية بشكل انتقائي، ما سهل المساعي الإسرائيلية لجعل شروط إسرائيل شروطاً دولية.

أما التصور الثاني، فيقوم على أن "حماس" وبعد فوزها في الانتخابات التشريعية، أصبحت تمثل الشرعية الفلسطينية، وأن هناك فريقاً فلسطينياً بدعم إسرائيلي وعربي ودولي لم يرقَ له هذا الوضع، فساهم في فرض الحصار والمقاطعة، ودفع الأمور لإسقاط "حماس" ومنعها من الحكم، وعمل باتجاه الانقلاب على الشرعية التي تمثلها "حماس"، الأمر الذي دفعها للدفاع عن نفسها وشرعيتها وحسم الأمور عسكرياً لصالحها في قطاع غزة.

ويعزو أصحاب هذا التصور أسباب انقلاب العالم على "حماس" وشرعيتها إلى الدفاع عن عملية السلام، والحفاظ على الاتفاقيات التي توصلت إليها

المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية السابعة على الرغم من تنكرها للحقوق الفلسطينية، وأن صعود "حماس" أوجد عائقاً كبيراً أمام استئناف المفاوضات وفرص التوصل إلى اتفاق فلسطيني– إسرائيلي نهائي.

إنّ الخلاف الكبير بين هذين التصورين أوجد حالة من الاستقطاب الحاد التي مرت بمراحل عدة من الخلاف، إلى المناوشات العسكرية، وصولاً إلى الانقلاب والحسم العسكري، ونشوء سلطتين متنازعتين: واحدةٌ في الضفة الغربية، وأخرى في قطاع غزة، وكل واحدة منهما تدّعي الشرعية وتدافع عن نفسها ضد السلطة الأخرى، حتى لو أدى ذلك إلى نوع من التحالف الضمني المباشر مع إسرائيل، المفترض أنها القوة المحتلةً المعادية للفلسطينيين جميعاً، بمن فيهم السلطتان وحركتا "فتح" و"حماس" اللتان تقودانهما.

إن ما سبق يجعل الأسئلة حول الوطنية والشرعية لكل سلطة تبدو غير محسومة وغير واضحة، ولا نقاش فيها مثلما تدعي كل سلطة.

فالسلطة في الضفة الغربية يحكمها رئيسٌ منتخبٌ ديمقراطياً من الشعب في انتخاباتٍ حرةٍ ومباشرةٍ جرت في كانون الثاني من العام ٢٠٠٥، وهو في الوقت نفسه رئيس دولة فلسطين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشرعية الفلسطينية المعترف بها عربياً ودولياً، وهي التي أسست السلطة بقرارٍ من المجلس المركزي للمنظمة بعد توقيع اتفاق أوسلو، حيث منحت المنظمة السلطة بمصدرٍ مهم من مصادر شرعيتها، وهو المصدر الفلسطيني.

إلا أن هناك عوامل أخرى تمس بشرعية السلطة في الضفة الغربية، منها أن التفويض الشعبي الممنوح للرئيس بوصفه رئيساً للسلطة الوطنية انتهى منذ أكثر من عام، ولا يعوض عن هذا التفويض أية قراراتٍ صادرةٍ عن المنظمة باستمرار الرئيس في مهامه، خشيةً من نشوء فراغٍ دستوريٍّ على أهميتها ووجاهتها. إن انتهاء ولاية الرئيس ينتقص من شرعيته ولا يلغيها تماماً، كما أن الرئيس الذي اعترف بنتائج الانتخابات التشريعية وكلف إسماعيل هنيّة القيادي في "حماس" بتشكيل الحكومة العاشرة، دون أن

يفرض على الحكومة التزامات م. ت. ف والسلطة تجاه العملية السلمية، وهذا يحسب للرئيس كونه مثل تداولاً سلمياً نادراً للحكم، قلما يحدث في الدول العربية والدول النامية التي تعرف باسم دول العالم الثالث.

إلا أن تشكيل الحكومة بقيادة "حماس"، وحصولها على الثقة من المجلس التشريعي، لم يؤديا إلى تمكينها من الحكم، حيث رفضت أجهزة السلطة ووزارتها، وبخاصة كبار الموظفين الذين ينتمون بغالبيتهم إلى "فتح" والأجهزة الأمنية، الامتثال لحكمها وتنفيذ أوامرها، بل مارست الأجهزة أشكالاً من الرفض المباشر وغير المباشر ظهر من خلال الإضرابات وعدم تنفيذ الأوامر هذا من جهة.

أما من جهة أخرى، فقد أدى الحسم العسكري إلى إقالة الرئيس لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، وتشكيل حكومة برئاسة سلام فياض، حيث لم تحصل هذه الحكومة على ثقة المجلس التشريعي على الرغم من مضي أكثر من ثلاثة سنواتٍ على تشكيلها، وهذا ينتقص بشدةٍ من شرعيتها.

في الاتجاه المقابل، فإن حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، التي أقالها الرئيس بعد الحسم العسكري، هي الأخرى غير شرعية، لأنها مقالة، حيث خرج معظم وزرائها استجابةً لقرار الرئيس، وبخاصة بعد تعطل المجلس التشريعي، وبالتالي فإن كل التغييرات من إضافة وزراء جدد إليها، وتغيير وزراء أو استبدال آخرين، إضافة إلى المراسيم والقوانين التي أصدرتها بمصادقةِ كتلة التغيير والإصلاح تعتبر كلها غير شرعية.

أردت من خلال هذه المقدمة أن أوضح بجلاء أنه يمكن تقديم إجاباتٍ متنوعةٍ ومتناقضةٍ كلياً عند السؤال عن الشرعية الفلسطينية.

وبناء على هذا السياق؛ فإنّ انطلاق وسائل الإعلام بصورةٍ عامة، أو تلك الوسائل التي تنتمي لأحد الفريقين، من أن الشرعية واضحةٌ ومحسومةٌ لصالح الفريق الذي تنتمي إليه مسألة عليها مليون علامة سؤال.

إنّ انقلاب "حماس" ليس انقلاباً عادياً ولا يمر في ظروف عاديةٍ، فلو كان الأمر كذلك، لما كان هناك دعوة إلى الحوار الوطني من أجل حل

مشكلة الانقلاب، وإنما العمل من أجل الإطاحة به عسكرياً أو عبر انتفاضة شعبية أو أمنية. من هنا، فإن اللجوء إلى الحوار ومحاولة التوصل إلى اتفاق وطني ينهي الانقسام ويستعيد الوحدة الوطنية ويعيد وحدة المؤسسات، هو اعترافٌ ضمني بأنّ ما حدث ليس انقلاباً عادياً، وبخاصة أن فلسطين تمر في حالة خاصة، فهي تحت الاحتلال، والقوة التي انقلبت على الشرعية تمثل الشرعية في الوقت نفسه، وتعرضت لمؤامرة دولية وإسرائيلية، تمثلت في الحصار والمقاطعة واعتقال عشرات النواب والوزراء، بما شكل نوعاً من التداخل بين العوامل والأطراف المحلية والعربية والإقليمية والدولية والإسرائيلية.

كما تعرضت الحركة إلى خطوات تمردية جعلتها تعتقد أن انقلاباً يتم إعداده للإطاحة بها، فقامت باتخاذ خطوة استباقية بحيث تغذت بخصومها قبل أن يتعشوا بها.

واقع وسائل الإعلام الفلسطينية

تنقسم وسائل الإعلام الفلسطينية إلى أقسام عدة:

- وسائل إعلام عامة: ممولة من الموازنة العامة، ولكنها خاضعةٌ لهيمنة فصيل واحد وفريق واحد هو حركة "فتح"، وهي هيئة الإذاعة والتلفزيون، ووكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، وإلى حد ما جريدة "الحياة الجديدة"، التي تقوم السلطة بتمويلها في البداية جزئياً، ومنذ سنوات كلياً.

- وسائل إعلام حزبية: تنتمي في غالبيتها إلى حركة "حماس"، وهي خاضعة كلياً لمن تنتمي إليه.

- وسائل إعلام مستقلة: تخضع لتأثيرات مختلفة من أحد الفريقين أو كليهما، وقليلة هي فعلاً وسائل الإعلام المستقلة التي يتلقى معظمها الدعم المباشر وغير المباشر من السلطة أو من حركة "حماس"، وهي فعلياً غير مستقلة؛ لأن مجالس إدارتها الصحافية والإعلامية تنتمي للفصيلين الكبيرين وبخاصة حركة "فتح".

فرؤساء التحرير وهيئات التحرير، إن وجدت، في جميع وسائل الإعلام (الأيام، والحياة الجديدة، والقدس، وفضائية الأقصى، وجريدتا فلسطين والرسالة، و"وفا"، وهيئة الإذاعة والتلفزيون)، والكثير من وسائل الإعلام الإلكترونية، تنتمي لـ"فتح" أو "حماس"، يحتل الكثير منهم مناصب في السلطة، أو يتلقون مساعدات من السلطة هنا أو هناك، وبهذا الشكل أو ذاك.

إن إعلانات السلطة التي تمثل مورداً رئيسياً لوسائل الإعلام لا تخضع لأية قوانين، بل تُمنح لوسيلة الإعلام المرضي عنها، والمنسجمة مع خط السلطة وسياساتها وأهدافها.

لتوضيح حجم تأثير الفصيلين الرئيسين وبرامجهما ومصالحهما وأجندتهما الخاصة على وسائل الإعلام، لا بد من الإشارة إلى أن هيئة الإذاعة والتلفزيون كانت خاضعة حتى إجراء الانتخابات إلى الحكومة، ووزير الإعلام تحديداً، الذي كان غالباً عضواً في اللجنة المركزية لحركة "فتح". فبعد فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية، صدر مرسومٌ رئاسيٌ بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٢ يعيد مرجعية هيئة الإذاعة والتلفزيون إلى الوضع الذي كان قائماً قبل ذلك التاريخ؛ أي تعود مرجعيتها إلى "أبو مازن" بوصفه رئيساً للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، بعد أن ألحقت بالحكومة قبل تسعة أشهر فقط. كما صدر مرسوم مشابه لنقل مرجعية وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"[١].

إن إعادة مرجعية وسائل الإعلام العامة من الحكومة إلى الرئيس بعد فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية، يدل على أن هناك نظرة استخدامية ضيقة لوسائل الإعلام العامة، تجعلها في خدمة فصيل واحد وسياسة معينة، وليس إعلاماً يخدم الوطن والدولة والشعب بمختلف أطيافه وألوانه، بصرف النظر عن هذا الفصيل أو ذاك، أو هذه الحكومة أو تلك.

البيئة القانونية التي يعمل في ظلها الإعلام الفلسطيني

قبل أن أتطرق إلى أداء وسائل الإعلام، لا بد من التوقف أيضاً أمام البيئة القانونية التي تحكم عمل الصحافيين ووسائل الإعلام الفلسطينية، فلا يخفى على أحد أن فلسطين لم تشهد قيام دولة فلسطينية، بل انتقلت من العهد العثمانيً إلى الانتداب البريطاني، إلى قيًام إسرائيل على جزءٍ من أرض فلسطين التاريخية يمثل ٧٨٪ من مساحتها وإلحاق الضفة بالأردن، وفرض الوصاية المصرية على قطاع غزة إلى أن احتُلت الضفة والقطاع في حرب حزيران العام ١٩٦٧. وبالتالي، لم يكن هناك قوانين فلسطينية تحكم وتنظم الحريات أو عمل الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة، بل كانت هناك قوانين الانتداب البريطاني التي خضعت لأحكام حالة الطوارئ، التي استندت إليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وطورتها بالأوامر العسكرية الاحتلالية، بحيث أصبح من حق الرقيب العسكري الإسرائيلي أن يطال كل شيء، من أخبارٍ ومقالاتٍ وصور وتحقيقات وأفلام وكتب وبرامج وكاريكاتير وفنونٍ وثقافة، حيث بإمكان الرقيب العسكري أن يمنع ويصادر كل ما تعتبره إسرائيل مضراً بمصالحها أو مهدداً لأمنها، أو كل ما من شأنه أن يعزز قيم وعوامل الانتماء والوجود والوحدة والصمود بين الفلسطينيين، ومع ذلك كله نشأت الصحافة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، واستطاعت أن تعبر عن الهموم والقضايا الفلسطينية بوسائل الإعلام الشرعية والعلنية، أو بوسائل إعلام مقاومة عبرت عن نفسها بالمناشير والمجلات الممنوعة والمعارض المختلفة التي كانت تنظم في مختلف المواقع والمحافل، وعنوانها الأساسي مقاومة الاحتلال.

أصبحت السياسة في هذه الفترة تطغى وتتحكم بكل شيء، وحتى إذا كتب الصحافي أو تطرقت وسائل الإعلام الفلسطينية إلى موضوع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، كان يتم تناوله من منظور سياسي، ولا يأخذ ما يستحقه من اهتمام من جوانب أخرى.

هذا الطغيان للسياسة يفسر لنا أسباب استقطاب وسائل الإعلام الفلسطينية بعد الانقسام السياسي والجغرافي إلى هذا الحد، فالصحافي الفلسطيني مسيَّس جداً، ومعظم الصحافيين منتمون إلى هذا الفريق أو ذاك، ولذلك يندر وجود الصحافيين المحايدين.

بالإضافة إلى ما سبق، علينا أن نرى أن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم من كل ما انطوى عليه من أهمية، مثَّل ثمرة من ثمرات اتفاق أوسلو التي بذرت البذور الأولى للانقسام الفلسطيني الذي حدث لاحقاً.

لذلك، عند الحديث عن البيئة القانونية وعن القوانين بصورة عامة، علينا أن لا ننسى أن الاحتلال على الرغم من أنه لم يعد يراقب وسائل الإعلام مباشرة، ونقل بعض الصلاحيات التي كانت لديه للسلطة، بقي هو صاحب اليد العليا، والسيادة القانونية، وإن تمت التغطية على هذه الحقيقة بعض الوقت، وبخاصة منذ قيام السلطة العام ١٩٩٤ وحتى العام ٢٠٠٠، وبعدها منذ زيارة شارون الاستفزازية للحرم الشريف وما أدت إليه من اندلاع الانتفاضة الثانية التي انتهت سريعاً.

لقد مكن إعادة احتلال الضفة، بعد الانتفاضة التي انطلقت العام ٢٠٠٠، سلطات الاحتلال من استعادة بعض الصلاحيات التي كانت قد تنازلت عنها للسلطة سابقاً كلياً أو جزئياً، مثل التحكم بحرية استيراد الصحف، والكتب، والأفلام، والبسكات، فقد أدت سيطرة قوات الاحتلال على المعابر في الضفة إلى عودة القرار بهذا الشأن للاحتلال، وشهدت السنوات الذهبية للسلطة حرية كبيرة في مجال ترخيص وإصدار الصحف والمطبوعات المختلفة ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية، واستيراد الصحف والمطبوعات والمواد الإعلامية المختلفة، لكن بالنسبة لعمل المرئي والمسموع، فقد استمرت سلطات الاحتلال بالتحكم بالحصة الفلسطينية من الطيف التذبذبي، ولم تمنحها للسلطة على الرغم من إعلامها بنيتها فعل ذلك منذ سنوات طويلة.

من الجدير بالذكر أن الوضع في قطاع غزة مختلف عن الوضع في الضفة الغربية، فالقطاع كان خاضعاً قبل حرب حزيران ١٩٦٧ للإدارة

المصرية، ثم للاحتلال الإسرائيلي، وأصبح القطاع بعد فك الارتباط العام ٢٠٠٥ حراً في الداخل ومحاصراً حصاراً شاملاً برياً وجوياً وبحرياً، وبخاصة منذ إعادة الانتشار الإسرائيلي في القطاع وحتى الآن.

ويمكن القول إن السلطة أعطت أهمية خاصة لمسألة الإعلام من خلال إصدار قانون للمطبوعات والنشر العام ١٩٩٥، قبل انتخابات المجلس التشريعي الأول المنعقد العام ١٩٩٦، وكان ذلك القانون بمرسوم رئاسي، ويعد ذلك من أوائل القوانين التي أصدرتها السلطة، ولم يقم المجلس التشريعي الأول بعد انتخابه بإعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر بإقراره أو رفضه أو تعديله، إلى أن صدر القانون الأساسي الذي يعتبر متقدماً جداً عن قانون المطبوعات والنشر، لأنه تجاوز بشكل نوعي المواد المتضمنة في قانون العام ١٩٩٥، والمصاغة بصورة عامة، حيث يتيح ذلك تقييد وسائل الإعلام؛ سواء من حيث الترخيص أو العمل على مختلف المستويات.

لقد جاء في المادة التاسعة عشرة من القانون الأساسي أنه "لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون".

وجاء في المادة السابعة والعشرين:

"١. تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله القانون الأساسي، وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون.

٢. حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً للقانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة.

٣. تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي".

وعلى الرغم من أن القانون الأساسي هو أبو القوانين جميعاً، وهو يجُبّ ما قبله، وعلى الرغم من أنه لا يعالج الإعلام المرئي والمسموع والإنترنت، فإن قانون المطبوعات والنشر بعجره وبجره وبكل ثغراته بقي هو نظرياً على الأقل يحكم عمل وسائل الإعلام، وبالتالي ترك مصير وسائل الإعلام يتوقف على نوع المسؤول عن المطبوعات والنشر، ومدى إيمان الفرد والحكومة في كل فترة بحرية عمل وسائل الإعلام.

إن قانون المطبوعات والنشر يتسع لتفسيرات وممارسات متناقضة جداً تسمح بحرية عمل وسائل الإعلام كما تسمح بتقيدها.

إن الحقيقة تقتضي القول إنه حتى في العصر الذهبي للسلطة من العام ١٩٩٤ حتى العام ٢٠٠٠، لم تكن ممارسات السلطة إزاء وسائل الإعلام تستند غالباً إلى القانون، بل ارتكبت السلطة الكثير من الانتهاكات والتجاوزات لقانون المطبوعات والنشر دون أن تكلف نفسها بنسبة ما تقوم به إلى هذا القانون وغيره من القوانين.

لقد ازدادت الأمور تفاقماً في مرحلة الانقسام، وتعرضت وسائل الإعلام في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى انتهاكات منهجية شملت منع توزيع صحف، واعتقال صحافيين، ومنع وسائل الإعلام من العمل، بدون أن تستند حتى شكلياً وغالباً إلى مسوغات قانونية.

وبناء على ما سبق، وفي ظل وصول عملية السلام إلى طريق مسدود، وتجاوز الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لاتفاق أوسلو، وانتهاء المرحلة الانتقالية دون التوصل إلى اتفاق سلام يحقق أركان البرنامج الوطني الفلسطيني المتمثل في إنهاء الاحتلال وحق العودة والدولة المستقلة، وبدون تحقيق الدولة كأحد هذه الأركان، وفي ظل تفشي ظاهرة الفساد في السلطة، وتفاقم حالة الفوضى والفلتان الأمني التي كانت إفرازاً طبيعياً لكل ذلك، وبخاصة حالة التعددية في الإستراتيجيات والسلطات ومصادر القرار، لما كان ذلك كذلك، وقع الانقسام على أرض خصبة يغذيها ويمدها بأسباب دائمة وتقويها إسرائيل كذلك بعد فصلها عملياً ما بين قطاع غزة والضفة الغربية منذ توقيع اتفاق أوسلو، ولم تلتزم بأحد

بنود اتفاق أوسلو من فتح ممر حر وآمن بين الضفة الغربية والقطاع، ما أوجد أسساً قوية لأوضاع متباينة ومختلفة ما بين الضفة والقطاع، حيث ساهمت في خلق جذور للانقسام في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والخلافات العربية في ظل غياب التضامن العربي والتجزئة والتبعية، والانقسام إلى محورين ترك فاعليته في تغذية الانقسام. وفي سياق ما تقدم، وقع الانقسام على أرض خصبة جعلته يتعمق بسرعة، وينشئ مصالح لجماعات أصبحت تكبر قوة ونفوذاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وليس من مصلحتها إنهاء الانقسام.

وسائل الإعلام ضحية وساهمت في تغذية الإنقسام

وقعت وسائل الإعلام في ظل هذه الظروف والعوامل ضحية الانقسام، وساهمت فيه بشكل فعال. وقليلة هي وسائل الإعلام أو الإعلاميون أو الكتاب الذين حافظوا على درجة معقولة من الموضوعية والمهنية التي تقتضي القيام بدورهم الحقيقي في نقل الآراء والمعلومات للرأي العام بشكل موضوعي متوازن، دون تحريض وشحن. كما طغى على حق الجمهور في الحكم وبلورة القناعات والخيارات التي تتعلق بأحداث تمس حاضره ومستقبله.

لقد أسهم الانقسام في منع تنمية وسائل الإعلام الفلسطينية، وتطوير المعايير والقدرات المهنية لدى الإعلاميين الفلسطينيين التي كانت جارية منذ قيام السلطة وحتى اندلاع الصراع الداخلي.

وأدى الانقسام الداخلي، واللجوء إلى استخدام السلاح في محاولة لحسم الخلافات الداخلية والدفاع عن شرعية كل طرف وتعزيز مواقع القوة والنفوذ على مستوى السلطة والمجتمع الفلسطيني عموماً، إلى زيادة حدة الاستقطاب الداخلي بين الفصيلين الأساسيين المتصارعين، بشكل بات فيه من الصعب على وسائل الإعلام، لاسيما الرسمية والحزبية، أن تنأى بنفسها عن الانخراط في هذا الاستقطاب، وإلا تخسر الدعم الذي تحظى به أو تتعرض للعقاب، لذلك باتت كأنها تستسلم

لسطوة السياسيين المتصارعين، وتتحول في أيديهم إلى أدوات فعالة في تأجيج الصراع الداخلي، وبخاصة في تبنيها خطابات السياسيين المتصارعين ومصطلحات تحريضية تحث على تأجيج الفتنة، وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة.

إن أية إطلالة على وسائل الإعلام، وبخاصة المستقطبة والمحسوبة على فريقي الصراع، تُظهر مدى تدهور الإعلام الفلسطيني وهبوطه إلى مستوى متدنٍ، مثل قيام كل طرف بإلغاء الآخر، والدعوة إلى القضاء عليه، وشيطنَته، عبر نقل مضخم جداً لكل مساوئه دون التوقف عند المساوئ القائمة عند الطرف الذي تنتمي إليه وسيلة الإعلام، فعندما تقرأ أو تسمع أو ترى وسيلة إعلام مكتوبة أو مسموعة أو مرئية في الضفة، تجد فيها كل مساوئ وتجاوزات سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة. والعكس أيضاً صحيح، فإذا راقبت وسيلة إعلام في قطاع غزة ستجد فيها كل مساوئ وتجاوزات السلطة في الضفة الغربية.

وإذا عرضت قائمة المصطلحات المستخدمة، فإنك ستلحظ مدى حجم التحريض الممارس، الذي يجعل وسائل الإعلام بدل أن تكون أداة للتنوير والتنمية ودعم الشعب والمجتمع، أداة للتحريض على الاغتيال عبر الكلمة، أو الصور، أو الأغنية، أو من خلال البرامج المختلفة.

هناك مصطلحات ومعانٍ كثيرة تتناقلها وسائل الإعلام، مثل: التكفير، التخوين، الإقصاء، الإلغاء، الهيمنة، حكومة دايتون، القتلة، الانقلابيين، التيار الخياني والانقلابي، عملاء إيران، العصابات ... الخ، تمتلئ معظم وسائل الإعلام بهذه المصطلحات وإن بتفاوت، وأما الجرائد اليومية فهي من أقل وسائل الإعلام الأخرى ارتكاباً للتحريض مقارنة بالصفحات الإلكترونية ووسائل الإعلام الحزبية.

كما تتفاوت درجة التحريض والابتعاد عن المهنية من مرحلة إلى مرحلة، فعلى سبيل المثال منذ وقوع الانقسام وحتى خطاب الرئيس في بداية حزيران العام ٢٠٠٨، كان التحريض في ذروته ثم هدأ، ليعود لينفجر عند أحداث معينة مثل حادثة مخيم الشاطئ الذي أودى بحياة طفلة

وخمسة كوادر من كتائب عز الدين القسّام التابعة لحركة ❋حماس» في ٢٥ تموز ٢٠٠٨، ليرفع وتيرة الاحتقان الداخلي، وليظهر مدى توظيف وسائل الإعلام كسلاح في تأجيج الصراع الداخلي، حيث عادت لغة التحريض والتخوين والاتهامات المتبادلة ونزع الشرعية وإنكار الآخر تهيمن على الخطاب الإعلامي، وتؤثر بشكل متفاوت على تغطية بعض وسائل الإعلام المستقلة. وفي المقابل، عندما بدأت جولات الحوار الوطني في القاهرة في آذار من العام ٢٠٠٩ شاعت أجواء إيجابية على أداء وسائل الإعلام.

على أية حال، فلقد تراجعت حدة التحريض والاتهامات المتبادلة عموماً في العام الأخير، ليس نتيجة مراجعة وتقييم واستخلاص الدروس والعبر، بقدر ما أن المخاطر التي تشعر بها كل سلطة من السلطة الأخرى قد تراجعت، بحيث أصبح لدى كل منهما نوعٌ من الاعتراف والتعايش مع الانقسام، وهذا وإن أدى إلى تهدئة وسائل الإعلام، فإن مخاطره جسيمة على الوضع الفلسطيني على جميع الأصعدة والمستويات؛ لأنه يمكن أن يعمق الانقسام ويحوله من انقسام مؤقت إلى انفصال دائم.

دروس وعبر وآليات للمستقبل

١. يجب إبقاء وسائل الإعلام بعيدة عن الاستقطاب السياسي، لأن دورها يقتضي التحلي بقدر كبير من الموضوعية والمهنية، ونقل مختلف المعلومات والآراء للرأي العام، حتى يساهم بدوره بفعالية بكل ما يتعلق بمصالحه وحقوقه، ويؤثر على حاضره ومستقبله. وما يعزز هذا الاتجاه أن فلسطين تحت الاحتلال، وأن تفنيد الرواية الإسرائيلية وكشف الاحتلال وما يقوم به، دور لا بد من جميع وسائل الإعلام القيام به، بصرف النظر عن الخلاف والانقسام، وهذا لا يمنع أن يكون لوسيلة الإعلام رأيٌ خاص بها، فالحياد المطلق لا يوجد، ولكن الانحياز لرأي لا يمكن أن يأتي على حساب المهنية، ولا أن يحجب أو ينفي الآراء الأخرى.

٢. تشكيل اللجنة الفلسطينية لمنع التحريض في وسائل الإعلام المحلية، بحيث تضم إعلاميين معروفين بموضوعيتهم ونزاهتهم، ونشطاء أكاديميين، ورجال دين، وقانونيين، وغيرهم، بحيث تركز عملها على مراقبة أداء وسائل الإعلام، بما يضمن وقف التحريض وتقويم الأداء.

٣. إعادة بلورة سياسات التحرير المعتمدة في وسائل الإعلام المحلية، بشكل يضمن حظر استخدام مصطلحات التحريض والاتهام والتشكيك، وتعزيز خطاب التسامح والسلم الأهلي والحوار والمصطلحات الموجهة لتعزيز تماسك النسيج الداخلي من جهة، وتطوير الأداء الإعلامي المهني والموضوعي من جهة أخرى.

٤. تصعيد الضغط لإقرار قانون عصري وديمقراطي للإعلام ينسجم مع القانون الأساسي، ويتجاوز قانون المطبوعات والنشر للعام ١٩٩٥، ويلبي احتياجات الإعلام بمختلف أشكاله، وبخاصة بعد ثورة المعلومات والاتصالات والفضائيات التي جعلت الإعلام يلعب دوراً كبيراً ومختلفاً عن الدور السابق، فالإعلام في الدول المتقدمة لم يعد سلطة رابعة، بل أصبح ينافس السلطة الأولى على دورها، فالإعلام يسقط حكومات ورؤساء، ويرفع حكومات ورؤساء.

٥. إعادة النظر بمرجعية وسائل الأعلام العامة ودورها، وبخاصة هيئة الإذاعة والتلفزيون، ووكالة "وفا"، والحياة الجديدة، وكل وسيلة إعلام تتلقى تمويلاً من الموازنة العامة. فوسائل الإعلام العامة يجب أن تخضع لسلطة عامة مستقلة تمثل فيها: السلطات، والكفاءات الإعلامية، ورجال الدين وقانونيين ومثقفين، حتى تضمن أن يخدم الإعلام العام الوطن والشعب والدولة، ولا يسخر لخدمة تنظيم، أو حكومة، أو رئيس، أو شخص، أو مراكز قوى.

٦. إصدار قانون أو ملحق قانون يوضح كيفية توزيع الإعلانات العامة على وسائل الإعلام المختلفة حسب درجة انتشارها، وليس وفقاً لمزاج الحكومة أو الوزير أو مدى خدمة وسيلة الإعلام لسياسات وأغراض السلطة التنفيذية بمختلف مكوناتها.

٧. الدفع باتجاه قيام نقابة موحدة وفعالة للصحافيين، تضم الصحافيين في الوطن المحتل وخارجه؛ لكي تكون قادرة على لعب دور المهندس والنقابي بعد وضع معايير موضوعية لعضوية نقابة الصحافيين وغربلة العضوية القائمة، بما يقتضي إعادة تأسيس النقابة على أسس مهنية وموضوعية نقابية، بحيث لا تكون واجهة سياسية ولا عرضة لتدخلات خطرة من السياسيين والفصائل. ومن مهمات النقابة: وضع قانون للصحافة والنقابة، وضمان التزام الصحافيين بميثاق الشرف المهني، ووضع ضوابط ملزمة بعدم استخدام خطاب التحريض، والتشكيك والاتهام والتشهير في سياق تغطية الخلافات، ومجمل القضايا الداخلية؛ لتعزيز تماسك النسيج الداخلي من جهة، وتطوير الأداء الإعلامي المهني والموضوعي من جهة أخرى.

٨. وضع ضوابط مهنية تعزز الالتزام بمبادئ السلم الأهلي، واحترام حقوق الصحافيين والجمهور في آن واحد في الحصول على المعلومات، وفي إبداء الرأي بحرية تامة، بعيداً عن الضغوط السياسية والاجتماعية والمعيشية الناجمة عن حالة الصراع والانقسام الداخلي.

٩. الاعتماد على مصادر موثوقة في التغطية الإخبارية، وفي نقل المعلومات، واعتماد روايات مستندة إلى حقائق، وتعزيز منهج التقصي المهني بشأن المعلومات، بما يحول دون تسرب خطاب التحريض والاتهام من السياسيين إلى جمهور المتلقين عبر وسائل الإعلام.

١٠. توفير برامج تدريبية للصحافيين العاملين في الصحف ومحطات التلفزيون والمواقع الإلكترونية، لتعزيز قدراتهم المهنية بعيداً عن لغة التحريض، أو إخضاع الأداء المهني لسطوة السياسي والحزبي، وكذلك توفير برامج لتعزيز البنية المؤسساتية لوسائل الإعلام المحلية وتطوير الأداء المهني لإدارات التحرير فيها.

١١. تضافر جهود الإعلاميين والمؤسسات ذات العلاقة من أجل خلق بنية ملائمة، لتمكين الإعلام من تأدية دوره في الرقابة على مؤسسات السلطة والمجتمع، وكشف الحقيقة للجمهور، وتحويل العديد من القضايا، ومن ضمنها تلك المتعلقة بتشكل مصالح مستفيدة من الانقسام والتحريض، إلى قضايا رأي عام، وهو أمر يستدعي التعامل مع تمكين الإعلاميين من الوصول إلى المعلومات كحق تكلفه المواثيق الدولية، ويتطلبه الالتزام بالمعايير المهنية، كما يجب الارتقاء بسقف الحرية المتاح للإعلام عبر تطوير التشريعات ذات العلاقة، وتعميم وتفعيل ميثاق الشرف المهني الذي وضعته نقابة الصحافيين دون بلورة آليات لتطبيقه والالتزام به، فضلاً عن وضع منظومة قانونية تمنع التشهير والقذف.

١٢. تحييد الصحافيين والإعلاميين عموماً عن التجاذبات السياسية والخلافات الداخلية، وتحريم اعتقال الصحافيين، وإغلاق وسائل الإعلام أو تهديدها من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع، بما يمكنهم ويمكنها من لعب دور فعال في حماية وحدة النسيج المجتمعي، وفي الضغط لتشكيل رأي عام مناصر لحرية الرأي والتعبير، وضمان احترام حقوق الإنسان بشكل عام.

١٣. تشجيع القطاع الخاص والجمعيات الأهلية والنقابات والجامعات للاستثمار في الإعلام، لأن هذا وحده سيساعد على قيام إعلام مهني مستقل، ويوفر أجواء المنافسة.

١٤. ضرورة الفصل ما بين الخبر، والرأي، والمسؤول، والمراسل، والرأي الرسمي، والرأي الشخصي، وتمكين الصحافي من الحصول على المعلومات، وما يحتاجه ذلك من إقرار قانون يؤمن حق الحصول على المعلومات، وتشجيع التحقيقات الصحافية في وسائل الإعلام التي نادراً ما نجد فيها تحقيقاً صحافياً.

الهوامش

[١] قرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦م

دروس مستقبلية حول معالجة الإعلام الفلسطيني للإنقسام

فريد أبو ضهير

صدر كتابان قبل عامين، أحدهما من تأليف الصحافي ناصر اللحام، مدير تحرير وكالة "معاً"، والثاني من تأليف الصحافي غازي بني عودة والكاتب والمحلل زياد عثمان،[1] حيث عالج الكتابان الخطاب التحريضي للصحافة ووسائل الإعلام أثناء الصراع الداخلي والانقسام الدموي الذي حدث في شهر حزيران من العام ٢٠٠٧. ناقش الكتابان بشكل أساس أداء الإعلام الحزبي، أو المحسوب على حركتي "فتح" و"حماس"، من خلال تحليل جملة من الأخبار والمواد الإعلامية التي كانت بالفعل أسلوباً من أساليب تأليب الرأي العام، وأنصار كل فصيل، على الطرف الآخر. وهذا النوع من الإعلام شكل، في الحقيقة، أداة من أدوات الصراع الداخلي لا يقل عن استخدام الأدوات والأسلحة الأخرى، الأمر الذي أذهل المراقبين الذين يرصدون الأداء الإعلامي في فلسطين، حيث كانت الساحة الإعلامية مجالاً وفضاء لتأجيج الصراع. والأمر الذي يجب أن يضاف هنا أن التحريض لم يقتصر على الصحافة الحزبية، بل تعداه إلى وسائل الإعلام "المستقلة"، التي هي في الواقع محسوبة، بشكل أو بآخر، على هذا الفصيل أو ذاك.

ولذلك، نجد عدداً آخر من الدراسات تناولت صحفاً ومواقع إنترنت وغيرها، خلصت جميعها إلى النتيجة نفسها، وهي إسهام الإعلام الفلسطيني في التحريض وتأجيج الصراع الداخلي. فمثلاً أجرت

أمل عبد الهادي طومان دراسة في جامعة الأزهر حول وسائل الإعلام الفلسطينية وأثرها في الانقسام السياسي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩[٢] على عينة من طلبة جامعات قطاع غزة. وطرحت الباحثة العديد من الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها، أبرزها:

- تميز وسائل الإعلام الفلسطينية بالطابع الحزبي منذ ولادتها، والتخلي عن موضوعيتها بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية العام ٢٠٠٦.
- تحول وسائل الإعلام الفلسطيني إلى إعلام دعائي، مهّد لحالة الانقسام المجتمعي.
- ارتجالية الإعلام الفلسطيني والبعد عن التخطيط الإعلامي الواعي ضاعفت من شقة الخلاف وانقسام المجتمع.
- الدعم المالي المشروط للمؤسسات الإعلامية أدى إلى انحرافها عن رسالتها الوطنية.
- الأداء السلبي للإعلام خلال فترة الانقسام السياسي أدى إلى فقدان المصداقية والحيادية لدى أفراد المجتمع وعند الطلبة.[٣]

كما عالجت زينات أبو شاويش موضوع تغطية الصحافة الفلسطينية للانقسام في رسالة الدكتوراه التي قدمت لمعهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، ووجدت أن ٨٧٪ مما قدمته الصحف الفلسطينية خلال شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٧، ساهم في تعميق الانقسام في الشارع الفلسطيني. كما وجدت أن الصحف الفلسطينية ساهمت، بشكل أو بآخر، في شق الصف الفلسطيني، بل "إنها لم تكن حارساً أميناً على الحلم الوطني الفلسطيني بما يخدم أهدافه التحررية والوطنية في الفترة الزمنية محل البحث".

وتناولت الباحثة في دراستها بالتحليل كلاً من صحيفتي الأيام المعبرة عن حركة "فتح"، وفلسطين لسان حال حركة المقاومة الإسلامية

"حماس"، خلال شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٧، الذي شهد تصاعد المواجهات بين الحركتين في قطاع غزة قبل الحسم العسكري الذي انتهى بسيطرة "حماس" على القطاع.

وأظهرت نتائج التحليل الذي شمل جميع القوالب والأشكال الصحافية بالجريدتين المعالجة "المتحيزة" المعبرة عن كل فصيل، التي تجلت في الألفاظ المستخدمة في وصف الفصيل المخالف، بحسب ما خلصت إليه الرسالة.

وبينت، على سبيل المثال، أن صحيفة **الأيام** استخدمت ألفاظاً كـ"حماسستان، ميليشيات حماس" في إشارة لحركة "حماس"، واستخدمت صحيفة **فلسطين** ألفاظاً مثل "زمرة أوسلو، الدحلانيين" لوصف حركة "فتح".[٤]

وفي استطلاع للرأي حول تغطية المواقع الإلكترونية الفلسطينية للصراع الفلسطيني الداخلي أجرته مؤسسة مفتاح، شمل عينة من الصحافيين العاملين في وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية، بلغ عددهم ١١١ صحافياً، وجرى في شهر تموز من العام الجاري ٢٠٠٨، ظهرت النتائج التالية:

رداً على سؤال حول كيفية التغطية الإعلامية للصراع الداخلي في كل من المواقع الإلكترونية التالية: وكالة معاً، شبكة فلسطين الآن، وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، وكالة فلسطين برس، أجاب المستطلعون بما يلي: ٤٣٪ منهم يعتقدون أن وكالة معاً منحازة لطرف دون آخر، بينما قال ٥٦٪ عكس ذلك. في حين اعتبر ٨١٪ شبكة فلسطين الآن أنها منحازة، فيما ١٤٪ قالوا بعكس ذلك. وعبر ٨٧٪ عن اعتقادهم أن وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" منحازة، مقابل ١٣ ٪ قالوا بعدم انحيازها. واعتبر ٨٥٪ من المستطلعين وكالة فلسطين برس أنها منحازة في مقابل ١٠٪ قالوا بعكس ذلك. ورداً على سؤال آخر حول مدى مساهمة تلك المواقع الإلكترونية في تأجيج الصراع الداخلي، اعتبر ١٥٪ من المستطلعين أن وكالة معاً ساهمت بشكل كبير في تأجيج هذا الصراع، و٢٧٪ قالوا إنها ساهمت بذلك بشكل

متوسط، و٣٠٪ اعتبر مساهمتها في تأجيج الصراع أنها ضئيلة، في حين قال ٢٦٪ إنها لم تساهم. وفي مقابل ذلك، اعتبر ٥١٪ من المستطلعين أن شبكة فلسطين الآن ساهمت بشكل كبير في تأجيج الصراع، و٢٨٪ قالوا إنها ساهمت بشكل متوسط، و١٤٪ اعتبروا مساهمتها ضئيلة، و٣٪ قالوا إنها لم تساهم. في حين قال ٥٦٪ إن وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" ساهمت بشكل كبير في تأجيج الصراع الداخلي، و٢٤٪ قالوا إن مساهمتها كانت متوسطة، و١٤٪ اعتبروا مساهمتها ضئيلة، في حين قال ٥٪ من المستطلعين إنها لم تساهم. بينما قال ٥٦٪ إن وكالة فلسطين برس للأنباء ساهمت في تأجيج الصراع، و٢١٪ قالوا بمساهمتها بشكل متوسط، واعتبر ١٢٪ مساهمتها ضئيلة، و٦٪ قالوا إنها لم تساهم.

ورداً على سؤال حول مدى تأثير بعض العوامل على تغطية الصراع الداخلي، قال ٧٢٪ من المستطلعين إن الرغبة في تقوية وتعزيز الوحدة الفلسطينية كانت من العوامل التي أثرت تأثيراً ضئيلاً، بينما قال ٢٧٪ من المستطلعين إن الرغبة في تقوية وتعزيز الوحدة الفلسطينية من العوامل التي أثرت تأثيراً كبيراً. بينما قال ٨١٪ إن الرغبة في ممارسة دور الإعلام حامي وحارس الديمقراطية كان عاملاً ضئيلاً، واعتبر ١٧٪ هذا العامل عاملاً ضئيلاً. وفي حين اعتبر ٦٥٪ من المستطلعين أن الرغبة في المحافظة على علاقة جيدة مع السلطات أثرت بشكل كبير على تغطية الصراع الداخلي، بينما قال ٧٥٪ من المستطلعين إن الخوف من الاعتداءات أثر بشكل كبير على تغطيتهم، في حين قال ٢٣٪ إنها أثرت بشكل ضيئل. وفي حين اعتبر ٨٩٪ أن القيود المفروضة على العمل الإعلامي في الضفة والقطاع أثرت على تغطيتهم بشكل كبير، قال ١٧٪ إنها أثرت بشكل ضئيل. وجواباً عن سؤال إلى أي مدى ساهمت المصطلحات المستخدمة في المواقع الإلكترونية الفلسطينية في تأجيج الصراع الداخلي، قال ٩٢٪ من المستطلعين إنها ساهمت بشكل كبير في تأجيج الصراع، و٨٪ قالوا إنها ساهمت بشكل ضئيل.

وعن مدى نجاح الإعلام الإلكتروني في توصيفاته للصراع، قال ٢٨٪ إنه نجح بشكل كبير، بينما قال ٧٣٪ عكس ذلك. وفي حين قال ٣٣٪ من

المستطلعين إن وسائل الإعلام الإلكتروني نجحت في عرض وجهات نظر مختلف أطراف الصراع الداخلي، اعتبر ٦٦٪ أن نجاحها كان ضئيلاً.

ورداً على سؤال مفاده: هل تظن أن عقد ورش تدريب للصحافيين من الممكن أن يساهم في تحسين عمل الإعلام الإلكتروني، أجاب ٧٠٪ من المستطلعين بنعم، بينما رد ٣٢٪ بلا.[٥]

وقد قام الباحث باستطلاعٍ رمزي على عينة من طلبة جامعة النجاح الوطنية عددها (٣٠) طالباً وطالبة، بهدف إثراء هذه الورقة، تضمن ستة أسئلة حول دور الإعلام الفلسطيني في الانقسام الداخلي، وكانت النتيجة في الاتجاه نفسه الذي عبرت عنه الدراسات والاستطلاعات السابقة، حيث كانت النتيجة كما يلي:

	أداء الإعلام الفلسطيني في الانقسام	نعم	لا
١	يساعد الإعلام الفلسطيني في تحقيق الوحدة الوطنية	٪١٠	٪٩٠
٢	قام الإعلام الفلسطيني بالتحريض على الاقتتال الداخلي	٪٩٠	٪١٠
٣	تعامل الإعلام الفلسطيني بمهنية في مسألة الانقسام	٪٧	٪٩٣
٤	يوجد ضغوط على الإعلام الفلسطيني لكي يخدم جهات معينة	٪٨٧	٪١٣
٥	يتمتع الإعلام الفلسطيني بالمهنية التي تؤهله للقيام بدور في معالجة الانقسام	٪٢٣	٪٧٧
٦	لعب الإعلام الفلسطيني المستقل دوراً إيجابياً في معالجة الانقسام	٪١٧	٪٨٣
٧	يعتبر الإعلام الحزبي في فلسطين وسيلة للتحريض	٪٧٧	٪٢٣

ربما يقول البعض إن كل شيء في فلسطين مسيَّس، وهذا صحيح. ولكن الصحيح أيضاً أن هناك وسائل إعلام عديدة تدعي عدم انحيازها

لهذه الفئة أو تلك، وتضرب الأمثلة على حياديتها ونزاهتها واستقلاليتها ونأيها عن ساحة الصراع. ولكن انحياز هذه الوسائل يعزى لسببين: الأول هو ارتباطها الوجداني، إن لم يكن التنظيمي والفكري والسياسي، لأحد الأطراف. والثاني هو الانتماء الحزبي للصحافي الذي يعمل في تلك الوسائل. وكلا الأمرين يفرز مادة إعلامية منحازة بالكامل، ودون تصريح واعتراف بذلك. ولكن المحلل السياسي والإعلامي يلمس ذلك بوضوح من خلال انتقاء الخبر من جهة، ومن خلال أسلوب المعالجة من جهة أخرى. ومع ذلك، فإننا، وبهدف الوصول إلى تكامل في هذه الورقة، سنعرض بعض النماذج من هذا الانحياز الذي لا يتطلب عناءً كثيراً للوصول إلى هذه النتيجة.

وقد تم استعراض بعض ما جاء في وكالة معاً الإخبارية، وهي وكالة مستقلة، في الفترة الواقعة بين ١٥-٢٠/٦/٢٠٠٧، وهي الأيام الخمسة التي تلت أحداث الاقتتال والانقسام، وذلك كنموذج للإعلام الفلسطيني المستقل. ففي ١٥/٦/٢٠٠٧، نشرت وكالة معاً المستقلة خبراً بعنوان: حركة "حماس": تسجيل ٦٣ اعتداء على عناصر الحركة ومقرات تابعة لها بالضفة. ولكن الوكالة لم تنقل عن مراسليها أية تفاصيل عن تلك "الاعتداءات". وفي اليوم نفسه، نشرت الوكالة خبراً بعنوان: مئات الفلسطينيين يقتحمون مقر الرئيس عباس بغزة وينهبونه. وجاء الخبر نقلاً عن مراسلها في غزة.

وفي السياق ذاته، نشرت الوكالة خبراً في ١٦/٦/٢٠٠٧ بعنوان: "حماس:" تعرضنا لـ ٢٠٥ اعتداءات خلال ٥ أيام في الضفة الغربية. ولم تورد معلومات من مراسليها حول تلك الاعتداءات، إلا أنها نشرت عدداً قليلاً من هذه الاعتداءات وبشكل متفرق. ولكنها غطت بطبيعة الحال عدداً أكبر من الأحداث التي جرت في غزة، نظراً لجسامة تلك الأحداث.

وفي ١٨/٦/٢٠٠٧، نشرت الوكالة خبراً بعنوان: الحملة الوطنية للدفاع عن ممثلي الشرعية الفلسطينية تدين حرق منزل عزيز دويك وتعتبره تعدياً على الشرعية. ويلاحظ أنها لم تنشر خبر الاعتداء قبل ذلك.

وتعد هذه مؤشرات لدور الإعلام المستقل في الانقسام الداخلي في فلسطين. ومن المهم التنويه إلى أن الأجواء السياسية المحيطة بوسيلة الإعلام لها كبير الأثر على طريقة معالجتها للأحداث. وهذا الجانب بحاجة إلى بحث مستقل لدراسة جوانبه المتعددة.

إذا سلمنا أن الإعلام، أي إعلام، هو خدمة عامة، ووظيفة تحمل في طياتها المسؤولية تجاه المجتمع، ويجب أن يعمل ضمن إطار واضح، هو مساعدة المجتمع على تصويب وضعه، واتخاذ القرارات السليمة، والوصول به إلى بر الأمان، ومنعه من الغرق في خضم الأمواج العاتية التي تواجهه، وذلك من خلال تزويده بالمعلومات الصحيحة والشاملة في إطار تعددية الفكر والسياسة، وفي تحليل المعلومات بشكل سليم ومنطقي ومتناغم مع الثقافة السائدة ... إذا سلمنا بكل ذلك، فإننا نتوصل إلى نتيجة واحدة، هي أن الإعلام يمثل واحدة من أهم الأدوات التي تؤدي إلى هدم المجتمع أو نجاته، أو ارتكاس المجتمع في غياهب التخلف، أو تقدمه وتطوره. ذلك أن الإعلام، بهذا المعنى يمثل بشكل حقيقي العمل الريادي، الذي يساعد المجتمع على استكشاف طريقه التي ينبغي أن يسلكها، ويوعيه بالطريق التي يجب أن يتجنبها.

هذا الفهم لدور الإعلام يغيب في كثير من الأحيان عن أذهان العاملين في الساحة الإعلامية، أحياناً تحت شعار نقل الحقيقة، أي الحقيقة المجردة، التي قد تكون سبباً في احتدام الخلافات والصراعات بين القوى السياسية، أو بين أبناء الأديان أو الأعراق المختلفة. فنشر خبر مثلاً عن قيام شاب أسود بقتل طفلة بيضاء، في مجتمع متعدد الأعراق، من شأنه أن يؤجج الصراع بين البيض والسود ... وهكذا. وأعتقد أن هذه البديهية من أبسط قواعد الأخلاقيات الإعلامية.

وإذا سلمنا، وبعد الدراسة والتمحيص، أن تناول وسائل الإعلام الفلسطينية لأخبار الانقسام والاقتتال كان مجتزأ وانتقائياً ومنحازاً بشكل سافر، وإذا سلمنا أن المراسل والمحرر كان ينظر إلى الخبر من زاويته الحزبية الضيقة، أو من زاوية ميوله الفكرية والسياسية، فإننا

يجب أن لا نغفل أيضاً الانتقائية في المعالجة التحليلية ومقالات الرأي، التي أيضاً كانت انتقائية بشكل فاضح في كثير من الأحيان. فمن جهة، غلبت لغة الاتهام والتخوين على مقالات الرأي، ومن جهة أخرى لم تبرز تلك المقالات التي وقفت على الحياد، وسعت إلى تخفيف حدة الاحتقان. ولكن من جهة ثالثة أيضاً، فشل غالبية المحللين في تقديم تفسير جريء وحيادي لما حدث، أو لم يجدوا المنبر الإعلامي الذي يمكن أن ينشر تحليلاتهم تلك. وفي الحقيقة، فإن الأجواء السياسية الموبوءة والملوثة إبان الاقتتال الداخلي لم تكن لتسمح بنشر مثل تلك الموضوعات، أو لم تكن لتسمح ببروزها وتداولها في الأوساط الثقافية والشعبية.

ولكن في المقابل، فقد زخرت الصحف ووسائل الإعلام في خارج فلسطين بالمقالات والتحليلات الموضوعية التي تحاول تفسير ما حدث بشكل مجرد، وبعيد عن الأهواء والنزعات والميول. وكانت نتيجة ذلك أن تعرضت وسائل الإعلام تلك، كما تعرض الإعلاميون الذين كتبوا بموضوعية، إلى اتهامات "فتح" و"حماس" بالانحياز لصالح الطرف الآخر، وبخدمة مصالح جهات إقليمية أو خارجية. وهذا يفسر توجه المواطن الفلسطيني للحصول على معلوماته إلى وسائل الإعلام العربية، أو تلك التي تصدر خارج فلسطين. وهذا موثق في العديد من استطلاعات الرأي الفلسطينية.

إن عملية "الخنق الإعلامي" الذي يمارس في فلسطين منذ فترة الانقسام الذي حدث سنة ٢٠٠٧، يشير بشكل فاضح إلى فشل الإعلام الفلسطيني في معالجة الانقسام والاقتتال وذيولها. وهناك عاملان مهمان أديا إلى ذلك "الخنق"، وهما: الأداء المهني "المتدني" للإعلام الفلسطيني، وغياب جسم صحافي فلسطيني فاعل يمكن أن يحمي الصحافي ويصوب عمله المهني.

إن الاستمرار في إلقاء اللوم على السلطة الفلسطينية، وعلى الفصائل، وبخاصة "فتح" و"حماس"، للوضع المتردي للإعلام الفلسطيني، أمر مبالغ فيه إلى درجة كبيرة. وهنا، نحن لا نبرئ رغبة السياسة في

السيطرة على الإعلام. فهذه نزعة موجودة منذ مئات السنين، وليست فلسطين استثناء من هذه النزعة. ولكن حصانة الإعلامي تكمن في مهنيته من جهة، وفي وعي الصحافيين لمواجهة تحديات السياسة والمجتمع والمصالح المتعددة من جهة أخرى.

وهذا يقود إلى جدلية: من يتبع من؟ هل تخضع وسائل الإعلام للسلطة السياسية؟ أم أنه يؤثر ويقود ويراقب السلطة السياسية؟

نحو تطوير مهنية الإعلام الفلسطيني

في واقعنا، الإعلام يخضع بشكل شبه كامل للسلطة السياسية، أحياناً بشكل مباشر، وأحياناً تستخدم معه القوة الناعمة التي تطوعه لخدمة أهداف الحكومات والقوى السياسية في المجتمع. ونحن نرى أن الإعلام يعرف حدوده، ويمارس على نفسه الرقابة الذاتية، ويعمل على الدفاع عن وجوده من خلال عدم إغضاب السلطة السياسية، الأمر الذي يؤدي بشكل تلقائي إلى عدم خوض معارك إعلامية مع السلطة، بل ويتجاوز ذلك إلى نشر ما يخدمها ويحقق مصالحها.

وإذا حاولنا فهم أسباب القيود (الظاهرة أو الخفية) على الإعلام في مجتمعنا، وتساءلنا فيما إذا كان الهدف منها منع نشر المعلومات، فإن ذلك يوصلنا إلى التساؤل فيما إذا كانت ممارسات السلطة خاطئة، وأن هناك مخاوف من أن يطلع الناس عليها، أو أنها مخاوف من تشويه المعلومات والأحداث. فإذا كانت ممارسات السلطة خاطئة، فإن إخفاء المعلومات في عصر المعلومات والاتصال لن يكون مجدياً. أما إذا كان السبب هو الخوف من ممارسة الإعلام دور التحريض واستخدام المعلومات لتأجيج الوضع الداخلي، فإن الأمر الأبرز هنا هو كيفية البحث عن معالجة وضع كهذا، وبخاصة أن الإعلام لن يتوقف عن رصد الأحداث، وربما لن يتوقف عن التحريض والإساءة إلى هذه الجهة أو تلك. وهنا، نرى أن الحل يكمن في أمرين اثنين: الأول، هو تفعيل الجانب المهني في الأداء الإعلامي، من خلال التدريب الإعلامي من جهة، ومنع

تسييس الإعلام من جهة ثانية، وتفعيل دور نقابة الصحافيين من جهة ثالثة، وتطوير منظومة أخلاقيات إعلامية من جهة رابعة.

إن غرس مفهوم المهنية لدى الصحافي من شأنه أن يضع بين يديه المعايير التي من خلالها يستطيع القيام بالمعالجات الإعلامية البعيدة (قدر المستطاع) عن خدمة أجندات حزبية أو ذاتية. ويمكن بعد ذلك محاسبته على أدائه وفق تلك المعايير. كذلك، فإن التسييس، وإن أصبح جزءاً لا يتجزأ من الثقافة السائدة التي يصعب التخلص منها في مجتمعنا، ينبغي أن يعزل عن العمل الصحافي، على الأقل في إطار المعايير المهنية التي أشرنا إليها. وعلى الصحافي أن يقدم رواية طرفي الصراع، وأن يحدث التوازن في تناوله الخبر، وأن يكون عقلانياً في تحليلاته واستنتاجاته، ... وهكذا. أما فيما يتعلق بالجسم النقابي الصحافي، فهناك مؤشرات واضحة لدى قطاعات واسعة من الصحافيين على الحرص الكبير لتطوير هذه النقابة، وتقويم أدائها بما يخدم العمل الصحافي. ومن المهم ابتعاد النقابة عن التسييس إذا أردنا للمهنية أن تسود في العمل الصحافي. أما تبعية النقابة للسياسية، فإن هذا الأمر لن يحل القضية، وسيُبقي الإعلام في حالة انفلات مستمر، ما لم يتم ترتيب البيت النقابي الصحافي الداخلي. وأخيراً، وفي حال تمت معالجة مسألة النقابة، فإن الخطوة الأهم في ضبط الأداء الإعلامي هو تطوير ميثاق أخلاقي معاصر، مستمد من القيم المهنية، ومن المنظومة الثقافية الفلسطينية، يكون مرجعاً للإعلام، ويكون ضابطاً لإيقاع الإعلام، وفق رؤية متوازنة، تمثل إرادة المجتمع، والقيم المهنية الإعلامية.

الأمر الثاني هو: تفعيل دور القضاء. ويأتي هذا الأمر بناء على الجانب الأول من الحل، وهو ترسيخ مبادئ المهنية في العمل الإعلامي. ففي حال تم ترتيب شؤون الصحافة والإعلام، وفي حال وجود معايير واضحة، عندها يكون القضاء هو الجهة المخولة للفصل بين الإعلام والسلطة السياسية في حال وقع الخلاف، وفي حال أخل الإعلام في القيام بواجباته، أو أخل في تنفيذ مهامه وفق المعايير المهنية المتبعة. القضاء هو الجهة التي تحدد فيما إذا تجاوز الإعلام حدوده، أو فيما إذا تم التعامل

معه بشكل تعسفي من قبل السلطة السياسية. ولكن من المهم التأكيد مرة أخرى على أن أهمية هذا الجانب تبرز في حال وجود معايير واضحة من جهة، وقوانين منظمة للعلاقات داخل المجتمع من جهة أخرى.

وهناك أمر آخر، وهو: هل يكفي أن نقول إن إعلامنا جيد، ومهني، ومستقل؛ سواء أكان ذلك حقيقة أم لا؟ أم أن المهم هو ما يراه وما يعتقده الناس حول هذا الإعلام؟ فلو كان إعلامنا، على سبيل الافتراض، إعلاماً جيداً، فيما يرى المواطن أنه إعلام جيد، فماذا يمكن أن نقول عنه حينئذ؟ إذا كان الإعلام مهنياً، وفشل في إقناع الناس بأنه مهني، فهو إذن غير مهني. فالناس في أغلب الأحيان هم المقياس، ومن الصعب أن نحتكم إلى مقاييس أخرى في الواقع المعاش. ثم كيف نفسر توجه غالبية الناس إلى الإعلام غير الفلسطيني في استقاء المعلومة؟ كيف نفسر عزوف الفلسطينيين عن إعلامهم الوطني؟ كيف نفسر عدم الثقة بالإعلام الفلسطيني؟ هل نبقى نعلّق الفشل على شماعة الاحتلال؟

والجواب عن هذه التساؤلات يكمن في أن الإعلام لم يقم بما يكفي لإثبات جدارته بتمثيل قيم المجتمع ومصالحه، بل إنه قام بأعمال أساءت في كثير من الأحيان إلى تلك القيم والمصالح. وهذا أفقد الناس الثقة بالإعلام الفلسطيني. وبالتالي، فإن عملية استعادة الثقة ستكون معقدة وتحتاج إلى وقت طويل. إنها عملية تتطلب تصحيح الوضع ابتداءً، ثم مراكمة المصداقية والموثوقية على مدى سنوات، وربما عقود، من خلال الأداء المتوازن، ومن خلال الحفاظ على الأمانة التي وضعها المجتمع في يد الإعلام.

الإعلام لن يكون قادراً على إقناع الناس بأنه مهني، ونزيه، ومستقل، ومتوازن، إلا إذا كان فعلاً كذلك. والمجتمع لا يتجنى على الإعلام عندما يصفه بأنه جزء من المشكلة، وليس جزءاً من الحل. والمجتمع ليس سيئاً عندما يتخلى عن إعلامه الذي يتعرض للقمع أو الأذى من هذه الجهة أو تلك. فالمجتمع لديه ميزان حساس يستطيع من خلاله وزن الأمور بشكل دقيق، ويعرف أن إعلاماً لم يحترم مهنته، ولم يقم بواجبه على

الوجه الصحيح، حري به أن يتحمل وحده تبعات أدائه السيئ. والعكس صحيح، فإعلام يحمل هموم المواطنين، ويدافع عن كرامتهم، ويحافظ على قيمهم ومصالحهم، هو إعلام جدير بالحماية، وجدير بأن يقف الناس معه إذا عصفت به الأزمات.

من ناحية أخرى، فإن عدم تقيد الصحافيين بأصول المهنة، وبخاصة في مجتمعاتنا التي ليس لها تراث في الديمقراطية وممارسة الحريات، يعطي ذريعة واضحة لممارسات السلطة السياسية إزاء الصحافة، من خلال تقييدها وفرض الرقابة عليها. بمعنى أنه عندما تختفي مفاهيم الدقة والنزاهة والعدالة، وغير ذلك من القيم الأخلاقية في الإعلام، من الإعلام الفلسطيني، فإن السلطة السياسية حينئذ تعتبر أن الصحافة لا تقوم بعملها على الوجه الصحيح، وأنها تمثل مطية في يد "الفئات المعادية" للتحريض على السلطة، في وضع يعد فيه التحريض أمراً خطيراً بعد أحداث الانقسام والاقتتال في غزة.

صحيح أن التزام الصحافة بالمهنية والعمل بأصولها قد لا يكون يؤدي إلى إقلاع السلطة عن ممارساتها، ولكن الصحيح أيضاً أن الأداء المهني يسحب الذرائع من يد السلطة السياسية، ويلغي حججها التي ربما تقنع الكثير من الناس، بل ومن المثقفين والنخب السياسية.

ويعلق البعض على المهنية بالقول إن جميع المهن، وبخاصة في وضع كالذي يسود في فلسطين، لا يمكن فصلها عن السياسة، وأن السياسة متغلغلة في تفاصيل الحياة. ولكن من المهم التأكيد على المفهوم، وهو أنه طبيعة الإعلام تتطلب الفصل عن السياسة بسبب خطورة دوره، وبسبب حالة الاستقطاب الشديدة في فلسطين، التي جعلت الإعلام ليس بمنأى عن الاستهداف في خضم حالة التصارع، فكان أن وقع في مرمى سهام الفصائل والقوى المتصارعة. ومما لا شك فيه أن هناك ضغوطاً هائلة لفصل المهن عن السياسة، لأنه لا يعقل أن يعالج الطبيب المرضى على خلفية سياسية، ولا يعقل كذلك لسائق الحافلات أن يعامل الركاب على أسس سياسية، والأهم، لا يعقل أن تكون عملية التوظيف قائمة على أسس سياسية، وهذا ينسحب بطبيعة الحال على العمل الإعلامي.

إذا أردنا أن يكون الإعلام الفلسطيني مؤثراً، وأن يسهم في قيادة المجتمع، فإن استقلاليته هي المفتاح. فلا يعقل أن يبقى الإعلام رهينة بيد السياسيين، على عكس الإعلام في المجتمعات المتحضرة. ولذلك، فإن الاستقلالية، التي لا يجوز على الإطلاق فصلها عن المهنية، هي المدخل لإعلام مؤثر وقادر على النهوض بالواقع الفلسطيني، ومعالجة قضاياه، وعلى رأسها قضية الانقسام.

وبناء على ما سبق، فإن هناك مقترحات وتوصيات، نخلص بها في هذه الورقة، يمكن أن تشكل رؤية مستقبلية للخروج من الواقع الإعلامي المتردي في فلسطين، نوردها في السطور التالية. ولكن من الضروري الأخذ في الاعتبار أمرين، قبل الحديث عن تلك المقترحات، وهما:

١. ضرورة تولد القناعة لدى صناع القرار بالدرجة الأولى، بأن حرية الإعلام يجب أن تصان، وأن تحترم، في سياق تطوير إعلام ناضج ومهني.

٢. وضع آليات فعلية، بمساهمة الأطراف كافة، ذات العلاقة بهذا الشأن، للبدء بخطوات عملية، لإخراج الصحافة والإعلام الفلسطيني من هذا الواقع، والكف عن التنظير، وجلد الذات، والبكاء على هذا الواقع، لنبدأ خطوات فعلية نحو الأهداف التي نتفق عليها.

أما المقترحات، فهي كما يلي:

- وضع تصور لمعالجات ثقافية. فالأداء الإعلامي ما هو إلا نتاج ثقافة سائدة في المجتمع. فهناك مظاهر ثقافية في مجتمعنا تشمل الخوف، والأبوية، والواسطة، والرشوة، وغير ذلك، وكلها تنعكس على الإعلام وأنماط الأداء فيه. وعلى الرغم من أن المعالجات الثقافية مسألة معقدة ومتشعبة، ولها امتداد في مجالات التربية والتعليم، فإننا نعتقد أن المعالجة الإعلامية لا يمكن أن تتم بالشكل الصحيح في ظل استمرار التصدعات الثقافية.

- التخطيط الإعلامي. من المهم أن تكون هناك جهة تمثيلية لمختلف الأطياف السياسية والاجتماعية والإعلامية، تعمل على وضع رؤية وخطة (يمكن أن تكون خطة استرشادية) للإعلام الفلسطيني. وكان من المأمول أن يضطلع المجلس الأعلى للإعلام الفلسطيني، وهو البديل المقترح لوزارة الإعلام، بهذا الدور. فهذا المجلس، يفترض أن يمثل الإعلاميين والحكومة والمجلس التشريعي وقانونيين ووسائل إعلام وأكاديميين من جميع الأطياف السياسية. فالتخطيط الإعلامي أصبح ضرورة، على مستوى الوطن، وعلى مستوى المؤسسة الإعلامية. وتتأكد هذه الضرورة في الواقع الفلسطيني الذي يواجه آلة إعلامية إسرائيلية ممتدة عبر العالم.

- اعتبار ما قام به الإعلام من تجاوزات في مسألة الانقسام نقطة مهمة يمكن اعتبارها نقطة البدء في دراسة جوانب الخلل والقصور في هذا الإعلام، وناحية إيجابية تساعد في تجاوز هذه المرحلة. لكن الأسوأ هو المضي قدماً في العمل الإعلامي دون الالتفات إلى أسباب التعثر، أو إنكار وجود تعثر أصلاً.

- من المهم، إضافة إلى دراسة أداء الإعلام الفلسطيني في الانقسام، دراسة أداء الإعلام العربي أيضاً، وبخاصة الإعلام المؤثر مثل قناتي الجزيرة والعربية، وغيرهما، في الانقسام، وبخاصة أن هناك قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج تعتمد على تلك المصادر في استقاء المعلومة، أكثر من المصادر المحلية.

- تفعيل دور نقابة الصحافيين، كونها البيت الذي ينبغي أن يأوي الصحافيين والإعلاميين الفلسطينيين، وأن تكون الجهة التي تدافع عن حقوقهم، وتوفر لهم أبسط الشروط اللازمة للأداء الإعلامي. ومن جهة أخرى، فإن النقابة هي التي تضع المعايير المهنية للإعلاميين، وتراقب أداءهم، وتكون كلمتها هي الكلمة الفصل في الجوانب المهنية.

- تكثيف التدريب الإعلامي. فالعمل الإعلامي هو عمل متواصل ومحاط بمتغيرات كثيرة. والتجارب الإعلامية هي معين لا ينضب. وعليه، فإن الصحافي يحتاج باستمرار إلى التدريب، والتحاور والتشاور، والتدارس مع الإعلاميين الآخرين، بهدف إثراء تجربته، وتطوير أدائه، ومعالجة الثغرات التي قد يقع فيها. والأمر يكون أكثر إلحاحاً للصحافيين الجدد، والصحافيين الذين يمارسون ممارسات خاطئة في الإعلام، بقصد أو بغير قصد.

- ضبط المواقع الإلكترونية الفلسطينية. فمما لا شك فيه أن مواقع الإنترنت الفلسطينية، وبخاصة الحزبية، وكذلك الصحافية، قامت بدور خطير في موضوع الانقسام. ومن المعلوم أن المواقع الإلكترونية لا تخضع لأية رقابة مهنية، ولا توجد أية شروط لإنشاء تلك المواقع. ولذلك، من المهم التفكير بأساليب أخلاقية ومهنية لتصويب عمل تلك المواقع، علماً بأن هذا لا يعني على الإطلاق تقييد الحريات، ومنع الرأي والرأي الآخر. ولكن المطلوب هو أن يتم ضبط تلك المواقع، بحيث لا تنشر المعلومات الخاطئة أو الكاذبة، وأن يتم نشر الرأي بشكل بناء وإيجابي، وليس بالشتائم والاتهامات والتحريض غير اللائق.

- معالجة مصادر المعلومات. يعاني الصحافيون من مشكلتين: الأولى عدم القدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات، والثانية امتناع مصادر المعلومات عن تقديم المعلومة، أو تقديم معلومات منقوصة. وهذه الإشكاليات تحتاج بالفعل إلى معالجة. ومن المهم تدريب الصحافيين على التعامل مع وضع كهذا. ومن المهم كذلك رصد أداء مصادر المعلومات، وانتقادها، والعمل على تصويب عملها.

- تأسيس مرصد إعلامي فلسطيني. هذه خطوة تعتبر رائدة في فلسطين. ويمكن من خلالها رصد الممارسات الإعلامية، والممارسات المعادية للإعلاميين، وتوثيقها، وإصدار نشرة

أسبوعية مثلاً. ومن شأن هذه الخطوة أن تسهم بشكل فاعل في تطوير الإعلام، وفي وضع الإعلاميين، والقوى السياسية، والسلطة، عند مسؤولياتهم تجاه المجتمع، وتكون سبباً مهماً لتطوير الإعلام من خلال دفع الجهات كلها نحو تجنب الممارسات السلبية التي من شأنها أن تضر بقيم ومفاهيم الحرية والديمقراطية.

- وضع ميثاق أخلاقي للإعلام في فلسطين. وهذه مسؤولية نقابة الصحافيين. فمن المهم أن نتذكر أن وجود ميثاق أخلاقي متماسك وقوي، والتزام جيد من قبل الإعلاميين به، من شأنه أن يؤدي إلى تقليص الحاجة إلى سن قوانين، أو فرض قيود وإجراءات حكومية على الإعلام. والميثاق الأخلاقي هو عبارة عن دليل للصحافي، يمكن أن يستعين به في عمله اليومي. والميثاق أصبح اليوم ضرورة في كل المجتمعات، ويعد وثيقة مهمة للصحافيين تجسّد فهمهم للعمل الإعلامي، ويضع الحلول للإشكالات التي تنشأ عن تضارب المصالح.

الإعلام الفلسطيني بحاجة إلى عمل مضنٍ وطويل لتصويب عمله، والنهوض به. ولكن المؤسف، إنه لا توجدً لغاية الآن خطوات عملية في هذا الاتجاه. ولذلك، فإن أي إجراء عملي لتنفيذ التوصيات ستكون خطوة كبيرة نحو مستقبل إعلامي أفضل. ونقترح في هذا الصدد البدء بإنشاء المرصد الإعلامي، الذي قد يشكل نواة لخطوات أخرى أكبر. وقد أبدى العديد من الشخصيات الأكاديمية والإعلامية، استعدادهم للعمل في هذا المرصد، والإسهام في أنشطته، علّها تحرك الماء الراكدة، وتساعد الإعلاميين وذوي العلاقة على تجاوز الحواجز التي تحول دون تطوير إعلامنا الفلسطيني.

الهوامش

[1] زياد عثمان وغازي بني عودة، (٢٠٠٨). الإعلام: الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان.

[2] http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=69571

[3] http://www.fatehmedia.net/ar/news/43575.html

[4] http://www.ma3hd.net/vb/ma3hd3/arab28255/

[5] http://www.miftah.org/Arabic/Docs/Reports/MMR/Survey2011008.pdf

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

دراسات في الثقافة والتراث والهوية
شريف كناعنة

العَتَبَة في فتح الإبستيم
إسماعيل ناشف

العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية
ليلى فرسخ

مدخل في تاريخ الديموقراطية في اوروبا
عبد الرحمن عبد الغني

النساء والقضاة والقانون: دراسة أنثروبولوجية للمحكمة الشرعية في غزة
نهضة يونس شحادة

نساء على تقاطع طرق: الحركة النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية
إصلاح جاد

في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي
عزمي بشارة

تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة
تفيدة جرباوي وخليل نخلة

"وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ": الإسلاميون والديمقراطية
رجا بهلول

فلسطين الى أين؟ تلاشي حل الدولتين (باللغة الإنجليزية)
تحرير جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة
جميل هلال

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية (طبعة ثانية – مزيدة)
جميل هـلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول
جوني عاصي

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٨٨
هلغى باومغرتن

تقاسيم زمّار الحيّ – مقالات
فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)
ساري حنفي وليندا طبر

الحداثة المتقهقرة: طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

صفد في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ – ١٩٤٨
مصطفى العباسي
بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر
سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية
عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)
تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة
تحرير: وسام رفيدي
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات
ماهر الحشوة

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ٢٠٠٠-١٩٦٧
عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى
مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨
فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعلية
عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال

ما بعد اوسلو : حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)
تحرير : جورج جقمان

ما بعد الازمة : التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية ، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر ، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

سلسلة رسائل الماجستير

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية
دلال باجس

الإنتخابات والمعارضة في المغرب بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي (١٩٩٧-٢٠٠٧)
نشأت عبد الفتاح

عن النساء والمقاومة : الرواية الاستعمارية
أميرة محمد سِلْمي

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي : "حماس" نموذجا
بلال الشوبكي

المجتمع المدني "بين الوصفي والمعياري" : تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني
ناديا أبو زاهر

النقد والثورة : دراسة في النقد الاجتماعي عند علي شريعتي
خالد عودة الله

حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية : تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية
سامر إرشيد

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

الإعلام الفلسطيني والإنقسام مرارة التجربة وإمكانيات التحسين
تحرير : خالد الحروب وجمان قنيص

قبل وبعد عرفات : التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية
جورج جقمان

أن تكون عربياً في أيامنا
عزمي بشارة

المنهاج الفلسطيني اشكاليات الهوية والمواطنة
عبد الرحيم الشيخ (محرراً)

الحريات المتساوية حقوق المرأة بين الديمقراطية – الليبرالية وكتب التربية الإسلامية
وليد سالم وإيمان الرطروط

اليسار والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي، واحتمالات الحاضر
داوود تلحمي

تهافت أحكام العلم في إحكام الإيمان
عزمي بشارة

الديمقراطية والإنتخابات والحالة الفلسطينية
وليم نصار

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني
حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

نحو أممية جديدة: قراءة في العولمة/ مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني
علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية
جميل هلال

الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية
طالب عوض وسميح شبيب

الراهب الكوري . . سَفَر وأشياء أخرى
زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية
ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة

ديك المنارة
زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد

ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني : هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون

الديمقراطية الفلسطينية
موسى البديري واخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون

الدستور الذي نريد
وليم نصار

سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية ٢
تحرير : سميح شبيب

دراسات اعلامية
تحرير : سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤
سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خولة الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

شفيق الحوت
سميح شبيب (محرراً)

أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية السياسات، الممارسات، الإنتاج
سميح شبيب (محرراً)

انتفاضة الأقصى: حقول الموت
محمد دراغمة

أحلام بالحرية (الطبعة الثانية)
عائشة عـودة

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة دراسة مقارنة ١٩٨٨-٢٠٠٤
اياد الرياحي

مغدوشـة: قصـة الحرب على المخيمات فـي لبنـان
ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين
وليد دقة

أحلام بالحرية
عائشة عـودة

الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب
زهير الجزائري

البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟	المحاسبة والمساءلة
فصل السلطات	الحريات المدنية
سيادة القانون	التعددية والتسامح
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته	الثقافة السياسية
حرية التعبير	العمل النقابي
عملية التشريع	الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير

الدولة والديمقراطية
جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي

سيادة القانون
اسامة حلبي

حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

واقع التمييز في سوق العمل الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي
صالح الكفري، خديجة حسين

نحو قانون ضمان إجتماعي لفلسطين

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية
إعداد : جهاد حرب اشراف: عزمي الشعيبي

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال، عزمي الشعيبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني، طالب عوض